جامعة منتوري – قسنطينة

كلية الحقوق قسم العلوم السياسية

تخصص الديمقراطية والرشادة

الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر

خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: الديمقراطية والرشادة

من إعداد الطالب:

نبيل دحماني

تحت إشراف الأستاذ:

د. رياض بوريش

لجنة المناقشة:

د. رياض بوريش / جامعة قسنطينة .... مشرفا ومقررا

أ. د. عبد الكريم كيبش/ جامعة قسنطينة .... رئيسا

د. صالح زياني/ جامعة باتنة .... مناقشا

السنة الجامعية:

2011-2010

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: د. رياض بوريش على صبره معي، وفضله الكبير في إتمام هذا العمل المتواضع. إلى كافة هيئة التدريس بكلية الحقوق قسم العلوم السياسية: (تخصص ماجستير علوم سياسية فرع الرشادة والديمقراطية)، رفقائي في الدفعة، كافة الأحبة، الأصدقاء، والزملاء في جامعة منتوري- قسنطينة، باتنة. زميلاتي وزملائي بمديرية الثقافة لولاية سطيف. أعضاء لجنة المناقشة، وكل من مد يد المساعدة من قريب أو بعيد في إتمام هذه المذكرة.

نبيــل.

إهـــــــداء

أهـــدي ثمرة جهدي هذه

إلى روح والـــدي رحمه الله وطيب ثراه،

عربون عرفان وامتنان

إلى والدتي الكريمة أطال الله في عمرها،

وشقيقتي العزيزة

إلى شريكة حياتي،

إلى كل طالب علم يتطلع إلى جزائر أفضل.

نبيـــل.

مــقــدمــة

مـقـدمـة:

يشكل موضوع علاقة الديمقراطية بالحكم الراشد أحد المسائل البحثية المعاصرة التي هي بحاجة إلى تحليل معمق لدور فلسفة الحكم الراشد في تفعيل الأطر الرشيدة للمشاركة السياسية وقضايا الشفافية وجودة الحكم و"فعالية تدخل الدولة" في علاقتها بالقطاع الخاص والمجتمع المدني كمكونات للحكم الراشد في سياقيه النظري والتطبيقي، وعلاقتها بمضمون الديمقراطية من حيث هي مجموع آليات فعالة في تجسيد الحكم الراشد.

ما يبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في محاولة إزالة بعض اللبس أو الغموض حول الحاجة إلى الديمقراطية كآلية لإصلاح الحكم والدولة في الجزائر من خلال ترسيخ قيم المشاركة السياسية والمساءلة والشفافية؛ أي تلك التي يتضمنها مفهوم الحكم الراشد بأبعاده النظرية والتطبيقية. والذي قد يتيح فرصة تكييف وظيفة الدولة الجزائرية الفتية وجعلها تتفاعل بشكل مناسب مع غايات التنمية بمفهومها الواسع وتستجيب لمقتضيات الراهن المحلي (الوطني) والدولي. وعلى الرغم من تعدد وتنوع الدراسات الأكاديمية التي تطرقت إلى مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، فلعل العديد من هذه الدراسات لم تحاول التعمق في مغزى العلاقة بين نموذج الرشادة أو الحكم الراشد بالديمقراطية في الجزائر كضرورة يفرضها الراهن بتجلياته الوطنية والعالمية، وبالتالي يأتي هذا المشروع البحثي بهدف فتح زاوية نقاش أكاديمي حول أهم عناصر علاقة الديمقراطية بالحكم الراشد في الجزائر.

- مبررات اختيار الموضوع:

بداية يمكن الإقرار بأن الرغبة في اختيار هذا الموضوع البحثي تبرز في اجتماع عدة دوافع ذاتية وأخرى موضوعية؛ فمن **الناحية الذاتية**، تترجم هذه الدراسة رغبة الباحث في معرفة وفهم الظواهر السياسية الراهنة المتعلقة بعلاقة الديمقراطية كموضوع بالحكم الراشد كمطلب إضافي للأول، ومجمل سلوكيات أصحاب القرار المتصلة بهما على المستويين الوطني والدولي، ناهيك عن كون هذا الموضوع من المواضيع المثيرة والمغرية في الوقت الراهن. والتي تسيل لعاب الباحثين كما تسيل أقلام الكتاب والإعلاميين.

أما من **الناحية الموضوعية** فتكمن إرادة الباحث في استطراق هذا الموضوع من زاوية تحليل ومناقشة مدى قدرة الديمقراطية في تجسيد الحكم الراشد القائم على المساءلة الشفافية والمشاركة السياسية. كما أن الباحث والمتتبع للظواهر السياسية الراهنة يصل إلى حقيقة توفر الكم الهائل من المعلومات والبيانات التي تكتنف الحياة السياسية الوطنية والدولية على السواء. ما قد يُوجد الرغبة في محاولة فهمها وتحليلها وتفسيرها من أجل بناء تصور واع ومتكامل حول حقيقة هذه الظواهر. ومن بينها

قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والحكم الراشد، وهي في عمومها قضايا تشغل حيزا معتبرا في النقاش السياسي والأكاديمي من حيث محاولة التعمق في فهمها وتحليلها قصد خدمة عمليات إثراء أدبيات التحليل السياسي عموما والأكاديمي خصوصا دون إهمال ما يمكن أن تقدمه مثل هذه المحاولات من أفكار وأراء وتكتيكات لصانعي السياسات ومتخذي القرارات في الدول النامية والرأي العام، في سياق توجيه عمليات التنمية وفق أطر رشيدة وموضوعية في العديد من مجتمعات هذه الدول بمؤسساتها المختلفة. من خلال مناقشة واقع تطور الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر، في سياق الحركية الدولية الراهنة.

مثل هذه الدوافع وأخرى لهذه الدراسة تشكل التوجه المزدوج **(الذاتي والموضوعي)** للباحث في اختيار موضوع اشتغاله البحثي.

<u>– إشكالية الدراسة:</u>

لعل لإسهامات **فيليب مورو دوفارج (Philippe moreau defarge)** و**جاك شوفالييه (Jacques Chevallier)** رؤية مفسرة للعوامل الدافعة إلى ضرورة إعادة تطوير دور الدولة وتوضيحها في ظل أطروحات الحكم الراشد وجودة الحكم دون إهمال إسهامات **برتون بادي (Bertrand Badie)** من خلال تناوله لعولمة ظاهرة الدولة في الغرب وبالتالي السعي لفرض منطق دولاتي **(étatique)** غربي على ظاهرة دولاتية غير غربية تعرف جملة من الخصوصيات الثقافية والاجتماعية وحتى التاريخية المميزة لها عن المنطق الغربي. ويعد موضوع الديمقراطية في صميم حركيات التحول والتغيير الحاصل كونيا، وكون الجزائر عرفت تحولا باتجاه الديمقراطية بعد فشل سياسات مرحلة **ما قبل 1988** كما عايشت تفاعلات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما تمخض عنها من تحولات جذرية؛ من خلال تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في صياغة السياسات العامة داخل الدول النامية، التي تعيش ظروفا اقتصادية وسياسية تتسم بالركود وفشل سياسات التنمية المتبعة منذ الاستقلال. ناهيك عن القضايا المتصلة بالأمن الثقافي والإنساني للدول النامية. في الوقت الذي يذهب فيه العديد من الدارسين في حقل العلوم السياسية ودراسات التنمية عموما والتنمية السياسية بالخصوص. والسياسات العامة إلى أن النظام العالمي الجديد جاء ليدعم مفاهيم ليبرالية بالأساس كالديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل عالم ما بعد "واست فالي"؛ أي عالم اعتماد مبدأ التدخل الإنساني، بعد زوال الثنائية القطبية التي حلت محلها الأحادية القطبية التي تهيمن فيها القوى الليبرالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الفواعل عبر القومية كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. كما تزامنت هذه الحالة مع تزايد الاهتمام بواقع التنمية في دول النامية بما في ذلك الجزائر، من منطلق ضرورة تعزيز التنمية

السياسية أولا قبل الولوج إلى الأبعاد الاخرى لها. وقد ساعد على دعم هذه الرؤى الإسهامات النظرية للمدخل التنموي في دراسة الأنظمة السياسية المقارنة كرد فعل على المداخل التقليدية التي لا تركز على الأنظمة السياسية من جانب تنموي. ولعل ذلك ما ّحم الحقل السياسي في مجالات التنمية، من خلال مجموعة من الرواد أمثال: **لوسيان باي (Lucian W Pye)**، **جوزيف لابلمبارا (Joseph Lapalombara)**، **سيدني فيربا (Sidney Verba)**، **جيمس كولمان (J. Colman)**، **غابريال ألموند**... الخ. والجزائر التي بذلت جهوداً معتبرة في سياق تفعيل سياسات تتسم بالفاعلية في مجالات التنمية عموما سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي لما يعرف بمجموعة "**النيباد**" **(الشراكة من أجل تنمية إفريقيا)**. ولأن النظام الاقتصادي الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة دعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحر، كرديف للديمقراطية فقد وجدت الجزائر نفسها في سباق مع الزمن للتحول إلى النظام الرأسمالي منذ **1989**، وهو ما كان يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لعقود طويلة، وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، وفقاً لمتطلبات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. اللذان لم يتوقفا عند حد هذه السياسات بل أصبحا يبشران بما اصطلح على تسميته "الحكم الراشد". في ظل هذه المعطيات وأخرى يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن الاعتبار الديمقراطية من حيث كونها مجموع آليات سياسية وقانونية وثقافية رشيدة مقدمة لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر، على ضوء منجزات وإخفاقات التجربة الديمقراطية الجزائرية، في ظل مقتضيات الراهن الداخلي والخارجي؛ من خلال تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية؟

- <u>الأسئلة الفرعية</u>: تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

01- فيما تتمثل مضامين الديمقراطية المعاصرة؟

02- ماهي مضامين فلسفة الحكم الراشد؟

03- فيما تتمثل محددات تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد في التجربة الجزائرية المعاصرة؟

04- فيما تتمثل محددات العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1999 إلى غاية 2009**، وما هي جملة المعيقات وممكنات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر؟

- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المقدمة والأسئلة الفرعية يمكن وضع الفروض التالية:

01 -تشكل الديمقراطية الإطار الفكري والإيديولوجي لفلسفة الحكم الراشد.

02 -تكمن المضامين الفلسفية والنظرية للحكم الراشد في أطروحات الاتجاه النيو ليبرالي لتلك السياسات المشروطة التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية. وتسعى لفرضها على الدول النامية.

03 -تعد سياسات الدمقرطة والإصلاح الدولة وإصلاح الحكم في العالم النامي إحدى أهم مؤشرات سياسات تعاطي الجزائر مع فلسفة الحكم الراشد.

04 -تتجلى محددات العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد في الحالة الجزائرية من خلال جملة المؤشرات الدستورية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية. التي تبرز راهن مشكلات الدولة الحكم المجتمع في علاقة ذلك بمنطلقات الديمقراطية والحكم الراشد.

- حدود الدراسة:

البحث في موضوع علاقة الديمقراطية من حيث افتراض كونها آلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر يتطلب من الباحث الأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد ومناحي في هذه الدراسة التي تجعل من الديمقراطية متغيرا مستقلا. ومن مضمون فلسفة الحكم الراشد متغيرا تابعا بهدف فهم جدوى الديمقراطية كآلية ومطلب ضروري لإصلاح الحكم في الجزائر وجعله يستجيب لمقتضيات الراهن، لذلك سيتركز الجهد البحثي على دراسة تلك السياسات والآليات التي تتصل بمحاولات الدمقرطة وإصلاح الدولة في الجزائر. دون إغفال مسار تطور علاقة الديمقراطية بالسياسات المتبعة في ذات السياق. وتعد حالة الجزائر في المرحلة الممتدة من **1999 إلى غاية 2009**؛ النموذج الذي سيتم تتبع تمفصلاته من خلال جملة من المحددات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن علاقة الديمقراطية بفلسفة الحكم الراشد.

- منهجية الدراسة:

لعل محاولة تناول موضوعة الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد تتطلب الاستعانة بمجموعة من المقتربات التحليلية كمقترب النظم في محاولة فهم طبيعة تفاعل الجزائر بنظامها السياسي مع بيئتها الداخلية والخارجية. مقترب الاقتصاد السياسي الجديد لما يقدمه من أدوات تحليلية في محاولة فهم واقع التنمية في الجزائر وعلاقة ذلك بالقرار السياسي، ودور المؤسسات المالية الدولية في توجيه جهود

الدمقراطة والخصخصة. المنهج المقارن لفهم نقاط التداخل والتشابه بين كل مـن الديمقراطيـة والحكـم الراشد، مقترب السياسات المقارنة لإبراز مدى فاعلية سياسات المشروطية للمؤسسات المالية الدولية على الجزائر في سياقات الدمقرطة وترشيد الحكم، لصياغة تصور مؤسساتي جديد في الجزائر وفق مؤشـرات الأداء الفاعلية والشفافية. المنهج التاريخي لتتبع أهم المحطات التاريخية في تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر، وأثر ذلك على راهن حاجيات الدولة والمجتمع. المدخل التنموي (التنمية السياسـية)، ومقترب السياسات العامة لقياس مؤشرات الأداء والفاعلية للسياسات المتبعة في تكريس الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفق معايير الحكم الراشد.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول متسلسلة؛ حيث خُصص **الفصـل الأول** للإطـار النظـري والمفاهيمي الخاص بالديمقراطية، والمضامين الفكرية والنظرية لفلسفة الحكم الراشد. أما **الفصل الثـاني** فقد خُصص لتحليل تحليل العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر **(دراسة حالـة الجزائـر: 1999- 2009)** من خلال تناول؛ مدخل تاريخي حول تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكـم فـي الجزائر خلال **الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1992**، ومحددات أزمة الحكم الديمقراطية والتنمية في الجزائر خلال **الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 1998**. ثم واقع العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد في **الجزائر1999- 2009**. فيما خُصص **الفصل الثالث** لتناول **آفاق الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر(العوائق والممكنات)**. مع التأكيد على أن الحالة الجزائرية نموذج حاول تطبيق عدة سياسـات إصلاحية متعاقبة سواء في إطار التعديل الهيكلي وتحرير الاقتصاد أو في سياق التوجه نحـو الدمقرطـة والتعددية الحزبية والسياسية، ومحاولة تدارك نقائص السياسات السابقة في تحقيق تنمية متكاملة.

- مصطلحات

الحكم الراشد، الديمقراطية، الدمقرطة، جودة الحكم، ترشيد الحكم، إصلاح الحكم، أزمة الحكم، أزمات التنمية السياسية، إصلاح الدولة، مشكلات الدولة، التنشئة السياسية.

الفصل الأول: الإطار النظري للديمقراطية والحكم الراشد.

مقدمة:

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية وتطورها.

- **المطلب الأول: في مضمون الديمقراطية (لفظا واصطلاحا).**
- **المطلب الثاني: تطور مفهوم الديمقراطية (من اليونان إلى عصر العولمة).**
- **المطلب الثالث: التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالث.**

المبحث الثاني: المضامين الفكرية للحكم الراشد.

- **المطلب الأول: في معنى الحكم (لفظا واصطلاحا).**
- **المطلب الثاني: تطور مفهوم الحكم الراشد.**
- **المطلب الثالث: معايير الحكم الراشد.**
- **المطلب الرابع: مقاربة الحكم الراشد والديمقراطية:**

01 -علاقة الحكم الراشد والديمقراطية بالتنمية.

02 -الديمقراطية ومكافحة الفساد في إطار الحكم الراشد.

03 -المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والدعوة للحكم الراشد ومكافحة الفساد.

خلاصة عامة:

الفصل الأول: الإطار النظري للديمقراطية والحكم الراشد.

مقدمة:

يتناول هذا الفصل الإطار النظري لموضوع الديمقراطية والحكم الراشد من الناحية النظرية. من خلال التطرق إلى ماهية الديمقراطية والحكم الراشد كمفاهيم عامة تقوم على جملة من المبادئ والقواعد النظرية. وذلك تمهيداً لما سيأتي تناوله في الفصلين الثاني والثالث؛ فكل من الديمقراطية والحكم الراشد أضحت اليوم من المفردات الأكثر تداولا من طرف مدارس نظرية مهمة في علم السياسة والتنمية والسياسات العامة على السواء، في سياق ترشيد الحكم ودمقرطته، وصيانة حقوق الإنسان وكرامته.

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية وتطورها.

يتم في هذا المبحث التطرق لماهية الديمقراطية المعاصرة وفق مجموعة من الخطوات المتسلسلة، بهدف الإحاطة بالمفهوم على الرغم من الغموض الذي يكتنفه من عدة زوايا؛ حيث يتم التطرق إلى مفهوم الاسمي والاصطلاحي للديمقراطية وتصنيفاتها من جهة، لتناول مسألة تطور المفهوم من اليونان إلى عصر العولمة، ومجمل المبادئ والأسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي المعاصر.

- **المطلب الأول: في مضمون الديمقراطية (لفظا واصطلاحا)**

قبل التطرق للتعريف الاسمي **للديمقراطية**، تجدر الإشارة إلى أن فكرة الديمقراطيـــة تنطلـــق مـــن نظريات العقد الاجتماعي، التي تجعل الحكم تعاقديا بين الشعب والحكام، وتحدد آليات الحكم بين الفرقـــاء في المجتمع الواحد. حيث يتيح هذا العقد آليات تصحيح اللاتكافؤ والصراع بين أبناء الشعب، وطالمـــا أن الجماعة في صراع دائم من أجل السلطة أو المال أو الجاه، فلابد من سلطة مرتضاة للتحكيم بـــين هـــذه المصالح المختلفة... ولكن قبل تناول مختلف الجوانب النظرية للمصطلح، ولتطور مفهوم **الديمقراطيـــة.** يمكن التوقف هنا عند التعريف الاسمي للديمقراطية، من حيث كونها يونانية الاشتقاق وهي مركبـــة مـــن شقين؛ الشق الأول هو **(Demos)** بمعنى (الشعب)، أما الشق الثاني **(Kratia)** بمعنى: (حكم)؛ أي حكم الشعب لنفسه، بأن يشرع القوانين (مباشرة أو نيابيا) ويتعاقد بمحض إرادته مع من يحكمه.[1]

---

[1] - قاسم حجاج، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين**. الجزائر: جمعية التراث- غرداية، 1424هـ/2003م. ص ص 154، 155.

كما عرف **المعجم الوسيط في اللغة العربية** لفظة **الديمقراطية** على أنها "**(سياسيا)**: إحدى صور الحكم التي تكون فيه السيادة للشعب." واجتماعيا: كأسلوب في الحياة يقوم على مبدأ المساواة، وحرية الرأي والتفكير.[1]

أما **اصطلاحا:** فيمكن الانطلاق من اعتبار الديمقراطية شكل من أشكال الحكم السياسي، يقوم على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية مع حماية حق الأقلية والحقوق الفردية والعامة. فمضمون الديمقراطية يعبر عن الإطار الجامع لهذه القيم، المجسدة في حرية الشعب وسيادته الممثلة في رأي الأغلبية. كما أنه رداء فضفاض قد يتسع وقد يضيق انطلاقا من مدى قدرة آليات الحكم في منع الحكم التسلطي.[2]

فيما تشير **الموسوعة السياسية والعسكرية** في جزئها الأول إلى أن لفظة "الديمقراطية" هي كلمة يونانية الأصل تعني حكم الشعب. وتستخدم هذه الكلمة في الفكر السياسي كمصطلح يعبر عن أربعة معاني عموما وهي:

– **المعنى الأصلي:** أي شكل الحكم الذي يكفل لجميع المواطنين ممارسة حق اتخاذ القرارات السياسية بصورة مباشرة في سياق ما يعرف بالديمقراطية المباشرة وهو النمط الذي ساد في الدولة المدينة في أثينا اليونانية.

– شكل الحكم الذي يمارس فيه المواطنون حق اتخاذ القرارات السياسية ولكن ليس بأنفسهم وإنما عن طريق ممثلين عنهم ينوبونهم، يتم اختيارهم بالانتخاب.

– شكل الحكم الذي تسوده الديمقراطية التمثيلية وتمارس الأغلبية فيه الحكم في إطار ضوابط دستورية تضمن للأقلية التمتع بالحقوق، فردية كانت أو جماعية، في إطار ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية أو الدستورية.

– تستخدم كلمة الديمقراطية لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي يميل إلى التقليل من الفروق الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عما إذا كان شكل الحكم ديمقراطيا بأيّ من المعاني السابقة، وذلك من خلال التقليل من التوزيع غير المتكافئ للملكية الخاصة، وذلك ما يعرف بالديمقراطية الاجتماعية.

---

[1] ـ المعجم الوسيط في اللغة العربية. ج 1، ط 2 ، القاهرة- مصر: دار الفكر. ص308

[2] ـ قاسم حجاج، نفس المرجع السابق، ص 156.

وقد اختلف مفهوم الديمقراطية مع التطور التاريخي الذي عرفته نظم الحكم السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية عبر الحقب التاريخية المتعاقبة.[1]

- <u>**المطلب الثاني: تطور مفهوم الديمقراطية (من اليونان إلى عصر العولمة)**</u>

يذهب **عبد الرزاق عيد** إلى اعتبار كلمة الديمقراطية من أكثر مفردات الفكر السياسي قدما بأصولها اليونانية، "**ومن أكثر المصطلحات التي تعبر عن بداهة الفطرة الفائقة للاجتماع السياسي اليوناني، حيث تماثل ببداهتها الهندسة الإقليدية**..." فهي اصطلاحيا تعني حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه؛ لذلك يبدو من الصعب اختزال مدلولها في حدود تعريف قابض على جملة دلالاتها ومعانيها لاسيما وأنها تجــذرت فـــي التجربة التاريخية الإنسانية، وذلك ما يتجلى في ثراء وتنوع أشكال ممارساتها عبر العصـــور المتعاقبـــة، معتبرا أن "... **الديمقراطية ظهرت بوصفها أبجدية الاجتماع السياسي المدني**".[2]

انطلاقا من هذه الرؤية تبرز للباحث مدى ثراء وتشعب مضامين الديمقراطية ليس كفكرة فحســب ولكن كشكل للحكم وكممارسة أيضا، لذلك فلعل أنسب وسيلة للاقتراب من مفهوم الديمقراطيـــة محاولـــة التطرق لتطوره عبر محطات تاريخية أساسية بشكل موجز ومختصر في ســياق التوقــف عنــد بعــض التعاريف المتعلقة بمفهوم الديمقراطية، وتصنيفاته المتعددة والتي تم الإشارة إلى بعضها آنفا، لأجــل فــك اللبس والغموض الذي يكتنف مفهوم الديمقراطية. وهو ما يذهب إليه **باسل عبد المحســن القاضــي** فـــي كتابه: **الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت،** أن كلمة الديمقراطية من أكثر الكلمات غموضـــا وانتشارا في التداول الثقافي والشعبي. مستندا على عالم السياسة **بيرنارد كريك** بأن كلمة الديمقراطية هـــي من أكثر الكلمات اضطرابا وغموضا؛ فهي مصطلح يختلف معناه من شخص لشخص آخر... وإذا كانـــت الديمقراطية لغة تعني حكم الشعب لنفسه بنفسه كما برزت أول مرة لدى اليونان، لوصف نظـــام سياســـي معين واستمرت لأكثر من قرنين، ليعاد اكتشافها غداة **الثورة الفرنســية عــام 1789 ميلاديـــة** لكـــن بمضامين جديدة تختلف عن المضامين السابقة لدى الإغريق؛ فقد أدخلت على مضامينها إضافات جديـــدة تتناسب وتطور المجتمعات التي تطبقها مما ادخل الغموض والتنوع اللانهائي على معناها.

لعل ذلك ما جعل **سمير أمين** يصف الديمقراطية بأنها ليست مفهوما علميا يمكن بالتـــالي تعريفـــه تعريفا وحيدا دقيقا لا يقبل المناقشة والشك، بل كلمة الديمقراطية هي مجرد تعبير لغوي عام يتغير بتغيـــر

---

[1] – فراس البيطار، <u>**الموسوعة السياسية والعسكرية.**</u> ج1، عمان الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ،2003، ص ص93. 94.

[2] – عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار. <u>**الديمقراطية بين العلمانية والإسلام**</u>. ط1 ، بيروت– لبنان: دار الفكر المعاصر 1999. ص 11.

المتحدث والظروف ورغم ذلك فالإنسان – أي إنسان– يحس تماما إذا كان المجتمع المعين الذي يعيش فيه (ديمقراطيا) حسب رأيه أم غير ديمقراطي... [1]

ولكي يتم سبر تطور مفهوم الديمقراطية حريٌّ بالباحث هنا التطرق إلى أهم مراحل تطور الديمقراطية مفهوما وممارسة، حيث تشير العديد من الدراسات المعاصرة أن إلى أن جذور الديمقراطية الغربية المعاصرة تمتد تاريخيا وحضاريا **النموذج الأثيني الإسبارطي.**[2] الذي ظهر في أواخر القرن السادس وخلال القرن الخامس قبل الميلاد **(6 ق.م– 5 ق.م).** في إطار نموذج **الديمقراطية المباشرة** تتوفر على مؤسسات من قبيل مجلس عموم **(Ecclesia)**، حوالي **سنة 508 ق.م**، في عهد الملك " **بركليس**" **(461–429 ق.م)**، حيث بدأ العصر الذهبي للديمقراطية المباشرة الأثينية. وهي الفترة التي عرفت بروز عدد من المفكرين أمثال **سقراط (470–399 ق.م)**، **أفلاطون (427– 347 ق.م)**، و**أرسطو (384–322 ق.م).** وقد تميزت الديمقراطية الأثينية بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات الأحرار، الأجانب، والعبيد. وعلى الرغم من الحياة السياسية الديمقراطية التي تمتاز بالحرية في المجتمع الأثيني، غير ان الطبقة الثالثة ظلت في خدمة الطبقتين السابقتين، اللتين تحتكران عمليات صنع القرار والمشاركة السياسية في الجمعية العمومية والتي تتشكل من مجموع الأحرار والذين لم يتجاوزوا أبدا العشرون ألف شخص... كما أن صفة المواطنة تقتصر فقط على الرجال الأحرار دون العبيد والنساء و الموالي (الأجانب)... وذلك ما يدل على نموذج حكم الأقلية المالكة للثروة والعلم والعبيد والسلطة. وقد عرف النموذج الروماني نفس السياق مع بعض الاختلافات البسيطة من حيث ضخامة الإمبراطورية الرومانية بعد الانتقال من نموذج دولة المدينة إلى نموذج الدولة الإمبراطورية الممتدة جغرافيا.[3]

بهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تجارب الديمقراطيات القديمة نمت في ظل ما يعرف بالدولة المدينة وكان لبروز الإمبراطوريات العظمى في بلاد فارس وروما الأثر البالغ في اندثارها على الرغم من أن العديد من الباحثين في موضوعة الديمقراطية يشيرون إلى أن روما عرفت ممارسة ديمقراطية في ظل الحكم الجمهوري بها وقبل أن تتحول إلى النظام الملكي المطلق وكان لتراثها القانوني الأثر البالغ في بلورة العديد من القيم الديمقراطية في الفكر السياسي النهضوي الأوربي. يُضاف إلى ذلك إسهامات

---

[1] – باسل عبد المحسن القاضي. **الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت.** نقلا عن:

http://www.ao-academy.org/docs/Democracy.doc

[2] – قاسم حجاج، **العالمية والعولمة...**، المرجع السابق. ص ص 161، 167.

[3] - نفس المرجع، ص ص 162، 164.

الحضارة العربية الإسلامية من خلال قيم التسامح والعدل والمساواة دون خلفية عرقية أو دينية أو جنسية على خلاف ما ساد في الحضارة الإغريقية مثلا لدى الأثينيين.

من جهة أخرى في تطور مفهوم الديمقراطية عبر العصور يشير على خليفة الكواري فكرة مركزية في عملية تطور مفهوم الديمقراطية وذلك من خلال إعادة اكتشاف قيم المواطنة لدى الغرب؛ موضحا أن حقبة القرون الوسطى أي الفترة الممتدة من **300** ميلادية إلى غاية سنة **1300م** عرفت انتكاسة واندثار للتجارب الديمقراطية في الحضارتين الأثينية والرومانية، في ظل بروز أنظمة الحكم المطلق... غير أن بوادر النهضة الأوربية أعادت اكتشاف العديد من قيم الديمقراطية كالمواطنة مثلا. وذلك ما تميز به الفكر السياسي الحديث لدى الغرب، ليشكل تدريجيا مرتكزا لبناء الدولة القومية وتأسيس "نظم سياسية حققت قدرا متزايدا من الاندماج الوطني والمشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون، الأمر الذي جعل من إقامة الدولة المتماسكة عبر الزمن... إمكانية عملية". وشجع على تحول الدول في الغرب إلى دول ديمقراطية، وهو ما يعني حسب بعض الباحثين ارتباط مفهوم الديمقراطية المعاصرة بعصر الأنوار في أوروبا. ما جعل بعض الدارسين يعتبرون الديمقراطية بمثابة مذهب سياسي غربي، فيما يعتقد آخرون أنها شأن إجرائي على اعتبار مجمل التطورات التي عرفها المفهوم على مدى عقود طويلة لعل أبرزها تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[1] وذلك ما سيتوقف عنده الباحث بعد استعراض أهم المحطات التاريخية لتطور هذا المفهوم (الديمقراطية) في فترة النهضة وما بعدها.

وحسب العديد من الدارسين فإن إعادة اكتشاف قيم المواطنة في الغرب يعود إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني والتجريبي وتعاظم تأثيره بفعل حركات ما يعرف بـــ: الإصلاح الديني... وحملات التنوير اللذين اشتملا الحياة السياسية مثلها مثل باقي شؤون الحياة لدى الغرب. وقد استفاد هذا التحول الجديد في الفكر السياسي الغربي من إسهامات الحضارات المتعاقبة كالحضارة الإغريقية والرومانية والإسلامية... مع الإشارة إلى أن مفهوم الديمقراطية الحديث تأثر بما جاءت به قيم الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر من حيث صياغة مبادئ تقوم على الحرية والمساواة والفردانية وإيجاد آليات وأدوات جديدة للحكم وهو ما كرس مع تطور التجربة التاريخية لتأسيس أنظمة حكم قومية مقيدة السلطات وفق منطلقات الثورات المؤسسة للديمقراطية. كما رصد **الكواري** ثلاثة تحولات كبرى اعتبرها

---

[1] – علي خليفة الكواري. **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**. مقال في مجلة: المستقبل العربي. السنة الثالثة والعشرون. العدد:264. فبراير 2001. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ص112. **يُنظر أيضا إلى:** عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار. المرجع السابق. ص136.

بمثابة التغيرات الأساسية سياسيا في إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة؛ يمكن أجمالها على النحو التالي:[1]

1) – **بروز الدولة القومية:** وكان ذلك في أعقاب صراع الملوك مع الكنيسة قصد استحصال السيادة من هذه الأخيرة وإقرار ما أسماه **عبد الحميد متولي** "**استقلال الملوك الخارجي إزاء البابوات**" في خضم حركات الإصلاح الديني، وتداعيات ذلك من انتشار الفتن الدينية بعد أن فرض الملوك على الرعية تبني المذهب الذي يدين به الملك في إقليمه وفق مبدأ تبعية كل رعية لدين ملكهم في سلم وستفاليا عام 1648م. اختراع البارود والذي اعتبر عاملا حاسما في بروز الدولة القومية في أوروبا بعدما استطاع الملوك دك قلاع أمراء الإقطاع بواسطة المدافع وتوحيد السلطة وجعلها في يد الملك. يضاف إلى ذلك نزعة كل قومية إلى تكوين دولتها على "**أساس قومي تاريخي يسعى إلى قوة الأمة ونجاحها**"، على حد تعبير **الكواري**.[2]

2) – **إقرار المشاركة السياسية:** أفضت العلاقة المباشرة بين الملوك والسكان إلى أخذ المشاركة السياسية دورا بارزا في إرساء أركان الدولة الحديثة المبنية على أسس ديمقراطية، بعدما أصبح المسرح السياسي يتعاطى بقابلية مع فكرة السيادة للشعب وليس للبابوات أو أمراء الإقطاع، وعلى الرغم من أن فكرة السيادة للشعب كانت معروفة في القرون الوسطى فإنها تجسدت فعلا مع بروز الدولة القومية غير أنها وجدت دون أن يوجد الشعب وحين التقيا الشعب والسيادة في الدولة القومية أصبح الشعب ينظر إلى الدولة الحديثة على أنها دولته ويطالبها بالاعتراف بحقوقه على حد تعبير **روبرت م. ماكيفر(تكوين الدولة)** حسب **الكواري**. من جهة أخرى أدت حاجة الملوك إلى تحصيل المزيد من الإيرادات عبر مطالبة الأفراد بالمزيد من الضرائب إلى تكريس مبدأ مشاركة دافعي الضرائب في تسيير هذه الإيرادات ومتابعة كيفيات تصريفها وفق منطق: **(المزيد من الضرائب يستلزم المزيد من التمثيل)**، **(New Taxation Without Representation)**. ويشير **الكواري** أن الملوك الأوروبيين قبلوا ذلك على مضض [1].

---

[1]– الكواري، نفس المرجع. ص113.

[2] – نفس المرجع. ص ص 113، 114.

[1] – الكواري، نفس المرجع. ص 114.

3) – **حكم القانون:** حيث بدأ الاهتمام بحكم القانون لدى الغرب حين اهتمت الدولة القومية بإصدار القوانين وأصبح في إمكان الضعيف أن يعيش إلى جانب القوي. وقد كان العمل على تعزيز حكم القانون في الدولة القومية نابعا من تزايد المشاركة السياسية واتساع نطاقها كما كان لعصر الأنوار ومفكريه الدور البارز في ذلك كـــ: **مونتسكيو** و**روسو** في الدعوة إلى تكريس الاحتكام للقانون والمساواة الأمامه بين جميع الأفراد. وفق منطق العقد الاجتماعي الذي يضمن حقوق الأفراد تجاه السلطة الحاكمة بناء على ما يتضمنه الدستور من قواعد في علاقة الحاكم بالمحكوم، "وتحويل الدولة إلى سلطة منفصلة عن شخص من يحكمها"، وتوزيع السلطة داخل الدولة إلى ثلاث هيئات هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. دون الجمع بين هذه السلطات في سلطة واحدة كانت للحاكم المطلق قبل مجمل التحولات التي تم الإشارة إليها. مع تنظيم علاقات التكامل والتعاون فيما بين هذه السلطات وفق شرعية دستورية، وذلك ما تكرس عمليا في إطار "**إعلان استقلال أمريكا وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا على اعتبار مطالب الثورات المؤسسة للديمقراطية في البلدين**".[2]

وذلك ما أشار إليه **جاك شوفالييه (Jacque chevallier)** في كتاب **دولة ما بعــد الحــداثة (l'Etat post- moderne)**، حين أرجع نموذج الديمقراطية الليبرالية إلى الثورتين الأمريكية والفرنسية. معتبرا أن الديمقراطية الليبرالية لدى الغرب تقوم على مرتكزي سيادة الشعب ومبدأ التمثيل والتعددية؛ مشيرا إلى أنه لا وجود لأي شرعية خارج الإرادة الشعبية العامة في ممارسة الحكم، وأن الديمقراطية كأحد أنماط ممارسة الحكم تضمن حرية الاختيار وحرية العمل السياسي جاءت نتيجة الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر والتي كانت ضد الحكم المطلق حيث تبني الديمقراطية وفق تصورات **(العــقــد الاجــتماعي)** الذي يعتبر جون جاك روسو أحد رواده في اعتبار السيادة الحقيقية هي في يد الشعب لا الحاكم وأن الحاكم يمارس السلطة بناء على إرادة الشعب، من خلال الإرادة العامة إرادة جميع الشعب **(volonté générale)** وهي إرادة لا تقبل التجزئة ولا التفويض، وقد تم ربط مفهوم السيادة بمفهوم الأمة كبعد رمزي لانتماء الأفراد المواطنين في سياق ما يعرف بالدولة الأمة. ففي فرنسا أقرّ دستور **1791م** التحول الجذري في محددات الكيان السياسي للدولة وبالتالي الانتقال من مفهوم دولة الفرد **(l'Etat de sujets)** إلى دولة المواطنين **(l'Etat de citoyens)**، وذلك ما اعتبره إنجاز للثورة الفرنسية في التخلص من الحكم المطلق. أما مبدأ التمثيل والتعددية السياسية ومشاركة المواطنين في اختيار من يمثلهم ويمارس السلطة باسمهم كون أن الشعب لا يمكنه ممارسة

---

[2] – نفس المرجع. ص 116.

السلطة بنفسه ولكن يختار من ينوبون عنه في إدارة الشؤون العامة، بل لا بد من اختيار ممثلين منتخبين يمارسون السلطة ويتخذون القرارات نيابة عنه وذلك على خلاف الديمقراطية اليونانية كما سقت الإشارة إليه.[1]

وعليه فالديمقراطية الغربية هي اتفاق مجموع الأفراد على الأهداف المشتركة والسعي لتجسيدها من خلال اختيار الممثلين (النواب) الذين يتولون التعبير عنها واتخاذ القرارات باسم الشعب.

أما **محمد عبد الجبار** وفي خضم تحليله لتطور مفهوم الديمقراطية المعاصرة فيشير إلى أن عام 1923 يشكل نقطة التحول النوعية في مفهوم الديمقراطية حين أصدر **جوزيف شومبيتر** كتابا بعنوان: **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، والذي رفض فيه المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية الذي ساد خلال القرن الثامن عشر على اعتبار أن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلاله التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب يتخذ بنفسه القرارات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب. إلى القول بأنه لا وجود لشيء اسمه المصلحة العامة أو الخير العام الذي يمكن أن يحصل حوله اتفاق الجميع على النقاش العقلاني؛ لأن الخير العام يمكن أن يحمل دلالات مختلفة لكل فرد. وعلية فالديمقراطية هي مجمل الترتيبات المؤسساتية التي تؤمن الوصول إلى قرارات سياسية والتي يتمكن فيه الأفراد من امتلاك القدرة على التقرير من خلال التنافس على أصوات الناخبين.[2]

وذلك ما يعني منح الأفراد القدرة على أن يحكموا عبر أصوات الناخبين، التي تخول الأفراد العاديين أن يمتلكوا صلاحية أو شرعية ومشروعية ممارسة الحكم واتخاذ القرارات وفق ما تم التعاقد عليه مع الناخبين. غير أن أصوات الناخبين لا تكون لها قيمة إن لم تكن مقرونة بحرية الاختيار بين عدة بدائل. وذلك ما جعل **آلان تورين** في **1993** يقر بأنه لا وجود للديمقراطية من دون حرية اختيار الحاكمين من قبل المحكومين، ومن دون تعددية سياسية. وهذا ما يجعل العملية الديمقراطية، حسب **محمد عبد الجبار**، منافسة بين عدد من الطامحين للوصول إلى الحكم ووحده الصندوق الكفيل بتمكين هؤلاء من القدرة على الحكم...[1]

---

[1]- Jacque Chevallier**. <u>**L'état post- moderne**</u>**. 2 edition**. L.G.D.J** Série politique 35, 2004, paris. pp 136, 137.

[2] – عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار. المرجع السابق. ص ص 136، 137.

[1] – عبد الرزاق عيد ومحدد عبد الجبار، نفس المرجع. ص 138.

أن مثل هذا التفسير للديمقراطية جعل منها آليات تنظيمية بالأساس وبالتالي استبعاد كونها مذهب سياسي أو اجتماعي على خلاف ما ساد الاعتقاد به من قِبل الدارسين والمؤصلين الأوائل للديمقراطية الليبرالية. أمثال **مونتيسكيو(القرن 18)** الذي أصبحت الدولة في عصره تقوم على اعتبار الحكم فن من فنون الإدارة وليس شيئا معطى موجود بذاته دون إرادة بعدما تدهور القانون الطبيعي وتم الانتقال في الفكر السياسي من كون الحكم معطى طبيعي إلى اعتباره من صنع البشر ومن ثمة تم الانتقال من الاهتمام بسلوك الأمير كيف يحكم إلى البحث في الشروط الدستورية لتأسيس الحكومات وكيفية الحفاظ على الحريات. وعلى الرغم من إسهاماته القيمة لعل أبرزها كتابه "**روح القوانين**" حيث عرض في كتاباته عمليات مقارنة بين أنظمة سياسية مختلفة أوروبية وأخرى شرقية مقرنا صفة الاستبداد بالأنظمة الشرقية وصفة المثالية والديمقراطية بالأنظمة التي قامت لدى اليونان. وصفة الملكية بالأنظمة الأوروبية في عصره.[2]

وقد شكلت دراساته مصدرا أساسيا للعديد من النظريات في السياسة المقارنة خلال القرن العشرين، حسب **محمد عارف،** سواء تلك التي اهتمت بمفهوم بيئة النظام أو تلك الأبنية والوظائف، أو تلك التي اهتمت بالنظم الشمولية، غير أن بعض الدارسين يصفونه في كتاباته بأنه كان متمركزا حول ذاته الأوربية متعصبا لها وبالتالي فالتحولات التي عرفتها الأنظمة الغربية الأوروبية في عصره كانت وليدة المذهب السياسي الغربي آن ذاك والذي تمثل في التطورات القانونية والسياسية والدستورية التي عرفتها أوروبا عصر النهضة حيث لا يعدو أن تكون ديمقراطية القرن الثامن عشر غير كونها مذهبا سياسيا واجتماعيا أوربيا. هذا التصور نجده أيضا لدى **ألكسي دي توكفيل (1805–1859)** من خلال كتابيه " **الديمقراطية في أمريكا**" و"**النظام القديم والثورة الفرنسية**" فالتمركز حول الذات الأوروبية جعل الديمقراطية آنذاك منتوجا غربيا مذهبيا لصيقا بالحضارة الأوربية.[1]

وقد اعترف **صموئيل هينتغتون** سنة **1996** أن التعريف الذي قدمه **شومبيتر** لمفهوم الديمقراطية يحظى بقبول واسع في الدوائر الأكاديمية والعلمية المهتمة بتحليل وتفسير قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان المعاصرة. مقرا في الوقت نفسه بأنه "**منذ الحرب العالمية الثانية أصبح الاتجاه الغالب في تعريف الديمقراطية ذلك الذي يربطها بصورة تكاد تكون كاملة بالانتخابات، حيث صار ينظر للديمقراطية**

---

[2] – نصر محمد عارف. **ابستمولوجيا السياسات المقارنة: النموذج المعرفي– النظرية– المنهج**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص ص 190، 191.

[1] – عارف، نفس المرجع. ص 192.

باعتبارها مجموعة وسائل لإقامة السلطة ووضعها تحت طائلة المسؤولية...".[2] وذلك خلاف لتلك الوسائل المعتمدة من قبل الأنظمة السياسية التي أصبح الأفراد فيها حكاما عن طريق الوراثة أو الثروة أو الإكراه. وعليه فالدولة المعاصرة تصبح ديمقراطية إذا تم اختيار صناع القرار فيها على أساس انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، تتيح فرص التنافس السياسي الحر والنزيه للمرشحين. فالانتخابات حسب التجربة المعاصرة هي جوهرة العملية الديمقراطية، كما يشكل هذا المفهوم الجديد للديمقراطية النهر الذي تتفرع عنه عدة روافد كخصائص أساسية في العملية الديمقراطية مثل حرية التعبير والتنظيم والتجمع وحرية الصحافة...

لعل اعتبار الديمقراطية مجموعة من الآليات التنظيمية في تصريف شؤون الحكم بحسب تحليل **شومبيتر** أعاد استلهامه **فرنسيس فوكوياما (F. Fukuyama)** سنة **1992** حين اعتبر الديمقراطية حقا شموليا في الاشتراك في السلطة السياسية، أي الحق في الانتخاب والتنظيم والتجمع والنقد والتعبير وفق منظومة حقوق الإنسان المعاصرة وبخاصة منها الحقوق المدنية والسياسية وفق المنظور الليبرالي المعاصر، هذا من جهة أولى. أما من جهة ثانية فقد أنتجت التجربة الديمقراطية المعاصرة لدى الغرب "**... آليات محددة أخذت تترسخ حتى كادت تكتسب استقلالية عن الأساس الفلسفي والاجتماعي للغرب المرتبط بالنظرية الليبرالية...**"؛ كالعقد الاجتماعي والملكية الخاصة ومركزية الفرد وقوانين السوق يمكن إجمال هذه الآليات حسب كل من **محمد عبد الجبار** و**وحيد عبد المجيد** في:[1]

1) – **التعدد التنظيمي المنفتح:** على حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، أي إيجاد مناخ يتيح بروز نظام حزبي يكرس أو يرسخ قيم التعايش السلمي بين المجموعات السياسية والاجتماعية والفكرية المختلفة، احترام الرأي والرأي الآخر وصون حق حرية التعبير والتجمع وصيانة حقوق المعارضة ومشروعيتها.

2) – **تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة تنافسية ونزيهة:** تتيح انتقال السلطة السياسية بناء عما يسفر عنه الصندوق؛ إذ أن الوصول للسلطة والتنحي منها مرهون بإرادة المحكومين. انطلاقا من رفض منطق احتكار الحكم والسلطة من قبل قلة أو فرد، منع استخدام أدوات الإكراه والتعصب والاعتقاد بحق المحكومين في اختيار من يحكمهم.

---

[2] ـ عبد الرزاق عيد، نفس المرجع السابق، ص 140.

[1] – عبد الرزاق عيد . المرجع السابق. ص 141

3) – **إرساء منظومة الحقوق والحريات:** التي أضحى توافرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان؛ ولعل "**مراعاة مبدأ المواطنة كما استقر في الفكر السياسي الديمقراطي المعاصر**" كما يذهب إلى ذلك **الكواري** مع وجود حد أدنى من الشروط إلى جانب الشروط القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة، "**الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية مثل التقارب في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والتعليم ومهارات الوصول إلى المعلومات البديلة ما يتيح للمواطن الوصول إلى المعلومة عن طريق مصادر مختلفة ومتنافسة، كما يجب أن تشمل هذه الشروط حدا أدنى من المسؤولية المجتمعية تجاه تنمية فرص العمل والرعاية الاجتماعية في حالات العجز أو البطالة، ومن أجل التعليم والصحة والتنمية الثقافية.**"[2]

من خلال هذه الآليات يتجلى للباحث مدى الترابط بين المضامين الجديدة للديمقراطية في شكلها المعاصر ومبادئ حقوق الإنسان سواء تعلق الأمر بجملة الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة المعاصرة.

لعل ذلك ما جعل **جان فرنسوا ريفييه** يدعو إلى تمييز الديمقراطية المعاصرة عن تلك التي ميزت القرن الثامن عشر؛ أي التمييز بين الديمقراطية كمذهب سياسي واجتماعي غربي أوروبي، وبين الديمقراطية كآليات تنظيمية وترتيبات قانونية واجتماعية وثقافية منفتحة على الآخر وذلك لتركيبة عناصرها (الديمقراطية المعاصرة) والتي يمكن حصرها في توفر النظام السياسي على الحكومة التمثيلية، المساواة أمام القانون، وحرية الرأي والمعلومات. [1]

وحسب **الكواري** فإن الديمقراطية المعاصرة هي **منهج**، وليست **عقيدة** أو ايديولوجيا قائمة بذاتها، فهي لا تعدو أن تكون مجرد ممارسة ديمقراطية. كونها منهجا من مناهج اتخاذ القرارات ومتابعتها، تبرز ضرورتها في قدرتها على استعاب أشكال الصراع السياسي والمجتمعي وإرساء قيم التعايش السلمي، عبر إدارة أوجه الاختلاف بشكل سلمي بعيدا عن العنف والإكراه. ما يتيح للمجتمع الديمقراطي السيطرة على أسباب الفتن والحروب الأهلية، كما أنها تخضع لقيود دستورية تحول دون الوصول إلى حالات العنف أو التعسف في استخدام السلطة وما شابه ذلك. ويذهب إلى القول أن الدستور الديمقراطي الذي يقيد أو يرشد

---

[2] – الكواري . مرجع سابق. ص ص 123، 124.

[1] – عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار. مرجع سابق. ص ص144، 145.

الممارسة الديمقراطية يجب أن يراعي الواقع ويأخذ في الاعتبار الضرورات التي يتطلبها تراضي المجتمع ككل على هذا الدستور؛ فلكل مجتمع ظروفه الخاصة وأصوله الثقافية.[2]

وتأتي الخطابات المعاصرة لطرح موضوعة الديمقراطية وحقوق الإنسان على اعتبار أنهما يشكلان عماد نظام الحكم الصالح؛ بعبارة أخرى يشكلان أرضية بناء أنظمة حكم تقوم علة مجموعة من المتغيرات كالشفافية والمساءلة والمشاركة وحكم القانون وفق أطروحات الحكم الراشد أو الرشادة السياسية وذلك ما سيتم معالجته في المبحث الموالي. إن التحولات التي تزامنت مع تزايد تأثير العولمة بشتى أشكالها الاقتصادية والسياسية والثقافية أفرزت مجموعة من التصورات البنيوية في تحليل مضمون الديمقراطية المعاصرة التي اعتبرها **فوكوياما عام 1992** ستكون وليدة حركية السوق الاقتصادية؛ بعبارة أخرى أن قوة السوق الاقتصادية تفرز ديمقراطية ليبرالية تحل محل جميع أنماط الحكم الأخرى...[3]

ولعل ذلك ما جعل كتاب **عولمة السياسة العالمية** لمؤلفيه **جون بيليس** و**ستيفن سميث** يعرّف مضمون الديمقراطية على أنها تعتبر الجانب الأخلاقي الرئيس الذي يسبغ الشرعية في إطار نظام الحكم المعاصر. ومع أن تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها متعددة ومتنوعة غير أن هناك إجماع واسع النطاق في العالم اليوم على اعتبار نظام الحكم الجيد اليوم يعني نظام الحكم الديمقراطي.[1]

من خلال ما سبق في هذا المطلب يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

– أن تطور مضامين الديمقراطية مر بثلاثة مراحل أساسية وهي الديمقراطية لدي اليونان القدامى والديمقراطية الليبرالية خلال القرن الثامن عشر في أوروبا بعد إعادة اكتشاف مبادئ المواطنة منذ عصر النهضة حيث كانت الديمقراطية الأوروبية تمثل مذهب سياسي قائم بذاته لدى فلاسفة النهضة. والديمقراطية المعاصرة والتي تبلورت بعد نهاية الحرب الباردة في ظل التحولات الفكرية والسياسية والعالمية.

– أن الديمقراطية كمنهج لاتخاذ القرارات وتكريس مبادئ المشاركة والتداول السلمي للسلطة، ترتبط بقيم حقوق الإنسان من حيث تمكين الفرد من الدفاع عن مصالحه في أطار الجماعة والحيلولة دون ممارسة العنف واحترام قيم العدالة والمساواة وكرامة الإنسان.

---

[2] – علي خليفة الكواري. **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**. مقال في مجلة: المستقبل العربي، العدد 168. شباط/ ابريل 1993. لبنان مركز دراسات الوحدة العربية. ص ص 22...48.

[3] – جون بيليس وستيفن سميث، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. **عولمة السياسة العالمية**. ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج الأبحاث. 2004. ص 17.

[1] – جون بيليس وستيفن سميث، نفس المرجع، ص ص 56، 57.

– أن الديمقراطية وفق هذا التصور يمكن أن تكون صالحة للمجتمعات النامية بما في ذلك المجتمعات العربية والإسلامية عامة والجزائر بخاصة وذلك ما سيتم تناوله في الفاصل الموالي من هذه الدراسة.

على ضوء ذلك يمكن وضع تعريف إجرائي لمفهوم الديمقراطية ينطلق من وصف الديمقراطية كنمط للحكم يتجلى في جملة من الآليات التي يتم من خلالها تسيير الشؤون العامة داخل المجتمع الذي توجد فيه وترسيخ قيم المشاركة والمواطنة وحكم القانون بما يضمن الحريات العامة وكرامة الإنسان.

- **المطلب الثالث: التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالث:**

يتناول هذا المطلب أهم عناصر أدبيات التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالث، وأبرز الجهود الأكاديمية التي تمت حول محاولة تدارك التخلف السياسي، ومباشرة مساعي التنمية بأبعادها المختلفة، بعد الحرب العالمية الثانية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى غاية بروز مفاهيم تتحدث عن جودة الحكم و الحكم الراشد وفق أدبيات المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد العالمي في سياق تحرير الاقتصاد والدمقرطة وإصلاح الحكم في العالم الثالث. وهي منطلقات تعود للتطورات النظرية والمعرفية الليبرالية خلال نصف قرن منذ بروز المدرسة السلوكية في علم السياسة ومحاولة وضع تدقيق منهجي للعلوم الاجتماعية عموما. ولكون دول العالم الثالث المستقلة حديثا عرفت أوضاعا تختلف عن تلك التي عايشتها الدول الغربية عموما. فقد حاول العديد من المنظرين والكتاب إيجاد أطر نظرية ما لتحليل حالة التخلف السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي والثقافي في العالم الثالث، وذلك ما سيتم التوقف عنده في هذا المطلب.

1 – التخلف السياسي والتنمية السياسية

لعل أهم نقطة يمكن الانطلاق منها في تناول قضايا التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالث مسألة التخلف السياسي وغايات التنمية والتحديث السياسيين، على اعتبار ارتباط مفهوم التخلف والتنمية بأدبيات التحليل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم الثالث، في بلدان كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فمن وجهة نظر الليبراليين تعد حالة التخلف السياسي في العالم الثالث وليدة غياب الديمقراطية والمؤسسية والنظام العام للدولة حيث تغدو التنمية التحول من التسلطية إلى الديمقراطية. وذلك ما ستحاول هذه المقاربة النظرية إبرازه والتوقف عند أهم محدداته.

– **التخلف السياسي:** يذهب العديد من الدارسين لقضايا التخلف في العالم الثالث إلى الحديث عن مجموعة من الأبعاد وفق مستويين مختلفين:

المستوى الأول: وهو عام حيث يوصف التخلف على أنه ضعف التصنيع والتفاوت الطبقي والتبعية الاقتصادية وضعف الولاء السياسي للدولة على اعتبار وجود ولاءات تقليدية عشائرية أو طائفية أو أثنية، والتذبذب بين الحداثة والتقليدية في الاقتصاد والثقافة... إذ يمكن الإشارة بهذا الصدد لجملة من الخصائص المميزة العالم الثالث عن العالم المتقدم؛ حيث طرح عالم الاجتماع **بارسونز** والتي تتحدد بناء عليها خصوصية الأفراد في العالم الثالث عن تلك لدى الأفراد في المجتمعات المتقدمة، والتي تشتمل على العمومية في المجتمعات المتقدمة مقابل الخصوصية في المجتمعات المتخلفة. والأداء **(Performance)** أو الإنجاز والفاعلية مقابل النوعية والغزو. التخصيص مقابل الانتشار، المصلحة الجماعية مقابل المصلحة الفردية والذاتية، الحياد الوجداني مقابل الوجدانية. أو كما حدد **هوسلتز** ثلاثة متغيرات لتمييز العالم المتخلف عن العالم المتطور والتي تتصف المجتمعات المتقدمة وفقها بالعمومية والتوجيه نحو الأداء وتخصص أو تقسيم الأدوار.في حين تتصف المجتمعات المتخلفة بالخصوصية والغزو وتشتت الأدوار.[1]

فيما يتناول **المستوى الثاني**، حسب تحليل **أسامة الغزالي حرب**، قضايا التخلف من زاوية الخصوصية بالنسبة لبلدان العالم الثالث في أي من المجالات التي يمكن التوقف على مدى عجزها أو هشاشتها سواء في الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة. وقد اعتبرت العديد من البحوث التخلف على أنه في جوهره حقيقة اقتصادية لذلك ارتكزت جهود التنمية على المجال الاقتصادي في البدايات الأولى لمفهوم التنمية عبر طرح جملة من الأسس أو المعايير كالعجز في رؤوس الأموال وعدم كفايتها أو تخلف طرق الإنتاج شيوع البطالة والتبعية للخارج. وفي المجال الاجتماعي تطرح العديد من السمات التي تتسم بها المجتمعات المختلفة سواء من الناحية الديموغرافية أو الايكولوجية أو التعليمية أو من حيث البناء الطبقي؛ إذ يمكن الحديث عن ارتفاع معدلات النمو السكاني وارتفاع عدد المواليد والتفاوت في التنمية بين المدينة والريف... وغيرها من الصفات التي يمكن ملاحظتها في دول العالم الثالث عموما. أما في المجال السياسي فقد اجتهد العديد من الدارسين في إبراز العديد من الخصائص الميزة للحياة السياسية في البلدان المتخلفة بالمقارنة مع الدول المتطورة لعل أبرزها تميز الأنظمة السياسية في العالم الثالث بحالات عدم الاستقرار وانعدام التكامل السياسي والوطني، وغياب العقلانية في اتخاذ القرارات. وهي الخصائص التي تتضمن بدورها العديد من المشاكل السياسية المتشعبة كأزمة الشرعية السياسية والقطيعة بين الحكام والمحكومين، اعتماد أسس تقليدية أو كاريزماتية في الحكم كما هو الشأن في الأنظمة الملكية أو الأنظمة العسكرية البيروقراطية بالنسبة للأنظمة الجمهورية، انعدام المأسسة السياسية، غياب إجماع وطني حول

---

[1] – أسامة الغزالي حرب. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. العدد 117، الكويت: سلسلة عالم المعرفة سبتمبر1987. ص 12

قضايا الهوية الوطنية للدولة والمجتمع، ضعف الولاء للدولة...[2] وغيرها من القضايا التـــي تحـــول دون تفاعل الدولة مع المجتمع بشكل عقلاني يتيح قدرا من الفعالية في تصريف شؤون المجتمـــع والاســـتجابة للتطلعات المجتمعية.

وفق هذه الرؤية يمكن القول أن التخلف السياسي في العالم الثالث يعود إلى عـــدة أبعـــاد سياســـية وقانونية واجتماعية واقتصادية وهي من النشاطات التي يمكن أن يكون النظام السياسي في العالم الثالـــث المركز المفعل لها والمحرك لديناميكياتها المختلفة وحين يكون النظام السياسي مأزوما فإن ذلك ســـينعكس حتما على باقي الأطراف المحيطة به وبخاصة في العالم الثالث حيث تكون للدولة والنظام السياسي الدور المركزي في تفعيل المجتمع بحركياته وأنشطته المختلفة. لذلك يبدو من الضروري التوقف عنـــد بعـــض النظريات التي حاولت تفسير عوامل التخلف وقدمت بعض الاقتراحات لتجاوز ذلك من خلال تعديل دور الدولة وترشيده في سياق تنمية شاملة بما في ذلك تنمية سياسية تستجيب لحاجات المجتمـــع فـــي ســـياق حركيات تتجاوز الإطار المحلي أو الوطني لتنخرط في سياق حركية دولية مفعمة بالنشاط والحيوية وعدم الثبات سواء في مرحلة الحرب الباردة أو بعدها في ظل الأحادية القطبية التي تكرست هيمنة النظرة النيو ليبرالية لبس فقط في الاقتصاد ولكن في السياسة أيضا من خلال الديمقراطية وحقوق الإنســـان واقتصـــاد السوق.

مثل هذه العناصر وأخرى سيتم تحليلها في القسم الخاص بالتنمية السياسية والتحديث علـــى خلفيـــة العمل على معالجة قضايا التخلف السياسي والديمقراطية في العالم الثالث.

– **التنمية السياسية:** في البداية تجدر الإشارة إلى أن أدبيات التأصيل النظـــري للديمقراطيـــة فـــي العالم الثالث تتجلى من خلال السعي لتجاوز التخلف السياسي إلى تحقيق التحديث السياسي وفق إسهامات مجموعة من العلماء الأمريكيين الذين ضمتهم "**لجنة السياسات المقارنة**" التابعة لمجلس بحـــوث العلـــوم الاجتماعية **SSRC** الأمريكي برئاسة **جابرئيل ألموند**.[1] متأثرة بكل من الإيديولوجيا الليبرالية الأمريكيـــة من جهة، والإيديولوجية التنموية من جهة ثانية. وهو ما ساهم فـــي تطـــور أدبيـــات التحليـــل الســـلوكي بخصوص التنمية السياسية، مجسدة انتقالا نوعيا في علم السياسة والسياســـات المقارنـــة بـــالتحول مـــن الدراسات الوصفية القانونية إلى دراسات تهتم بالسلوك السياسي وقنوات نقل تطلعات الجماهير والفئات في التنمية وتعزيز سلطة الدولة والمشاركة الشعبية وتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وذلك مـــا

---

[2] – نفس المرجع. ص ص 10، 12

[1] – محمد عارف. **ابستومولوجيا السياسات المقارنة: النموذج المعرفي– النظرية– المنهج.** نفس المرجع. ص 252.

برز في الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.[2] وقد كان الاهتمام منصبا فـــي بـــدايات التأصيل النظري للتنمية السياسية، لدى السلوكيين بالأساس، في الكيفية المناسبة لإحداث تنمية سياسية في الدول الجديدة في إفريقيا وفق التصور الليبرالي في مقابل المدرسة الماركسية مثلا؛ أي في خضم الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي في سعي كل جانب للترويج لأطروحاته التنموية فـــي العالم الثالث. وكانت النظرة الليبرالية للتنمية السياسية تصب في اتجاه إقامة الديمقراطية الليبراليـــة فـــي الدول المستقلة حديثا والذي أعتبره بعض الدارسين، حسب **أسامة الغزالي حرب** فـــي مؤلفـــه: **الأحـــزاب السياسية في العالم الثالث (1987)**، بمثابة التحرك نحو تجسيد نظرية ليبرالية أشـــمل هـــي التحـــديث **(Modernization)** عبر توجيه الدول حديثة الاستقلال إلى تبني الديمقراطية كنمط للحكم والتنمية في مجتمعاتها العالم ثالثية. وذلك من خلال التمييز بين الحداثة والتقليدية في المجال النظري للعلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة. وقد تأثرت هذه الرؤية بأفكار **ماكس فيبر** لأنماط الحكم مـــن منطلـــق أن التقليدية كحقيقة سابقة على الدولة وعلى العقلانية وعلى التصنيع.[1]

فالأنظمة الإقطاعية مثلا سبقت بروز الدولة الحديثة في الأوربا وبمجرد أن استطاع الحكـــام بســـط سيطرتهم على رجال الإقطاع وإخضاعهم حدث انتقال تاريخي من النمط التقليدي إلى نمط آخر ليس فقط سياسيا ولكن أيضا اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

على ضوء ذلك يمكن الحديث عن مفهوم عام للتنمية السياسية في سياق ما اصطلح علـــى تســـميته "التحديث" وفق تصورات تطور علم السياسة في الفترة الممتدة من منتصف الخمسينيات ونهاية الســـتينيات كأقصى تقدير. وذلك ما يرجعه بعض الباحثين إلى ارتباط علم السياسة والسياسات المقارنة، التي اهتمـــت بالعالم الثالث والدول النامية، بالحداثة من حيث هي فلسفة وأيديولوجية شكلت المدرسة السلوكية في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة امتدادا لها.[2]

وبالتالي يمكـــن **تعـــريف التنـــمـــية الســـياســـية** عـــلى أنـــها إســـهام عـــلم الســـيـــــاسة فـــي نـــظـــرية التحـــديث التي تـــم الحـــديث عـــنها. وعـــلى الرغم من أهمية التطرق لسياق تطور نظريـــة التحديث قصد إبراز بعض الجوانب ذات الصلة بموضوع التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالـــث غير أن الباحث يجد نفسه مضطرا لحصر ذلك في سياق فهم علاقة هذا التصور النظري (التحديث). فقـــد

---

[2] – أسامة الغزالي حرب. المرجع السابق. ص 13.

[1] – أسامة الغزالي حرب، نفس المرجع، ص 27.

[2] - عارف، مرجع سابق، ص 295.

عرف "**بلاك**" التحـديث بأنه تلك العمليات التي يمكن من خلالها مواءمة المؤسسات النامية فـي العـالم الثالث مع الـوظائف المـتغيرة بإطـراد، والتي تعـبـر عـن التـزايد غـير المـسـبـوق فـي المـعـرفـة الإنـسـانـية وهـو مـا يسـمـح للإنـسـان بالسـيـطـرة عـلى البيئـة التـي يعـيـش فـيها.[1]

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التنمية السياسية ملازمة لعمليات التحديث، وعلى الرغم من افتراض التمايز الذي بين الفكرتين، غير أن الواقع يكشف مدى التداخل الكامن في التحدي الـذي يواجـه الدول النامية في بناء كيانات سياسية قادرة على مواكبة التحديات التي تواجهها في النهـوض بمهماتهـا الأساسية. وتكريس تنمية شاملة لمجتمعاتها الفتية، وبناء مؤسسات قويـة وفعالـة، فـي سـياق تجـاوز المؤسسات التقليدية التي تعود إلى مرحلة ما قبل الحداثة. فيما يذهب "**دانكوارت روستو**" إلـى القـول أن التحديث هو عملية التوسع السريع في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين البشر.[2]

على ضوء ذلك يمكن التأكيد على أن مفاهيم التنمية والتحديث ارتبطت بضرورة السعي للتحكم في البيئة المحيط بالكيانات الاجتماعية والسياسية التي يفترض فيها قدرا من الإجماع على ضـرورة السـعي لتحقيق ذلك. كما أن المجتمعات الحديثة تتسم بدرجة عالية من التمايز والتخصص فـي الأنشـطة بـين الأفراد، البناء المؤسسي. مع التأكيد على أن هذا التمايز منبثق من الفكر الليبرالي القـائم علـى الفرديـة وتقسيم العمل والتخصص لا يرتبط بأي إطار تقليدي قائم على القرابة أو الطائفية أو الإقليمية أو الطبقية. بل إنه يستمد روحه من نمو مؤسسات حديثة كالأسواق في الحياة الاقتصادية. أو التصويت والمشاركة في الحياة السياسية. بالإضافة إلى وجود تنظيمات بيروقراطية وآليات تشمل معظم ميادين الحياة العامة داخل المجتمعات الحديثة لدى الغرب. فالتنمية السياسية من هذه الزاويـة هـي إحـلال المؤسسـات الحديثـة والممارسات التي تتخللها مكان المؤسسات التقليدية والسلوكات التي تتضمنها.[3]

من خـلال ما سبق يمكـن القـول أن هناك تداخـل موضـوعي بين التحديث كمطلب تستدعـيه عملية الانتقال من التقليدية إلى الحـداثة والتنميـة السياسـية لتجسـيد الديمقـراطية الليبراليـة وفـق التصـورات التي تم استعـراضها. فـ: **الغزالي حرب** في تحليله لهذا التداخل يـرى أن النخب السياسية في سعيها لتعظيم قوتها وصيانة شرعيتها السياسية تسعى إلى تجسـيد التحـديث والإسـراع بـه داخـل مجتمعاتها، في الوقت نفسه تؤثر قوى التحديث على سلوك وسياسات النخـب الحاكمـة. مسـتدلا بمـا

[1] – أسامة الغزالي حرب، نفس المرجع، ص28 .

[2] – نفس المرجع. ص28 .

[3] – نفس المرجع. ص 28.

يـــــذهب إليه **بايندر** في أن وجهـــة النظر التي تحـــظى بالقـــبول هـــي أن السياســـة كانـــت بالأســـاس استجابة للقـــوى التاريخية للتحديث، بالنسبة لأوربا مثلا، غـــير أنها خارج أوربا فالنظرة السائدة هـــي أن السياسة كانت السبب في عـــملية التحـــديث.[1] ومن وجهة أخرى لا يجدر بالباحث هنا تجاهـــل كـــون النظم السياسية التقليدية قد تميل إلى مقاومة التغيير الجذري بالتحول من الشرعية التقليدية إلـــى شـــرعية بديلة تستند على العقلانية تصنيف **فيبر** كما أشير سابقا، وهو ما يبرز تأخير المطالب المتعلقة بالمســـاواة والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية ما يعني أن المطالبة بالتنمية السياسية ومن ثمة الديمقراطية لا بد أن يتضمن القدرة على التغيير المستمر والتدرج في ذلك.

إن التنمية السياسية من منظور أدبيات التحليل السياسي في منتصف الخمســـينيات وخـــلال فتـــرة الستينيات كان يقوم على المقابلة بين التقليدية والحداثة وهو ما يجعل الباحث ينظر إلـــى عمليـــة التنميـــة السياسية وبالتالي التحول إلى الديمقراطية الليبرالية على أنها تتم في شكل تقدم خطي أحادي ومبسط متجها بالتحديد صوب النموذج الغربي.[2] وبذلك شكلت أدبيات التنمية السياسية في تلك الحقبة منظـــورا قائمـــا بذاته هيمن بأفكاره على جهود التأصيل النظري للديمقراطية قبل أن تتراجع المدرسة السلوكية في نهايـــة الستينات على وقع التحولات النظرية والمنهجية التي عرفتها العلوم الاجتماعية عامة والعلـــوم السياســـية خاصة. وقد عدد **المغيربي** في كتابه **قراءات في السياسة المقارنة**... مجمل العوامل التي أدت إلى تراجع جاذبية النموذج التنموي الغربي. قبل أن يتجدد الاهتمام بعد فترة وجيزة بالمنظور التنموي المدعم أساســـا بكتابات العديد من رواده أمثال: **روستو**، **دويتش** و**ليرنز**. إذ أبرز الأول أنه بناء على تجليات التجـــربتين الأمريكية والأوروبية؛ تبدأ الدول في التطور اقتصاديا لتصبح دولا ديمقراطية تعددية وليبرالية، تنعم فـــي كنف الاستقرار والسلام، حيث يكون للطبقة المتوسطة دورا محوريا في تحريك عمليات التنمية السياســـية والاقتصادية. فيما أكد **ليرنز** على العلاقة التفاعلية الوثيقة بين التعبئة الاجتماعية والتعلـــيم والديمقراطيـــة والتنمية، وقد برز أثر ذلك جليا في توجه السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث ساد الاعتقاد بأنـــه إذا كـــان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة الدول النامية على توسيع قاعدة التعلـــيم والتعدديـــة والرخـــاء

---

[1] – أسامة الغزالي حرب، نفس المرجع. ص 29. **نقلا عن:**

Leonard Binder et al., **Crises and Sequences in Political Development**. Princeton: Princeton University Press 1971,p.15

[2] – نفس المرجع.ص 29.

الاقتصادي وتعظيم دور الطبقة الوسطى، فإن ذلك سيجعل الدول النامية أكثر التصاقا بالنموذج الديمقراطي الغربي، "وبالتالي أكثر قدرة على مقاومة إغراءات وجاذبية الشيوعية".[1]

غير أن حدوث انقلابات عسكرية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال الستينات أزاحت عن السلطة أنظمة الحكم توصف بأنها ديمقراطية ومدنية. كما أن ارتفاع مستوى التعليم والتعبئة الاجتماعية لم يؤد إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار بل على خلاف ذلك فقد تزايدت الاضطرابات السياسية والاجتماعية والعنف والقمع السياسي، ناهيك عن كون الطبقة المتوسطة في العالم الثالث التي راهن عليها بعض المنظرين لم تثبت أنها قاعدة للاستقرار والديمقراطية بل يذهب بعض الدارسين إلى أنها على العكس من ذلك كانت محافظة ضد التحديث ومنقسمة بل شجعت ودعمت العسكريين للاستيلاء على الحكم واستبعاد حكومات ديمقراطية ومدنية.[2]

ومع نهاية السبعينيات عاد الحيوية من جديد كما تمت الإشارة إلى ذلك لمنظور التنمية السياسية وفق التصور الليبرالي المشار إليه؛ تمثل في تحول عدد من الدول مثل كوريا الجنوبية والفيليبين وجمهورية الصين الوطنية (تايوان) إلى دول ديمقراطية. كما انتشرت الديمقراطية في العديد من دول أمريكا اللاتينية. بالإضافة إلى العديد من الدول الأفريقية، والتي حذت حذو سابقاتها من الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية. لعل ذلك ما جعل **هينتغتون** وهو من بين منظري التنمية السياسية في الدول النامية أن يطلق تعبير الموجة الثالثة للديمقراطية في كتابه: **الموجة الثالثة: الديموقراطية في نهاية القرن العشرين** (1991) **The third ware: democratization in the late twentieth century** للإشارة إلى التحول الحاصل نحو تبني النموذج الغربي للتنمية السياسية بمعنى الديمقراطية الغربية طبعا.[3]

غير أن التطورات التي حدثت على أرض الواقع، كما يذهب إلى ذلك **الغزالي حرب**، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من حيث عجز النظم السياسية فيها ليس في تحقيق التغير المنشود نحو التحديث المؤسسي والسياسي ومحاكاة النمط الغربي فحسب ولكن على مجرد المحافظة على أن تحكم. وذلك ما جعل العديد من المفكرين وعلى رأسهم **هينتغتون** يعيدون النظر في بعض الرؤى التي تم طرحها سابقا في سياق المنظور التنموي خلال الخمسينات والستينات. فكتابات **هينتغتون** مثلا انتقلت من التأكيد على

---

[1] – محمد زاهي البشير المغيربي. **قراءات في السياسات المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**. منشورات جامعة قار يونس بنغازي – ليبيا. ص 286.

[2] – نفس المرجع، ص 287.

[3] – نفس المرجع، ص 287.

الديمقراطية إلى مجرد التأكيد على النظام العام.[1] وذلك ما أشار إليه في كتابه (**Political Order in Changing Societies)**.

وعموما يمكن تقديم مجموعة من المقومات الأساسية للتنمية السياسية وفق ما دأبت مجمل دراسات التنمية السياسية عليه وهي أساسا تتمثل في ثلاثة مفاهيم رئيسية يفترض أن يسعى المجتمع الآخذ في التحديث لتبنيها:

– **المساواة Equality:** وذلك بأن تسود في المجتمع قيم وقواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية تتطبق على الجميع دون استثناء أو تمييز ديني أو طبقي أو عرقي. كما يتم تولي المناصب العامة بناء على الكفاءة وليس على الاعتبارات الضيقة، تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية في انتقاء السياسات العامة وفي اختيار من يتولى المناصب العامة.

– **التمايز differentiation:** أي الاستناد إلى التخصص والفصل في السلطات والأدوار بين المؤسسات... خاصة في ظل التحديث السياسي حيث كلما تقدم النظام السياسي في طرق التنمية السياسية كلما ازدادت مؤسساته تعقيدا وبوحداتها السياسية والإدارية وازدادت الأعباء عليها تعاظما.

– **القدرة Capacity:** أي توفر قدرات معينة للنظام السياسي في إزالة الانقسامات ومعالجة التوترات واستيعاب الصراعات التي تحدث في المجتمع الآخذ في التحديث والاستجابة المناسبة للمطالبة الشعبية سواء تعلقت بالمشاركة أو تلك المتعلقة بالعدالة التوزيعية المرتبطة بدورها بالمساواة والقدرة على التكيف والابداع في مواجهة التغييرات المستمرة التي قد يعيشها المجتمع.[2]

وفق هذه الرؤية يمكن التأكيد على أن عملية التنمية السياسية وفق المنظور التنموي الغربي في التأصيل للديمقراطية في العالم الثالث تستند على جملة من المقومات الأساسية التي لا يمكن من دونها تحقيق التنمية السياسية لذلك ركز بعض الدارسين على ضرورة الأخذ بالاعتبار مدلولات التنمية السياسية؛ حيث أشار **ناجي عبد النور** إلى أن التنمية السياسية حسب تعريف **روبير بركنهام (Bobert Berghinham)** ذات خمس مدلولات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– **المدلول القانوني:** المتعلق بطبيعة البناء الدستوري للدولة بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

---

[1] – أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص30.

[2] – نفس المرجع، ص 30.

– **المدلول الاقتصادي:** عبر تحقيق قدر من النمو الاقتصادي يتوافق مع التطلعات الشعبية اقتصادياً.

– **المدلول الإداري:** ضرورة توفر إدارة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفعالية والكفاءة والعقلانية.

–**المدلول السياسي:** تحقيق الاندماج الاجتماعي، وصهر كل الخصوصيات الفرعية في بوتقة قومية واحدة ومتناغمة مجتمعيا، والمشاركة في الحياة السياسية.

– **المدلول الثقافي:** وفق هذا المدلول يمكن النظر إلى التنمية على أنها الانتقال إلى الحداثة بمعنى التحديث وإحلال ثقافة حداثية في مقابل ثقافات تقليدية وذلك وفق إحلال ثقافة سياسية ديمقراطية تعددية.[1]

من جهة أخرى هناك من يعرف التنمية السياسية على أساس جملة من المؤشرات، لعل أهمها:

– تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد دون تمييز عرقي أو ديني.

– المشاركة الشعبية في صنع القرارات العامة داخل المجتمع ديمقراطيا من خلال البرلمان مثلا.

– تحقيق الفصل بين السلطات وعدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة.

– قيام السلطة على أسس عقلانية ورشيدة.

– نمو قدرات الجماهير على أدراك مشكلاتهم الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيدا.

– تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية، مع توافر حد أدنى من الاتفاق حول القيم السياسية، وولاء سياسي تجاه السلطة المركزية.[1]

فيما يذهب كل من **جابرييل ألموند** و **باول** إلى اعتبار التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للمتغيرات المجتمعية في مجاليها المحلية والدولية، وبالذات استجابة النظام السياسي لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة السياسية. وقد وضع **لوسيان باي** قائمة شاملة تتصمن مجموعة من تعريفات التنمية

---

[1] – ناجي عبد النور. **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية ماي 2007**. ورقة مقدمة : الى الملتقى الدولي الأول حول التنمية السياسية في الجزائر. قسم العلوم السياسية: كلية الحقوق. جامعة باتنة. ديسمبر2007. الجزائر. **نقلا عن:**

http// :www.univ-batna.dz/droit/index_fichiers-dr.nadji.pdf/

[1] – ناجي عبد النور، نفس المرجع.

السياسية من بينها: التنمية السياسية تعني: التحديث السياسي، التعبئة السياسية، بناء الديمقراطية، تحقيق الاستقرار، التغير الاجتماعي...الخ.[2]

وفي سياق تقريب مضمون التنمية السياسية من زاوية التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالث يمكن الإشارة إلى نقطتين أساسيتين الأولى تتعلق بأزمات التنمية السياسية في العالم الثالث والثانية دراسات حول التحول الديمقراطي في العالم الثالث، والتي برزت كرد فعل على النموذج التنموي الغربي من زاوية مقارنة، الذي يشكل ثمرة جهود نظرية ومنهجية متواصلة من لدن دارسي السياسات المقارنة وعلم السياسة.

2 – أزمات التنمية السياسية في العالم الثالث: يشير دارسو التنمية السياسية إلى ما اصطلح على تسميته أزمات التنمية السياسية في العالم الثالث، لتفسير تلك المعضلات والمشاكل التي يتوجب تحقيق التنمية لحلها والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- **أزمة الهوية:** والتي تكون وليدة عدم انصهار كافة أطياف وأفراد المجتمع في بوتقة واحدة وهي الدولة الحديثة والعصرية واستمرار مظاهر الولاء التقليدية سواء للأسرة أو العرق وما إلى ذلك من الولاءات دون الدولة.

- **أزمة الشرعية:** وتتعلق بعدم تقبل أو رضا المحكومين بنظام الحكم حيث يغدو النظام السياسي فاقد للشرعية. وذلك عدم تمتع النظام السياسي بالسند القانوني والسياسي لممارسة الحكم واتخاذ القرارات...

- **أزمة المشاركة السياسية:** وتتولد من العجز لدى النظام السياسي عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة لشريحة كبيرة من أبناء المجتمع، حسب **ناجي عبد النور**.[1] بعبارة أخرى عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين الراغبين في المشاركة من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم. مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية أو اختيار ممثليهم. كما قد تحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر مؤسسات معينة يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في المشاركة.

---

[2] – نفس المرجع.

[1] – ناجي عبد النور، نفس المرجع.

- **أزمة التغلغل:** وتحدث في حالة عجز الحكومة المركزية على بسط سيادتها على كامل أراضيها أو إقليمها نتيجة ضعف الولاء تجاه الدولة وغياب الشرعية وغير ذلك كما هو الشأن في إفريقيا حيث تكثر حركات التمرد والعصيان..

- **أزمة التوزيع:** وتتصل هذه الأزمة بمهام النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد لا تنحصر أزمة التوزيع في توزيع عوائد التنمية ولكن أيضا في القدرة على توزيع أعباء هذه التنمية...[2]

من خلال ما تم الإشارة إليه في سياق الحديث عن أزمات التنمية السياسية لعل الباحث يلاحظ أن المشاكل التي تعيشها الدول النامية ناجم عن أثر داخل هذه الدول ومجتمعاتها. ما جعلها عاجزة عن تمثل التجربة الغربية ونموذجها التحديثي. غير أن فريقا آخر من الباحثين وبخاصة مدرسة التبعية كنظرية وجهت نقدا لنموذج التنمية السياسية في سياقه الليبرالي الغربي؛ من حيث الحث على ضرورة إعادة الفحص والتفكير في مفاهيم الحداثة والتقليدية والتنمية... ذلك أن الليبراليين الغربيين في محاولة إيجاد حلول لتخلف العالم الثالث لم يأخذوا بعين الاعتبار خصوصيات وتاريخ المجتمعات النامية غير الغربية وقد تركزت إسهاماتهم في سياق إعادة تمثل التجربة الغربية ومحاولة فرضها على الآخر غير الغربي دون إيلاء الاهتمام بخصوصياته من زاوية مقارنة.[3] فقد تم وصف النموذج التنموي الغربي، من لدن باحثي العالم الثالث، بكونه منحازا ومتمحورا حول ذاته الغربية مثلما كانت عليه أدبيات عصر التنوير كما تم الإشارة إليه في سياق الحديث عن تطور مفهوم الديمقراطية الغربية. فالعديد من المداخل النظرية البديلة لهذا النموذج طرحت جملة من التساؤلات والفرضيات حول ما إذا كانت الحداثة تشكل القطيعة النظرية للتقليدية وما إذا كانت تلك المؤسسات التقليدية في العالم الثالث كالقبيلية في إفريقيا و"**الكوربارتية**" في أمريكا اللاتينية آيلة للزوال مقابل نشوء مؤسسات بديلة توصف بـ: "**الحداثية**"... وذلك ما من شأنه إعادة النظر في المسلمات والافتراضات الأساسية حول عالمية النموذج الغربي للتنمية.[1]

إن الحديث عن نظرية التبعية في هذا السياق التحليلي لقضايا التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالث لا بد أن ينطلق من كون هذه النظرية كانت ردا على حالة عدم الرضا تجاه النموذج التنموي الغربي من حيث تجاهله للمتغيرات الخارجية أو الدولية في تفسير تخلف العالم الثالث... مثل قوى السوق

---

[2] – أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 31.

[3] – المغيربي، المرجع السابق، ص 287.

[1] – عارف، المرجع السابق، ص 306.

العالمي ودر الشركات المتعددة الجنسيات ودور السياسة الخارجية الأمريكية. فالتبعية كنظرية تنطلق من كون دول العالم الثالث لا تملك القدرة على تشكيل مؤسساتها ونظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية ذات الجذور التاريخية الممتدة. فدور الغرب الرأسمالي في تقسيم العمل والتخصص أسهم في تشكيل تاريخ الجنوب ابتداء من المرحلة "**المركنتيلية**"، ثم حرية التجارة... وانتهاء عند سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات. وذلك ما يجعل مشاكل الجنوب نتيجة طبيعية لتنمية العالم المتقدم. لهذا مثلت نظرية التبعية تحديا نظريا قويا للنظريات السلوكية بخصوص التنمية في تجاهلها للأبعاد التاريخية والدولية لدول الجنوب النامية. كما أن التطورات الدولية الراهنة والمتمثلة أساسا في زيادة تدخل المؤسسات المالية الدولية في السياسات الداخلية للدول النامية فيما أصبح يعرف بسياسات التعديل الهيكلي وربطها بالتحول الديمقراطي أو في سياق الحديث عن الحكم الراشد تشكل نظرية التبعية إطارا تحليليا جديرا بالعناية.[2]

في ذات السياق دائما، أي في سياق الحديث عن التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالث يأتي مقترب أخر في علم السياسة، والسياسات المقارنة لتقديم وجهة نظر نخبة من مفكري أمريكا اللاتينية في سياق الحديث عن التحديث والديمقراطية كمظهر من مظاهر التحديث. ويتعلق الأمر هنا بـ: **المقترب الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي**، والذي تعود أسباب ظهوره أساسا إلى الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، والتي كانت أمريكا اللاتينية أحدى الأجزاء التي عايشت تجربة التحول الديمقراطي مع بداية الثمانينات؛ حيث يشير بعض الدارسين إلى أنه في الوقت الذي كان فيه أنصار الاقتراب البيروقراطي السلطوي في أمريكا اللاتينية يحدثون عن انهيار النظم الديمقراطية وظهور البيروقراطيات العسكرية في أنظمة الحكم الأمريكو-لاتينية برز فيه تحول نحو المزيد من الديمقراطية في هذه الرقعة الجغرافية.[1] وهو ما تجلى في التحول من الاقتراب البيروقراطي السلطوي إلى اقتراب آخر هو الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي. وذلك بالاستناد إلى أسس اقتصادية في التحليل. والذي تميزت به دراسات التنمية في العالم الثالث منذ بروز نظرية التبعية التي تم الحديث عنها آنفا. وفحوى هذا المقترب (الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي) هو افتراض وجود علاقة بين الإصلاح الهيكلي ذي المغزى الاقتصادي، والتحول الديمقراطي ذي المعنى السياسي والاجتماعي؛ حيث يكفي حسب هذا المقترب إحداث إصلاح هيكلي في بنية الاقتصاد بالتحول نحو اقتصاد السوق إحداث تحول ديمقراطي. وذلك ما شجع على تقديم أطروحات وفق هذا المقترب الجديد تربط بين الإصلاح

---

[2] – محمد عارف، نفس المرجع، ص312.

[1] - محمد عارف، نفس المرجع، ص 313.

الهيكلي الاقتصادي والتحول الديمقراطي السياسي وهو ما أصبح مطبقا على نطاق واسع سواء أكاديميا أو عمليا من خلال المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.[2]

بالإضافة إلى المقتربات السابقة للتأصيل النظري للديمقراطية يمكن الإشارة إلى مقترب أخير بهـذا الصدد وهو مقترب الاقتصاد السياسي الجديد، تتجلى فحوى هذا الاقتراب في محاولة ربط طبيعة النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية سياسيا واجتماعيا ويمكن إجمال هذه الشروط في النقاط التالية:

– وجود اقتصاد حر في ظل مستوى تكنولوجي عال اقتصاديا.

– تقاليد ثقافية أكثر تسامحا وأقل انغلاقا وأكثر قابلية للحلول الوسط داخل المجتمعات. ووجود مستوى عال من التعليم ودرجة عالية من التمدن.

– تكريس تعددية اجتماعية بما في ذلك طبقة برجوازية قوية ومستقلة.

ووفق وجود خليط من هذه الشروط حسب هذا الاقتراب تتحقق ديمقراطية سياسية ومن ثمة تتحقق التنمية...[3]

إذ يجمع العديد من الباحثين على أن الديمقراطية تشكل عملية تحول تدرجي متواصل وليست مفهوما مجردا أو جاهزا قابلا لنقله من أي نظام إلى آخر... بل هي بالأساس نظاما وضع من أجل صون كرامة الإنسان؛ فالديمقراطية وسيلة للإصلاح والتغيير، فهي تقوم على أساس مشاركة الجماعية واحترام الإرادة الشعبية وصون حقوق الأقلية من خلال توافر مؤسسات دستورية تدعم حماية الحقوق والحريات.[1]

عموما تعد هذه المداخل النظرية من بين العديد من الجهود النظرية والمنهجية التي حاولت تقديم تصور نظري حول التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالث. وقد كانت مصدر العديد من التحاليل الأكاديمية والاستراتيجية الاستشرافية والممارسة السياسية من طرف المؤسسات المالية الدولية خاصة، كما شكلت منعرجا تحليليا لدراسات التنمية في مراحل لاحقة عن المدرسة السلوكية في نموذجها التنموي

---

[2] – نفس المرجع، ص 314.

[3] – نفس المرجع، ص ص 316، 317.

[1] – بلعيور الطاهر،"**الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم**". مقال في: مجموعة من المؤلفين، **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، ج2، الجزائر: بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي: **08 و09 أفريل 2007**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس– سطيف. ص ص 104، 105.

والما بعد سلوكية في مراجعاتها النظرية والمنهجية لمنطلقات التحليل السلوكي. ومحاولة التأصيل للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم النامي عموما، في سياق ما يعرف بالحكم الراشد، وذلك ما سيتوقف الباحث عنده في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: المضامين الفكرية للحكم الراشد.

يتطرق هذا المبحث لجملة من العناصر المتضمنة للأصول الفكرية والنظرية لفلسفة الحكم الراشد سواء تعلق الأمر بالمصطلح في حد ذاته أو بسياق تطور مفهوم الحكم الراشد وصولا إلى جملة الأسس والمعايير والمكونات التي يقوم عليها المفهوم.

- **المطلب الأول: في معنى الحكم (لفظا واصطلاحا).**

– **لغة:** يشير **المعجم الوسيط في اللغة العربية** إلى أن كلمة "حكم" مشتقة من مصدر ثلاثي، لتدليل على معان متعددة تختص بجوانب عدة من نسق الحكم بالمعنى الاصطلاحي الحديث للحكم. فهي حسب نفس المعجم "حَكَمَ" أي قضى بين الناس، ويقال: حُكمَ له وحكم عليه وحكم بينهم. فالحكم هنا يعني القضاء بين الناس... كما يعني الحكم أيضا: العلم والتفقه أي المعرفة العميقة بالقواعد القانونية وبتفسيرها. وذلك ما يعني إعمال القواعد القانونية في القضاء كمعيار للحكم بين الناس. ويعني أيضا الحكمة وهو ما يتيح اعتبار مبادئ سامية (كالرحمة فوق العدل)، أو (المصلحة العامة) في القضاء، والعدل أيضا هو أحد معاني الحكمة. والمحكمة هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات. والحكومة تعني رد الرجل عن الظلم، ولكنها تستخدم محدثا بمعنى الهيئة التنفيذية أو الحاكمة؛ ما يعني أن الأصل في الحكومة هو الرد عن الظلم وإقامة العدل. أما الحاكم فهو من نصّب للحكم بين الناس ويتم تنصيبه من قبل الآخرين ما يتيح منطقيا إمكانية عزله وتنحيته أو مساءلته. ويشتق أيضا من هذا المصدر الثلاثي (الحكم) لفظة (التحكم) أي الاستبداد؛ يقال تحكم في الشيء أي استبد به أو سيطر عليه.[1] أما لفظة الراشد فهي مشتقة من مصدر ثلاثي أيضا (رَشَدَ) يقال رشدَ رشداً أي اهتدى واستقام فهو رشيدٌ وراشدٌ.[2] هذه الاحاطة تقدم محاولة بسيطة لتقريب المعنى الاسمي من نظيره الاصطلاحي والتدقيق فيه. حيث تبرز مدى اشتماله في مجمل اشتقاقاته على العديد من مفردات نسق الحكم المعاصر، تلك التي تقوم على دعائم العقلانية والموضوعية كالعلم والعدل والحكمة ما يؤشر لاشتماله على قيم المساءلة والتمثيل والتي هي في هذه الدراسة تشكل جوهر الحكم الراشد كما سيتم إبرازه لاحقا.

---

[1]– المعجم الوسيط، نفس المرجع، ص 109.

[2] – نفس المرجع، ص336.

– **اصطلاحا:** بهذا الصدد يمكن الإشارة إلى أهمية بالغة لموضوع الحكم الراشد على المستوى العالمي، وقد تشكل حوله إجماع الدول والحكومات في الأمم المتحدة على وجوب صيانة عملية ممارسة السلطة السياسية بطرق رشيدة وعقلانية وديمقراطية، كما نصّ إعلان الأمم المتحدة للألفية على ضرورة التزام الحكومات ببذل كل الجهود في سبيل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية، لافتراض وجود علاقة مباشرة بين متغيري نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية و بطبيعة وجودة الحكم.[3] إذ يذهب العديد من الدارسين للحكم الراشد على أنه في صميم دولة الحق والقانون،[4] فهو يتعلق بتفعيل مجموعة من الضوابط والقواعد المتيحة لفعالية ومسؤؤلية الجهاز المؤسساتي للدولة ووظائفه... وتبرز أهميته في عقلنة أو أخلقة الحياة العامة، من حيث جعل الحكام مسؤولين أمام المواطنين وفق منطق المساءلة...

فمفهوم الحكم الراشد يعبّر اصطلاحا عن ممارسة السلطة السياسية وإدارة وتسيير شؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. فهو بهذا المعنى أوسع من الحكومة إذ يتضمن، إلى جانب عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية وإدارة عامة، أجهزة غير رسمية تتمثل بالأساس في تكوينات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فإذا كان الحكم الراشد يعني في جوهره ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية بهدف تسيير شؤون المجتمع وفق آليات وميكانيزمات تسمح للمواطنين بتحقيق مصالحهم والحصول على حقوقهم والقيام بالتزاماتهم،[1] أو أن الحكم الراشد حسب **بيار كلام** (Pierre calame) هو "**كيفية ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل تحقيق التنمية.**" بعبارة أخرى؛ الإدارة النزيهة وشفافة للشؤون العامة من خلال إنشاء نظام من القواعد المقبولة شعبيا من منظور قيام سلطات عامة على أساس الشرعية السياسية والمشروعية من أجل تشجيع وتعزيز قيم المشاركة السياسية والمساءلة والشفافية من قبل الأفراد والجماعات والمجتمع.[2]

وفق الروافد الثلاث للحكم الراشد، ألا وهي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. والتي يمكن إيجازها في الآتي:

---

(3)- نوزاد عبد الرحمن الهيتي. **الحكم الصالح في الوطن العربي.. قراءة تحليلية**. مجلة علوم إنسانية السنة الرابعة: العدد 29: تموز (يوليو) 2006. نقلا عن: **http://www.ulum.nl/b44.htm**

(4) - bouriche, riadh**. « la gouvernance ».** dans plusieurs autheures. **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، نفس المرجع السابق، ص ص218، 219.

(1) – حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي. العدد: 309 السنة نوبمبر2004. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان. ص40.

(2) - Pierre, Calame**. La démocratie en miettes : pour une révolution de la gouvernance**, paris : Edition Descartes & cies 2003, pp 14, 15.

- **الدولة:** وتمثل السلطة التشريعية، السلطة القضائية، المصالح العمومية والقوات المسلحة، على اعتبار الدولة هي المسؤولة على توفير المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المناسب لخدمة تنمية إنسانية شاملة، تدافع عن المصالح العامة وتفرض احترام القانون والحفاظ على الأمن والسعي لتنفيذ البرامج والسياسات الوطنية في تمكين الفئات الهشة في المجتمع من فرص العيش الكريم، كما أنها تسهر على تنظيم وتشجيع السوق.

- **القطاع الخاص:** ويتمثل في المستثمرين والمشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف وما إلى ذلك من القطاع غير المؤطر في السوق.

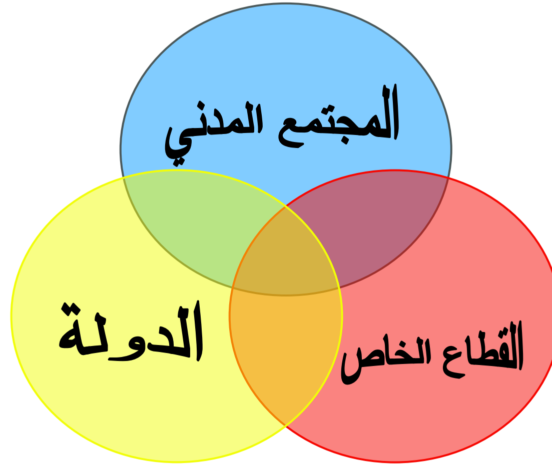
- **المجتمع المدني:** ويتمثل في التكوينات الواقعة بين الأفراد والدولة؛ من مجموعات منظمة وغير منظمة، وأفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. ينظمون بقواعد رسمية وغير رسمية. فمنظمات المجتمع المدني هي مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعيا. وتشمل هذه التكوينات أو الجمعيات النقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات النسوية المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل، والمجموعات الثقافية واللغوية والدينية. وجمعيات رجال الأعمال والنوادي الثقافية والرياضية وتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع وجمعيات حماية البيئة والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي والمنابر الإعلامية. كما تشمل أيضا الأحزاب وان كانت الأحزاب السياسية تجمع بين الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني والمجتمع السياسي إن كانت ممثلة في البرلمان.[1]

والحكم الراشد وفق هذا التصور يقتضي تداخل وترابط الروافد الثلاث المشار إليها بكيفية تخدم فعالية الحكم **(ينظر إلى الشكل رقم:01):**

---

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام: 2002. خلق فرص للأجيال القادمة.** المكتب الإقليمي للدول العربية **undp**، ص 102.

الشكل رقم 01: ترابط العناصر الفعالة للحكم الراشد.



المصدر: الأخضر عزي وغانم جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**، مجلة العلوم الإنسانية.
نقلا عن: /http://www. uluminsania. net

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة أن الحكم الراشد يستدعي تكامل الفواعل الثلاثة المحددة؛ ألا وهي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ضمن عملية تفاعل أفقي يكمل كل منها نقص الفواعل الأخرى فلكل فاعل نقطة ضعفه ونقاط قوته والكل يعمل لدعم فعالية الحكم أو جودته، والتي تتطلب ترقية التقاطع البنائي بين الدوائر الثلاث.[1]

في ذات السياق يعرّف **تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002** الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية على أنه ذلك الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، "كما يقوم بتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا." ... كما يتضمن الحكم الراشد توفر آليات وعمليات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون من خلالها حقوقهم القانونية ويقومون بالتزاماتهم. كما يحلون خلافاتهم عبر الوساطة، والحكم الراشد هو الحكم الذي يقوم على قيم المشاركة والشفافية والمساءلة وحكم

[1] – حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، نفس المرجع، ص 40.

القانون. كما يكفل تحديد الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق الآراء واسع النطاق في المجتمع تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا في انتقاء السياسات وصنع القرارات المتصلة بتوزيع موارد التنمية... وعليه فالحكم الراشد يهدف إلى خدمة مصلحة عموم الناس في المجتمع على اعتبار أنه نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الأفراد تعبيرا سليما تربط بينها شبكة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات، وفي النهاية بواسطة الناس.[2]

- **المطلب الثاني: تطور مفهوم الحكم الراشد.**

لعل الحديث عن تطور مفهوم الحكم الراشد كما اصطلح على تسميته في عصرنا الحالي يبعث على التساؤل حول السياق التاريخي لتطور هذا المفهوم واستعمالاته المختلفة من فترة زمنية لأخرى وذلك ما سيتوقف عنده هذا المطلب بداية بأصل المصطلح واستخداماته المختلفة في اللغتين الفرنسية والإنجليزية.

يقابل لفظة (الحكم) في اللغة الفرنسية (gouvernance)، وهي الكلمة التي ظهرت في القرن الثاني عشر في فرنسا كمفهوم تقني يتعلق بإدارة الباي (Baille) أي حكام المقاطعات (La direction des Bailliages)، كما أن المؤرخين الإنجليز في القرون الوسطى استعملوا لفظة (Governance) لوصف آليات التنظيم والتسيير للمنظمات بهدف تحصيل الضرائب.[1]

مع الإشارة إلى أن هناك تباين لدى الدارسين حول أصل الكلمة (Gouvernance) ما أن كان فرنسيا أو إنجليزيا، وذلك ما ذهب إليه الباحثان **غانم جلطي والأخضر عزي**؛ حين أشار كل منهما إلى أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم... حيث يرى البعض أن مصطلح الحكم الراشد من أصل فرنسي ظهر في القرن الثاني عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1678) ليستعمل سنة (1679) في نطاق واسع معبرا عن كلفة التسيير(charge de gouvernance)، مما يبرز الأصل الفرنسي لكلمة الحكم. بينما يرى فريق آخر أن كلمة (governance) إنجليزية الأصل.[2]

وقد أعيد استخدام مفهوم الحكم الراشد أو الصالح مع بداية التسعينيات، من طرف المؤسسات الدولية وبالتحديد البنك الدولي لإعطاء طابع قيمي لممارسة السلطة في إدارة شؤون المجتمع وتنميته، أي

---

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام: 2002. خلق فرص للأجيال القادمة.** نفس المرجع. ص ص 101، 102، 103.

[1]- Defarge Philippe Moreau, **La gouvernance**, 2eme édition novembre 2006. France : Presses Universitaire de France. 2003. P 5**. voir aussi**: - Bouriche Riadh**, La gouvernance,** op cit, pp 213, 214.

[2] – الأخضر عربي وغانم جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**، مجلة العلوم الإنسانية، نقلا عن:
http://www.uluminsania. net/

ضمن الحكم الراشد تعمل القيادة السياسية المنتخبة ديمقراطياً وفق شرعية ديمقراطية على تنمية موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين والعمل على رفاهيتهم... على اعتبار أن إدارة الشؤون المجتمعية وفق منظور الحكم الراشد تقتضي ترابط ثلاثة أبعاد أساسية، يمكن إجمالها في الإشارة إلى البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة وشرعيتها، البعد التقني المرتبط بالإدارة العامة ونوعية الخدمة المقدمة من حيث الكفاءة والفعالية، والبعد الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بالمجتمع المدني وحيويته ومدى استقلاليته عن الدولة، وطبيعة إسهامه ومتابعته لتنفيذ السياسات العامة وتأثيرها في حياة المواطنين.(3)

بهذا الصدد يرى **فيليب مورو دوفارج (Defarge Philippe Moreau)** أن مفهوم الحكم الراشد تم إقحامه في بداية التسعينيات في أدبيات تحليل الأنجلو-أمريكية في النقاشات الأكاديمية والنظرية والجامعية. كما يسرد مجموعة من المؤلفات في ذلك يمكن ذكر أهمها: **(Governance without government)** تحت إشراف: **جيمس روزنو (James Rosnau)** **وآرنيست سزمبيل (Ernest Czempeil)**، وكتاب: **(Modern Governance)** تحت إشراف: **جان كويمان (1993 Jan Kooiman)**، وكتاب: **(Democratic govevnance).** وفي **1992** دخل الحكم الراشد أدبيات التحليل الرسمي من خلال إنشاء **مركز دراسات الحكم الراشد العالمي (Governance Globale).** وفي **1995** تم **إنشاء لجنة الحكم الراشد العالمي** من طرف الأمم المتحدة...(1)

هذا التحول في حد ذاته يأتي في سياق تحولات كونية أشمل من مظاهر ذلك انهيار المعسكر الشيوعي وإخفاق طموحات التنمية في العالم الثالث. في ظل تزايد حركة رؤوس الأموال والأشخاص وذلك ما بعث الرغبة لدى العديد من المجتمعات في العالم إلى نهج نفس النموذج الغربي في صورته التحديثية والتنموية الرائدة من خلال حالة الرفاهية والإشباع التي يعيش في ظلها الإنسان الغربي أفرادا وجماعات ومنظمات. في ظل اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان. في سياق ما يعرف بالعولمة، وذلك ما يؤشر إلى بروز مفاهيم جديدة للتحولات الدولية الجديدة؛ كــ: المساءلة الاستقرار والفعالية والشفافية. وفي مقدمة كل ذلك مفهوم الحكم الراشد. حيث يرى **دوفارج** أن مثل هذه المفاهيم(2) لم تأت صدفة بل كانت نتيجة تحولات كونية عميقة ليس لدى الغربيين فحسب ولكن على المستوى الكوني في ظل العولمة. فالتحولات التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي جعل من

---

(3) – كريم حسن. نفس المرجع السابق، ص 41. **ينظر أيضا إلى:** عبد الحسين شعبان. **الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة: الإشكاليات والتحديات** . مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.24 -01- 2007. نقلا عن:
http://www.mokarabat.com/s1914.htm

(1) -Defarge, ibid, p 09.

(2)-Ibid. p 05.

العولمة بأبعادها المختلفة يوتوبيا جديدة **(New utipie)**. والتي يمكن تفحصها من خلال كتاب **فوكوياما: (**نهاية التاريخ**)**، والذي بشّر بالانتصار الغربي التاريخي الذي لم يحصل له مثيل في تاريخ الإنسانية ما يعني بداية هيمنة المنظور الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت العالم الغربي إلى هذا الانتصار التاريخي ومنه انتصار النموذج الغربي والديمقراطية الليبرالية الغربية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان بالمنظور الغربي؛ إذ أصبح النموذج الغربي الأحسن من وجهة نظر **فوكوياما**، حسب **دوفارج.** وبالتالي فالغــرب يقــدم لبــاقي المجتمعات غــير الغــربية في العــالم الثــالث أســاسا أحــسن نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي.[3] هذا الطرح عجل باسترجاع طرح آخر وهو عالمية الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق وإمكانية تمثلها من قبل المجتمعات الأخرى في الكرة الأرضية. وبالتالي فنموذج الحكم الراشد الذي تمتد جذوره الفكرية إلى عصر الحداثة لدى الغرب بعد القرون الوسطى كما يشير إلى ذلك دوفارج يشكل الإطار الأنجع للتنظيم والإدارة ويحافظ على قيم التعدد والتنوع داخل المجتمعات الإنسانية. فالنصر الغربي من هذه الوجهة يعني أساسا أنه شامل ولابد أن تتحول كل المجتمعات في الكرة الأرضية إلى نمط الديمقراطية الغربية لتعيس في أمن وسلام، هذا من جهة ومن جهة ثانية فكون الديمقراطية تحمل روح العالمية وهي قابلة للتطبيق في جميع مجتمعات فالحكم الراشد هو الابن الشرعي لهذه الديمقراطية.[1]

وعليه يمكن اعتبار الحكم الراشد كنظام لديمقراطية التسيير، فهو يستلهم من قيم الديمقراطية أركانه وإطاره الكلي على اعتبار أن الديمقراطية المعاصرة هي تجسيد لفلسفة العقد الاجتماعي. كما أن المساواة التي يقتضيها الحكم الراشد بين الفواعل المشار إليها في المطلب السابق (الدولة – المجتمع المدني– القطاع الخاص) تجد جذورها أيضا في النموذج الديمقراطي الغربي منذ عصر التنوير والعقد الاجتماعي. وفي قضية المشاركة فالحكم الراشد مثله مثل الديمقراطية يعتبر الإنسان ليس كآلة للنتاج ولكن كقوة ثراء للعيش في هذا الكون. والمشاركة مهمة بالنسبة للديمقراطية من خلال الانتخابات والجمعيات ووسائل الإعلام، في الحكم الراشد يمكن أن يشارك جميع الفواعل في مشروع مشترك حيث يمكن لكل طرف أن ينجح، كما يجب أن تكون هذه المشاركة مستمرة وغير متقطعة كأن تحصر في المناسبات الانتخابية، وإنما هناك أيضا متابعة السياسات والقيام بعمليات سبر الآراء، كما يمكن أيضا استخدام الإعلام الآلي كوسيلة للمشاركة في الحياة العامة وذلك ما يتيحه الحكم الراشد.[2]

---

(3) - ibid. pp 06,07,10

(1) - ibid, pp 11, 19

(2)- ibid, pp 19, 20.

ومن وجهة نظر الديمقراطية أيضا أنها تعبير عن وجود مجتمع حر والحرية هنا لا تعني كونها حقا طبيعيا فحسب، ولكنها أيضا حرية المبادرة فالفرد الحر يكون أكثر مبادرة من الفرد المقيد. كما لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية ومن ثمة حكم راشد ما لم تقوم الأحزاب السياسية بالتعبير عن هذه الحرية من خلال التعدد في الآراء؛ إذ يتوجب على الأحزاب السياسية ممارسة الحرية والتعدية. واستمرارية الديمقراطية هنا مرهون بمدى تعدد وحرية المجتمع، في نظام اجتماعي تعددي يحترم الرأي والرأي الآخر. إذ لا يعقل أن يكون لجميع الأفراد نفس التوجه ونفس الرؤية تجاه قضية ما. فالديمقراطية تتدعم بتعددية الرأي كما أشار إلى ذلك **دي توكفيل،** يضيف **دوفارج.** من أجل بناء نظام اجتماعي تعددي ومتكامل. وفي قضية الحرية هناك تصورين عامين الأول نجده في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يري أن حرية الأفراد تكاد تكون مطلقة يمكن للفرد من خلالها أن يعبر عن رأي مهما كان.[1]

فيما يرى التصور الثاني وهو من أفكار المدرسة الأوروبية بأن "**لا حـــرية لأعـــداء الحـــرية**" **(Pas de liberté pour les ennemis de la liberté)** على اعتبار أن الحرية لأولئك الذين يؤمنون بها فحسب. ولكن من له الحق في الحكم عمن هم أنصار الحرية أو أعدائها؟ طبعا التعددية نفسها كقيمة هي التي تحدد ذلك باستفادة الذين يتقاسمون قيمها ويؤمنون بها. والحكم الراشد في هذا السياق يأتي لتثمين هذه الرؤية من خلال بناء التوافق العام عبر نقاش واسع مبني على الاستفادة العامة من منافعه وتحقيق المصلحة العامة من خلال التسوية.[2]

وذلك ما سيتوقف عنده الباحث في المطلب الموالي عند الحديث عن معايير الحكم الراشد.

- **المطلب الثالث: معايير الحكم الراشد.**

تختلف معايير الحكم الراشد بحسب اختلاف المؤسسات والهيئات المهتمة به، فـــ: منظمة **التعاون الاقتصادي للتنمية** تستند على المعايير المحفزة للنمو الاقتصادي، والانفتاح الاقتصادي الليبرالي وحرية التجارة، مثل إقامة دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، وخفض النفقات العسكرية. فيما يذهب البنك الدولي إلى ضرورة تركيز على معيارين أساسيين هما:

---

(1)- Defarge, ibid, p 21.

(2)- ibid. p 23.

التضمينية والمساءلة؛ فالمعيار الأول يشمل حكم القانون والمشاركة بالمساواة وضمان فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة، أما الثاني فيشمل التمثيل والمشاركة والتنافسية (سياسيا واقتصاديا) والمساءلة. وفي بعض الدراسات الأخرى يتم التركيز على ستة معايير وهي:[3]

- **المحاسبة والمساءلة.**
- **الاستقرار السياسي.**
- **فعالية الحكومة.**
- **نوعية تنظيم الاقتصاد.**
- **حكم القانون.**
- **التحكم بالفساد.**

غير أن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** يعتبر الأكثر شمولا حيث قدم تسعة معايير أساسية للحكم الراشد وهي:[1]

1- **المشاركة:** وتتضمن المساواة في حق كل من الرجل والمرأة في التصويت والتعبيرالحر في المجالس التمثيلية المنتخبة وإبداء الرأي حول البرامج والسياسات. كما تقتضي المشاركة توفر جملة من القوانين تضمن وتحمي حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، وحرية التعبير والحريات العامة.

2- **حكم القانون:** يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تمييز أو تحيز، بما في ذلك القوانين الحامية لحقوق الإنسان، كما يتعين أن تؤمن القواعد القانونية العدالة والمساواة بين المواطنين.

3- **الشفافية:** تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات والبيانات، وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتاح المعلومات الكافية من أجل تسهيل مهمة الحصول عليها وتفهمها ومراقبتها.

---

[3] – كريم حسن، نفس المرجع السابق، ص 46.

[1] – كريم حسن، نفس المرجع السابق، ص 47. **ينظر أيضا** إلى: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**. نفس المرجع السابق، ص 102.

4- **حسن الاستجابة:** يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المؤسسات على توفير الخدمة للجميع دون استثناء، من خلال سعي المؤسسات لخدمة كل من له مصلحة في ذلك.

5- **بناء التوافق:** يسعى الحكم الراشد على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل لإجماع ما حول قضايا عامة، أو بناء توافق عام، بما يخدم المصلحة الجماعية للأفراد.

6- **المساواة:** تمكين جميع النساء والرجال على قدم المساواة من الفرص المناسبة لتحسين رفاهيتهم وضمان حماية حقوقهم.

7- **الفعالية والكفاءة:** تسعى المؤسسات والفعاليات المجتمعية بمقتضى الكفاءة والفاعلية على إنتاج مخرجات تشبع احتياجات الأفراد والمجموعات، في ظل الاستخدام العقلاني والرشيد لموارد المجتمع.

8- **المساءلة (المحاسبة):** يتعين أن يكون متخذو القرارات في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة من قبل الناس والمؤسسات المعنية بذلك. مع مراعاة اختلاف طبيعة تلك المساءلة من حيث الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا عن المؤسسة المسؤولة أو الجهة الخاضعة للمحاسبة.

9- **الرؤية الإستراتيجية:** يفترض أن يكون لدى القادة والجمهور معا تصورا أو إدراكا عاما حول الحكم الراشد، والتنمية بمفهومها الشامل ومتطلبات تجسيدها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا التصور.[1]

من خلال ما سبق الإشارة إليه يمكن القول أن مفهوم الحكم الراشد ينسجم مع الاتجاهات الخاصة بالتبشير بالديمقراطية والليبرالية من حيث هيمنة الليبرالية الاقتصادية، والديمقراطية سياسيا واجتماعيا، واحترام حقوق الإنسان. فحسب ما يذهب إليه خبير المتابعة وتقييم الأداء- مجلس التخطيط- القطري؛ **نورزاد عبد الرحمن الهيتي،** فهذه الأفكار في نمذجة أنظمة الحكم تشكل تصورا كونيا للعالم. كما تمثل نوعا من الايدولوجيا الجديدة التي تتكاتف المؤسسات الدولية والنظام الاقتصادي الدولي في الدعوة إليها، بمعية القوى العظمي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد هذه الإحاطة البسيطة بمفهوم الحكم الراشد وتطوره، من حيث كونه مفهوماً يعود إلى القرون الوسطى ولكن بمدلول مختلف عن المعنى الذي أصبح يحمله بعد إعادة استخدامه من طرف المؤسسات

[1] - للمزيد من التفاصيل ينظر إلى : **UNDP, Human Development Report, 2002, New York, 2002**

المالية الدولية. والتوقف عند أهم الجذور الفكرية للمفهوم. والتي تجد أصولها في فلسفة الحداثة الغربية والفكر الليبرالي. ما يجعل من مفهوم الحكم الراشد مرادف لمفهوم الديمقراطية المعاصرة حسب ما تم مناقشته في المبحث الأول من هذا الفصل يمكن القول أن الحكم الراشد يشكل نموذجا تنمويا لا يختلف كثيرا عن النموذج التنموي الغربي في منتصف الخمسينيات، والذي سعى لتصدير النموذج الغربي في مقابل النموذج الشيوعي لدول العالم الثالث المستقلة حديثا بعد الحرب العالمية الثانية. وبروز حركات التحرر في العالم، والتي كان من نتائجها ظهور دول جديدة في كل من أسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وهي الدول التي كانت ولا تزال تعاني من العديد من المشاكل البنيوية الناجمة عن غياب تنمية حقيقية بها سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. إن الحكم الراشد بما يحتويه من آليات ومعايير يأتي ليكرس هيمنة الفكر النيوليبرالي ليس فقط في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. بعد ما أصبح يعرف بانتصار الثقافة والنموذج الغربي فكرا وإدارة واقتصادا. ما يعني سعي المؤسسات المالية الدولية، ومن خلالها الدول العظمى، إلى فرض نمطها في الحكم والاقتصاد والثقافة، في سياق ما أصبح يعرف بـــ: العولمة.

- **<u>المطلب الرابع: مقاربة الحكم الراشد والديمقراطية.</u>**

يتم من خلال هذا المطلب محاولة تقديم مقاربة نظرية حول الرؤية العامة للعلاقة المفترضة بين الديمقراطية والحكم الراشد أو بعبارة أخرى الحكم الراشد الديمقراطي كتصور حول مستقبل عمليات التنمية السياسية والدمقرطة وفق توجهات كونية راهنة مدعومة من القوى الليبرالية التنظيرية من جهة والفعلية المتمثلة في القوى الدولية أو، إن صح التعبير، قوى العولمة. سواء كانت هذه القوى دولا كالولايات المتحدة الأمريكية. أو منظمات كالمؤسسات المالية الدولية ومنظمات الشفافية وحماية حقوق الإنسان. أو سواء أكانت حكومية أو غير حكومية. في سياق ما يعرف بتكوينات المجتمع المدني العالمي. والتي أوجدتها ظروف دولية سبق أن تمت الإشارة إليها. في هذا السياق يمكن الحديث عن علاقة الحكم الراشد بالتنمية وبالديمقراطية من زاوية تقديم تصور مختلف للديمقراطية يستجيب لمنطلقات المشاركة والشفافية والمساءلة، كمكونات الحكم الراشد. والتي تشكل مجتمعة ما يعرف بالتركيز على محورية الإنسان، والسعي لتحسين نوعية الحياة عبر أنسنة حقوق الإنسان في سياق نمذجة أنظمة الحكم وفق منطلقات الديمقراطية والحكم الراشد.

01 -علاقة الحكم الراشد والديمقراطية بالتنمية:

تشير العديد من الدراسات إلى ترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطوير مفاهيم جديدة للتنمية من حيث الانتقال من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على ما أصبح يعرف بالتنمية البشرية ثم

التنمية البشرية المستدامة؛ أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية. ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان، كون تحسن نوعية الحياة للمواطنين.[1]

فالتنمية من هذه الوجهة الجديدة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي. حيث تستند هذه العملية على منهجية تكاملية تقوم على العدالة في التوزيع والمشاركة، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى لكل هذه المستويات من النشاط الإنساني. ويذهب بعض الدارسين إلى القول أن ربط مفهوم الحكم الصالح بمفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى كونه الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة. فقد ركزت تقارير التنمية البشرية الذي بدأ البرنامج الإنمائي بإصدارها منذ **عام 1990** على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية... حيث تصبح من مسؤوليات الحكم الراشد التأكد من مدى تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة. ثم إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تسعى لإرساء نظام اجتماعي عادل؛ أي رفع القدرات البشرية عبر تعميق المشاركة السياسية الفاعلة والفعالة للمواطنين. وعبر تمكين الفئات الهشة والمهمشة في المجتمع وتوسيع خياراتها وإمكاناتها. وهذا التوصيف للتنمية البشرية المستدامة هو ما أعتمده **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002** بالتنمية الإنسانية. ولكنه أضاف إلى التعريف أبعادا مهمة وسعت سياق المفهوم، حيث اعتبر "... **أن توسيع الخيارات الإنسانية مرتبط محوريا بموضوعين مترابطين هما القدرات والفرص المتاحة، والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي**".[2] وعلى الرغم من تعذر الجزم على وجود علاقة حتمية أو شرطية ما بين الديمقراطية والتنمية إذ أثبتت بعض التجارب حصول تنمية بدرجات متفاوتة في ظل أنظمة تسلطية. فإن مفهوم التنمية المستدامة هنا تتضمن اشتمالها على أبعاد ثلاثة. وهي **وطنية؛** من حيث شمولها لمختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق، و**عالمية؛** من حيث التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية، و**زمنية؛** من خلال حماية مصالح الأجيال الحالية واللاحقة. وهي أيضا تتطلب مشاركة المواطنين في عملياتها من حيث استنادها إلى منطلقات التمكين للمواطنين "**ولا سيما الفقراء والمهمشين منهم وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم**".[3]

---

[1] – كريم حسن."**مفهوم الحكم الصالح**"، مقال في: مجموعة من المؤلفين، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**. ط1، بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالإسكندرية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية. ص98.

[2] – نفس المرجع، ص 99.

[3] – كريم حسن، نفس المرجع، ص 99.

فمن منظور الحكم الراشد الديمقراطي في ظل استدامة التنمية تطرح قضية تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم عبر تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها بالانتخابات العامة الدورية والنزيهة لمؤسسات الحكم وتفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وضمان حرية العمل النقابي واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني. حيث تقدم بهذا الصدد خمسة مؤشرات أساسية وهي: **التمكين من المشاركة وممارسة حرية الاختيار** والقدرة على إبداء الرأي في القرارات والمساهمة في ذلك. **التعاون:** حيث في ذلك تضمين لمفاهيم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي من خلال إرساء أركان التفاعل الاجتماعي الضروري. العدالة في التوزيع من حيث الإمكانيات والفرص. الاستدامة بالاهتمام بحاجات الجيل الحالي واللاحق من حيث العيش الكريم. والأمان الشخصي في الحق في الحياة بعيد عن أي تهديدات أو اعتداءات. ناهيك عن الحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة وهي كلها مؤشرات يستلزم وجودها إقامة نظام حكم راشد وسليم بإيجاد سياسات عامة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تكرس ذلك. فبالرجوع إلى جملة المعايير المميزة للحكم الراشد غن الحكم السيء والتي سبق التوقف عندها في المطلب السابق فالحكم الراشد الديمقراطي. فالحكم الراشد الديمقراطي هو ذلك الحكم الذي يتميز بجملة من المحددات الموضوعية في إطار المعايير السالفة الذكر في حين الحكم السيء هو ذلك الحكم الذي يغيب فيه الفصل الواضح بين المصالح العامة والخاصة، وتتغلب فيه المصلحة الخاصة على العامة من خلال الانتشار الفادح للمظاهر الفساد. نظام الحكم الذي لا يتوفر على حكم القانون، وتهتز فيه شرعية الحكم. فالحكم الراشد يقوم على جملة من الملامح العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية لتشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية والإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين أنفسهم من حيث كونهم أفرادا أو على اعتبار أنهم ناشطين اجتماعيين. وقد تختلف هذه المعايير وأخرى بحسب اختلاف المصالح والجهات كما تم التوقف عنده في سرد مجمل المعايير المحددة للحكم الراشد في المطلب السالف.[1]

02 -الديمقراطية ومكافحة الفساد في إطار الحكم الراشد:

لعل الهدف الأسمى للتنمية كما يذهب إلى ذلك العديد من دارسي التنمية هو تحسين نوعية حياة الأفراد، والحد من التفاوت الاجتماعي والفجوة الناتجة عن عدة تساوي الثروة والدخل بين الفقراء والأغنياء. حيث تتضمن المقاربات التنموية المعاصرة ضرورة توفر إدارة سياسية منتخبة ديمقراطيا، ما يتيح لها القدرة والشرعية في تنظيم النشاط الاقتصادي، وتنمية الموارد القومية بطريقة فعالة ومتوازن اجتماعيا... بهدف تسريع عمليات التنمية الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة، وتثبيت النظام القانوني والسياسي، حيث يشترط

---

[1] - كريم حسن، نفس المرجع السابق، ص 100.

لتحقيق ذلك زيادة دخل الفرد وفرص العمل وتحسين نوعية التربية الأساسية والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي في نطاق موسع.[1]

من جهة ثانية يشدد دارسي التنمية من منظور الحكم الراشد على ضرورة عدم تجاهل أو إهمال المشكلات التنموية الرئيسية والتي تبرز في قضايا الفقر والبطالة من خلال التسليم بأن النمو الاقتصادي وحده كفيل بإيجاد الحلول المناسبة لذلك... وهذا ما عمدت العديد من دول العالم الثالث على التسليم به، فلإهمال القضايا الاجتماعية آثار سلبية بعيدة المدى لكون أن عدم المبالاة بمظاهر سوء التغذية، ومسائل قطاعي الصحة والتربية، وتشوه قاعدة النمو وغيرها من الملامح، تنفر الاستثمار وتعيق التطور التكنولوجي. لذلك فمن الضروري العمل على إرساء قاعدة إدارة فعالة لمثل هذه المعضلات تتعزز بمشاركة واسعة لقطاعات كبيرة من المواطنين في عمليات التنمية وبخاصة أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. وكل هذا يتحقق في ظل تعاون وتظافر جهود ثلاث قطاعات مهمة وهي الدولة والسوق والمجتمع المدني، وتحقيق عدالة أكبر بين الاجتماعي والاقتصادي في توزيع الثروة...[2]

وعلى الرغم من كون الدول الديمقراطية لا تنمو بوتيرة سريعة غير أنها تكون أكثر ميلا لحماية مصالح الفقراء، كما أنها الأكثر ميلا للاستقرار مثلما بين ذلك أماتيا سن في دراسة حول الديمقراطية والتنمية عنونها بـــ: الديمقراطية الحل الوحيد للفقر. كما أظهرت دراسة أعدها البنك الدولي **عام 1993** بعنوان المعجزة الشرق آسيوية: النمو الاقتصادي والسياسة العامة أن التربية في المدارس الابتدائية تعد أهم عنصر لتفرد المعجزة التنموية الآسيوية. فعلى خلاف أي سلعة عامة أخرى، يضيف كريم حسن، يمكن للتربية أن تتيح للفرد المعرفة التي تمكنه من يصبح مواطنا قادرا على استيعاب حقوقه الديمقراطية وممارستها. ناهيك عما تتضمنه من أدوات لمحاربة الفساد عبر تمكين الأفراد من الوصول إلى المعلومات وبعث مناخ لا يخشى فيه المواطنون من انتقاد الفساد.[3]

لعل محاولة تتبع دور الديمقراطية في تجسيد الحكم الراشد من هذه الزاوية في علاقة كل من الديمقراطية بالتنمية والحكم الراشد تقود إلى ضرورة إبراز مسألة مركزية في ترسيخ قيم الحكم الراشد وأسسه الموضوعية لإرساء قواعد سليمة لتنمية إنسانية مستدامة ألا وهي مسألة دور الديمقراطية في مكافحة الفساد، تلك الديمقراطية التي تتيح قدرا أكبر من فعالية مؤسسات الدولة المتعاونة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي ينشؤها الأفراد وينضمون إليها طواعية للدفاع عن مصالحهم.

[1] – كريم حسن، نفس المرجع السابق، ص ص 115، 116.

[2] – نفس المرجع، ص 116.

[3] – نفس المرجع، ص 117.

لأن غياب الديمقراطية والشفافية والمساءلة والمحاسبة أدى إلى ما يمكن تسميته بإحباط المساعي التنموية أو بعبارة أخرى إخفاق سياسات التنمية المتبعة في العديد من دول العالم الثالث كما هو الشأن في حالة الجزائر موضوع هذه الدراسة حيث سيتم في الفصلين المواليين التوقف عند أهم محطات ذلك.

إذ تجدر الإشارة، بادئ ذي بدء، إلى أن ظاهرة الفساد بمختلف أوجهها ظاهرة متشعبة ومعقدة حيث يصعب تحديد إطار مفاهيمي لها متفق عليه. غير انه يمكن الانطلاق من كون الفساد كظاهرة عالمية عرفتها الإنسانية في مختلف العصور ولدى مختلف الشعوب بغض النظر عن ثقافات الأمم ودياناتها وأنظمتها الأخلاقية والاجتماعية والسياسية أو الاقتصادية. هذا التعقيد نجم عنه تعقيدا آخر يتمثل في تفاوت طرق مواجهة الفساد؛ إذ تعول الأنظمة الليبرالية الغربية الحديثة على تطويق الظاهرة من خلال وضع ترسانة من القوانين والإجراءات الرقابية والرادعة والمحاسبتية الدقيقة في حيث تعول الثقافة الإسلامية على التربية من خلال توطين قيم الخير والفضيلة في نفوس الأفراد بما تمتلكه من منظومة قيمية وأخلاقية تتمحور حول نظام مراقبة ومحاسبة ذاتية داخل نطاق الضمير فالإجراءات القانونية الردعية لأولئك الذين لم تفلح معهم الوسائل الذاتية المتمثلة في ردع الضمير.[1]

الفساد لدى الغرب هو سوء استخدام السلطة الممنوحة لمنفعة خاصة وهذا التعريف وليد الفكر الرأسمالي الغربي القائم على المنفعة (البراغماتية) وقد تغلغل الفساد ليشمل أنظمة المال والحكم على حد سواء، لكنه يظل محاصرا في ظل الأنظمة الديمقراطية أكثر من أي نظام آخر تعرفه الدولة المعاصرة. كون الأنظمة الديمقراطية توفرا قدرا كبيرا من الرقابة والمحاسبة والشفافية وحرية نشر البيانات وتعبئة الرأي العام ضد الظاهرة.[2]

وحسب الأمين العام السابق للأمم المتحدة فقد أضحى الفساد الوباء الذي يهدد المجتمعات باكتساحها على أوسع نطاق. فهو حسبه يشكل تهديدا حقيقيا للديمقراطيات ولحكم القانون وحقوق الإنسان. وقد تولد هذا الاهتمام من قبل الأمم المتحدة بعد المعاهدة المتعلقة بمكافحة الفساد موقعة من طرف ثلاثين دولة عضوة **خريف 2003** . واعتبر هذا الاهتمام مفاجئا حتى إن المنظمات غير الحكومية لم تهتم بالظاهرة إلا في **عام 1993** من طرف موظفين سابقين في البنك الدولي والذين انتقدوا نظام الشفافية في منح القروض، وهذا ما يعني أن رد الفعل ضد آثار الفساد لم تأت إلا بعد مرور عشر سنوات.[1]

---

[1] – إسماعيل شطي، "**الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح**". مقال في: مجموعة من المؤلفين، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، نفس المرجع، ص 453.

[2] –نفس المرجع، ص454.

[1] – إسماعيل شطي، نفس المرجع السابق، ص 455.

بهذا الصدد يشير الكتاب المرجعي للشفافية الدولية حسب إسماعيل شطي إلى أنه "**طوال معظم سنوات وجوده [الفساد]، رفض البنك الدولي التصدي لقصية الفساد وعامله كشأن سياسي، وكمجال يعتبر غير مطروق في وثائق ميثاق البنك،...**" هذا الموقف الذي لم يصمد طويلا فبمجرد وصول الرئيس الجديد **جيمس وولفنسون** تغير هذا الموقف بشكل مفاجئ حين أعلن أن الفساد لم يعد قضية سياسية فحسب، ولكنه أيضا قضية الاقتصادية. وبالتالي قضية تحظى بالعناية المركزية لأن حيوية وفعالية المشاريع الممولة من طرف البنك مهددة بفعل الاستخدام غير الرشيد للقروض الممنوحة من قبل الأنظمة السياسية والدول. وهي الحجة التي كررها **سنة 1999** مؤكدا أن أسباب الأزمات المالية والفقر واحدة ما لم يكن هناك حكم جيد، "**إذا لم تواجه قضية الفساد، إذا لم يكن لديها نظام قانوني كامل يحمي حقوق الإنسان، حقوق الملكية...**" فأن تطور هذه الأنظمة والدول وتنميتها تشوبه الأخطاء العيوب الكثيرة وبالتالي فلن تدوم طويلا.[2] في هذا السياق ثمة أسئلة على درجة من الأهمية يطرحها **إسماعيل شطي** في مقالته المعنونة بـــ: **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح**، متسائلا حول دوافع اهتمام النظام الدولي الجديد فجأة إلى مخاطر الفساد على الرغم من كونه عرف تفاقما طيلة عقود طويلة في سياق تشكل الشرعية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية؟ ثم لماذا تأخرت مؤسسات هذا النظام بعد الحرب الباردة وحول ما إذا كان للحرب الباردة أثر في ذلك من خلال التغاضي عن حالات فساد الحكم في العالم الثالث هذه التساؤلات وأخرى تدعو الباحث للتوقف عندها؛ ففساد كان في سياق مرحلة الاستعمار مقصودا يتجلى ذلك في محدودية المحاسبة وغياب الشفافية الخاصة بالصفقات الاستثمارية الكبرى التي تنهب ثروات العالم الثالث. أما في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي فكان تغاضي الغرب بمؤسساته المختلفة نابعا من كونه في حالة استنفار لمواجهة انتشار الشيوعية، في الوقت الذي كانت فيه دول العالم الثالث ميدان التنافس بين المعسكرين سواء لتعزيز قوتهما أو لنشر إيديولوجية كل منهما. فلقد نجم عن حالة التسابق بين المعسكرين تغاضي الغرب عن حالات الفساد الممارسة من قبل أنظمة العالم الثالث، وهي الحالات التي طالت استنزاف الثروات المحلية والمنح الدولية. على اعتبار ذلك مقابلا للانحياز الايجابي الذي منحته دول العالم الثالث إلى أحد الكتلتين، لكن الوضع تغير في أعقاب انهيار الاتحاد الصوفياتي وإعلان الرأسمالية الليبرالية الغربية انتصارها الكاسح مبرزة عن ثوب جديد أطلقت عليه العولمة، وهو النمط الذي يكشف عن البعد البراغماتي للقوى العالمية المهيمنة بقيادة الولايات

---

[2] – نفس المرجع، ص 455.

المتحدة الأمريكية في سعيها الدؤوب للسيطرة على اقتصاديات الدول النامية وجعلها في خدمة مصالحها الإستراتيجية...[1]

هذا الواقع الجديد جعل من الدول النامية موضع اهتمام القوى الليبرالية العامية، فهي تعد بمثابة سوق واعدة لتصدير رؤوس الأموال يستوجب تهيئتها لاستقبال ذلك، كون الفساد من هذه الزاوية يشكل عائقا أمام الاستثمار الأجنبي. كما تستدعي عمليات تهيئة الدول النامية تعديل مفهوم سيادة الدولة وتفعيل برامج لتكريس الحرية الاقتصادية والذي لا يتأتى إلا بالقيام بحزمة من الإجراءات مثل: إلغاء كافة القيود أمام حرية تنقل رؤوس الأموال وإنهاء احتكارات الدولة عبر سياسات الخصخصة، "**والاستجابة لمتطلبات منظمة التجارة العالمية، وسن قوانين تحمي المستثمر الأجنبي، ناهيك عن تجفيف منابع الفساد التي تعيق تطبيق برنامج حرية الاقتصاد، وغيرها من إصلاحات لا تتم إلا بمواكبة إصلاح سياسي يتم فيه تصدير الديمقراطية،**" ولعل ذلك ما يفسر ربط مشاريع الاصلاح الاقتصادي بالدعوة للإصلاح السياسي...[2]

في هذا السياق يشدد شطي على ضرورة عدم الاغترار في الاعتقاد بأن الديمقراطية تقدم حلولا شافية للمجمل المشاكل الاقتصادية، على اعتبار أنها مجرد آلية للحكم "لا تعتمد مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب بل على نوعية المدخلات أيضا،" من قرارات رشيدة وجيدة وخطط محكمة، وبرامج فعالة. لا سيما وأن الفساد ليس مشكلة سياسية أو اقتصادية فحسب ولكنه أيضا وبشكل أساسي مشكلة أخلاقية... فالديمقراطية من هذا الباب توفر "**منظومة سياسية متكاملة قادرة على إطباق الخناق عليه... [الفساد]...،**" فالديمقراطية كمنظومة تشمل توافر دستورا تعاقديا يتيح للشعب حق تفويض من ينوبه في انتقاء السياسات والتعبير عن تطلعاته، وتعددية سياسية تضمن قدرا من التنافس الحزبي على أساس البرامج، في إطار انتخابات حرة ونزيهة ودورية، حيث يقر الدستور التعاقدي على تناوب الحكومات من قبل الأحزاب الحاصلة على أغلبية الأصوات ومن ثمة المواطنين، فيما تمارس الأقلية في البرلمان دورها الرقابي والمحاسبي لأداء الحكومة وتراقب مدى تقيدها بالدستور، في ظل نظام قضائي نزيه يحقق العدالة، ويصون الحريات الأساسية والتي تكفل حرية التعبير والنشر والصحافة، وتشكيل الجمعيات...[1]

---

[1] – إسماعيل شطي، نفس المرجع السابق، ص ص 456، 457.

[2] – نفس المرجع، ص 458.

[1] – إسماعيل شطي، نفس المرجع، ص 459.

من هذه الزاوية يمكن التأكيد على أن نظام الحكم الديمقراطي ومن خلال دور البرلمان كهيئة تشريعية يمتلك سلطة رقابية على أعمال الحكومة ويحول دون انحراف أدائها، غير أن التساؤل المطروح هنا هو ألا يمكن أن يطول هذا النظام شيء من الفساد؟ لعل ذلك ما يبين نسبية قدرة الديمقراطية في الحيلولة دون حصول حالات لا تستقيم والأهداف العامة التي تعبر عن المصلحة العامة. وفي سياق التنبيه من أن الديمقراطية قد لا تفي بغرض الحد من الفساد في شكل جملة من المعيقات؛ إذ أن الفساد قد لا يدع الآليات الديمقراطية الرقابية تقوم بعملها ويسعى لإفراغها من مضامينها من خلال الالتفاف على سلطة البرلمان الرقابية عبر توزيع الدوائر الانتخابية وفق مراد المفسدين بتفتيت أنصار الإصلاح وتكتيل مؤيدي الفساد، وإغراق الساحة السياسية بأحزاب تفتت الأغلبية ما يجعل المناصب البرلمانية خاضعة لحسابات سياسية ومصلحية والتسويات البينية أو ما شابه. كما للمفسدين السيطرة على السلك القضائي حين ينتقصون من استقلاليته، من خلال النفوذ السياسي وهيمنة السلطة التنفيذية على عمليات التعيينات والترقيات والرواتب والمكافآت... وغيرها من الممارسات التي قد تجعل مثل هذه الآليات لعبة في يد من يستخدم الإمكانيات العامة لخدمة المصلحة العامة خدمة لمصالحهم وأهوائهم الذاتية.[2] في خضم هذه الوقائع تبرز الحالة إلى ضرورة التكتل العالمي من خلال منظمات ومؤسسات المجتمع المدني تلك المهتمة الحريات وحقوق الإنسان والمناهضة للفساد والداعية لرشاد الحكم وجودته. شريطة توحيد الخطاب الداعي لذلك يأخذ بعين الاعتبار خصوصات المجتمعات البشرية والشعوب على اختلافها، ولا يكون حبيسة أطروحات القوى الليبرالية الغربية المهيمنة. مع إيجاد "**مقياسا مرجعيا متفقا عليه لتقويم تقدم أو ترتجع الفساد في البلاد التي تحكمها أنظمة ديمقراطية**".[1]

04- المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والدعوة للحكم الراشد ومكافحة الفساد

تجدر الإشارة في البداية إلى أن ظاهرة الفساد كما سبق التوقف عنده هي ظاهرة عالمية وممتدة عبر الأزمان، غير أنه لابد من التأكيد على أن حجم خطورة الظاهرة آخذ في التفاقم إلى حد أنه أصبح يهدد مجتمعات عدة بالجمود أو الانهيار. هذا من جهة ومن جهة ثانية، فقد ثبت أنه كلما حققت المجتمعات المعاصرة درجة من الديمقراطية والشفافية زادت مقدرتها على مواجهة هذه الظاهرة ومحاصرتها؛ بعبارة

---

[2] – نفس المرجع، ص ص 461، 462.

[1] – إسماعيل شطي، نفس المرجع السابق، ص 466.

أخرى كلما تحقق قدر من جودة الحكم كلما تقلص الفساد وكلما ساء الحكم كلما زاد انتشار وذيوع الفساد، ما يعني أن الارتقاء بمستوى جودة الحكم يشكل أحسن السبل في مكافحة الفساد.[2]

هذه الفكرة جعلت المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تسعى للتأكيد على ضرورة جودة الحكم للحد من الفساد الذي أصبح أحد الموضوعات الأساسية التي تهمها بفعل الآثار الناجمة عنه اقتصاديا واجتماعيا وحتى بيئيا في العالم الثالث. لذلك برزت الحاجة لضرورة تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد للحد من الفساد الذي يعيق التنمية ويهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فقد عرفت مرحلة زوال القطبية الثنائية ودخول النظام الدولي مرحلة مختلفة تميزت بسيطرة نزعة قطب دولي وحيد مهيمن على إدارة النظام الدولي وفق عقائده ومصالحه، تزايد الاهتمام لدى المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية بالدعوة للحكم الراشد ومكافحة الفساد لجملة من الأسباب يمكن حصرها في الآتي:

04- أ: الدوافع السياسية والإيديولوجية:

يمكن حصر هذه الدوافع أساسا في تغير ميزان القوة في النظام الدولي بعد اختفاء أحد القطبين، ولأن المؤسسات الدولية الحالية نشأت في ظل نظام دولي منهار، حسب أحد الدارسين، فقد كان من الطبيعي أن تسعى للتكيف مع حقائق وموازين قوى نظام دولي جديد يتجه نحو الهيمنة الأحادية. لذلك فالمعرفة المعمقة لحقيقة الأسباب والدوافع التي أدت إلى تزايد اهتمام المؤسسات الدولية بقضايا الحكم الراشد والشفافية؛ تتطلب الربط بين حقيقة التحولات في الاهتمامات الواسعة التي طرأت على توجهات المؤسسات الدولية ودفعها إلى تعديل أساليب عملها ووظائفها وأهدافها والسعي للتكيف مع حقائق وموازين القوى ومتغيرات الواقع الدولي الجديد.

فسعي المؤسسات الدولية للعب دور محوري في التبشير للحكم الراشد والشفافية ومكافحة الفساد، يعتبر جزءً من عمليات التحول الأيديولوجي والسياسي الحاصل، والداعم للقوى السياسية والإيديولوجية المنتصرة في الحرب الباردة. وبهذا أضحت المؤسسات الدولية مستعملة من طرف القوى المنتصرة لتثبيت ودعم مواقفها الجديدة المكتسبة. ومن جهة أخرى تعد هذه النزعة محصلة طبيعية للتغيرات الطارئة على توزيع القوى المهيمنة دوليا وتزايد نفوذها، في الوقت الذي يسجل فيه تراجع وزن الدول النامية داخل المؤسسات الدولية، بما فيها من أجهزة وهيئات التي تملك فيها أغلبية عددية تمكنها نظريا من لعب دور

---

[2] – حسن نافعة، "**دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد**". مقال في: مجموعة من المؤلفين، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، نفس المرجع ، ص 531.

مؤشر في صناعة القرار، فقد أصبحت المؤسسات الدولية عبارة عن مرآة عاكسة لخريطة توزيع القـــوى المهيمنة في النظام الدولي أو أنها مجرد بنية فوقية تعكس مصالح وتوجيهات محددة في النظام الدولي.[1]

04- ب: الدوافع الموضوعية والفنية للاهتمام العالمي بمكافحة الفساد:

أدى الانتباه إلى دور العوامل الخارجية المعيقة للتنمية في دول العالم الثالث إلى خلق بيئة مواتية للاهتمام بدور العوامل الداخلية في عرقلة جهود التنمية، وهي المسائل التي كانت غائبة عن اهتمام الباحثين والمؤسسات الدولية في نفس الوقت "فالواقع أن كافة المهتمين بشؤون التنمية سواء كانوا باحثين أو مسؤولين دوليين متابعين لمشروعات التنمية التي تسهم فيها المؤسسات الدولية أو الوكالات الدولية المتخصصة بالتمويل والمعونة الفنية كانوا على دراية تامة بضخامة وتنوع المشكلات الداخلية. التي تعيق مسارات التنمية، لاسيما ما تعلق منها بتفشي الفساد وغياب سلطة القانون. في وقت كانت تسيطر فيه أصوات ممثلي النظم الاستبدادية الفاسدة والمصالح الدولية طوال فترة الحرب الباردة على حساب القوى المطالبة بالإصلاح السياسي كشرط أساسي لإنجاح الخطط والبرامج التنموية في الدول النامية، دون إهمال دور القوى السياسية والاقتصادية المحلية، والدولية الكبرى. والتي ساهمت في ترسيخ ظاهرة الفساد الدولي متسترة وراء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. مقيدة بذلك دور القوى المحلية والعالمية للحد والقضاء على الفساد.

وفي سياق تداعيات الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وانخراط العديد من دول العالم الثالث فيها، كان من الطبيعي أن يسهم صعود النخب الحاكمة الجديدة في تغيير الأوضاع السائدة، بإزالة العديد من العقبات التي كانت تحول دون التعاطي الجدي مع ظاهرة الفساد والتي أصبحت على درجة من الخطورة تهدد استقرار الدول واقتصادياتها، إذ تشير التقارير الدولية التي نشرت في هذا المجال بدول العالم الثالث إلى نهب منظم من طرف النخب الحاكمة القديمة، فقد كانت المناصب السياسية العليا مصدرا لثراء الحكام والملوك، وقد أثبتت الدراسات المتناولة لطبيعة العلاقة بين الفساد والتنمية بصفة عامة أن الفساد لا يتسبب في خسائر للعالم الثالث يقدر ببلايين الدولارات فحسب، ولكن أيضا يؤدي إلى تقليص معدلات التنمية. عبر الحد من تدفق الاستثمارات المباشرة، تراجع موارد الحكومات وإساءة استخداماتها، سوء توزيع الموارد العامة وانتشار القيم السلبية وعدم احترام القانون وتخريب العمل المؤسسي. [1]

---

[1] – حسن نافعة، نفس المرجع السابق، ص ص 537،539.

[1] – حسن نافعة، نفس المرجع السابق، ص ص 539، 540.

من هذا المنطلق بات من الأكيد أن تتجه جهود المؤسسات الدولية على المستويين العالمي والإقليمي الحكومية منها وغير الحكومية. بما فيها تلك المعنية بقضايا التنمية، إلى دراسة ظاهرة الفساد الدولي وتشخيصها وبحث انعكاساتها السلبية في قضايا التنمية. الأمر الذي أدى إلى تبني مفهوم الحكم الراشد "Bonne Gouvernance" والترويج له كهدف ووسيلة ناجعة في مكافحة الفساد ومحاصرته إلى أبعد حد ممكن [2].

لعل هذه أهم الدوافع التي شجعت على الدعوة إلى الديمقراطية والحكم الراشد بفعل خطورة ظاهرة الفساد وهي الظاهرة التي أحبطت مساعي التنمية في دول العالم الثالث. تلك المساعي التي عملت المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على تجسيدها في العالم الثالث بما في ذلك سياسات التعديل الهيكلي الذي أرجعت المؤسسات المالية فشلها إلى مشاكل تتعلق بطبيعة الحكم في العالم النامي وذلك ما كان يعني ضرورة مراجعة دور هذه المؤسسات في العالم الثالث من منطلق ضرورة إصلاح السياسي قبل الاقتصادي والاجتماعي.

- خلاصة عامة:

يمكن في نهاية هذا الفصل تأكيد نقطتين أساسيتين في سياق الحديث عن الإطار النظري للديمقراطية والحكم الراشد وذلك وفق؛ أن تطور مفهوم الديمقراطية لدى الغرب مر بعدة مراحل استغرقت ردحا ليس بقصير من الزمن وتجسدت من خلال العديد من الجهود والتضحيات ولم تكن نتيجة قرار سياسي أو فوقي بل جاءت بناء على وجود ثقافة سياسية وتراكم العديد من التجارب السياسية والفكرية أثمرت ببروز ما أصبح يعرف اليوم بالديمقراطية المعاصرة، وأن محاولات التأصيل للديمقراطية في العالم الثالث جاءت وليدة الرغبة الغربية في الاستمرار في الهيمنة على دول العالم الثالث من خلال تقديم العديد من النماذج. أن الحكم الراشد كنموذج تنموي يهدف إلى مراجعة الاختلالات في بناء الدول النامية يشكل أحد النماذج التنموية الغربية التي تسعى القوى الغربية إلى فرضها كونيا. غير أن كل ذلك لا يعني عدم حاجة العالم الثالث للديمقراطية والحكم الراشد في مواكبة تلك التحولات الدولية المتسارعة التي تم الإشارة إليها. في هذا السياق يأتي الفصل الموالي للتطرق إلى حالة الجزائر في دور الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد الذي يمكن من خلاله الحد من مظاهر عدم الفعالية، الفساد والتخلف. ومن ثمة السعي لبناء دولة الحق والقانون أي دولة الحكم الراشد.

---

[2] – نفس المرجع، ص 541.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين الديمقراطية، والحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1999

مقدمة:

المبحث الأول: مدخل تاريخي حول تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1992.

- **المطلب الأول: بناء الدولة الوطنية في الجزائر والديمقراطية 1962- 1965.**
- **المطلب الثاني: الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الشعبية ورأسمالية الدولة 1965- 1979.**
- **المطلب الثالث: الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية 1979- 1989.**
- **المطلب الرابع: من التحـول الديمقـراطي إلى انتكاس التحـول نحـو الديمقراطية 1989- 1992.**

المبحث الثاني: محددات أزمة الحكم، الديمقراطية، والتنمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 1999.

- **المطلب الأول: انتكاس التجربة الديمقراطية وتداعياتها.**
- **المطلب الثاني: الدوافع التي جعلت الجزائر تتبنى خيار اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية.**
- **المطلب الثالث: الاتجاه للاصلاح والعودة للمسار الديمقراطي في ظل محددات أزمة الحكم وأثر ذلك على العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر.**

خلاصة عامة:

<u>الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين الديمقراطية، والحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1999</u>

مقدمة:

مما لا شك فيه أن سياسات الدمقرطة وإصلاح الحكم في الجزائر، كانت أسبق عن أطروحة "الحكم الراشد"؛ كنموذج في تسيير شؤون المجتمع يتوفر على مجموعة من المؤسسات المتفاعلة والمتعاونة من أجل ضمان رفاه الأفراد وصون كرامتهم. والتي تعبر عن تحولات مرحلة ما بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر في أعقاب فشل سياسات التنمية والإصلاح المتعاقبة منذ الاستقلال؛ أي تلك السياسات التي كرست التوجه الليبرالي للاقتصاد في الجزائر والدمقرطة السياسية في المجال السياسي، وفق توجهات المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها **صندوق النقد الدولي** و**البنك العالمي**. من ذلك أول دستور للجمهورية الجزائرية غداة الاستقلال. ثم **دستور1976**. أو ما انجر عن **أحداث 05 أكتوبر1988**، من تحولات في **1989** من إقرار دستور دأبت أدبيات التحليل السياسي في الجزائر على وصفه بأنه أول دستور تعددي وديمقراطي.

لمحاولة تتبع مثل هذه المحطات وأخرى من خلال تناول حالة الجزائر في اعتبار الديمقراطية كمدخل أو كمجموع آليات مكرسة لجودة الحكم أو للحكم الراشد. سيتم التطرق إلى مدخل تاريخي حول تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر خلال **الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1992**. ليتوقف الباحث في المبحث الموالي عند تحليل محددات أزمة الحكم، الديمقراطية، والتنمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 1999. في ظل تدخل المؤسسات المالية الدولية لتحديد سياسات الإصلاح خلال سنوات التسعينيات.

<u>المبحث الأول:</u> مدخل تاريخي حول تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1992.

يتطرق المدخل التاريخي لتطور سياسات الإصلاح والدمقرطة للحكم إلى أهم المحطات السياسية والقانونية والاقتصادية والتي تبرز من خلال سياسات تسعى لتكريس نوع من الإصلاح بمضامينه السياسية والقانونية والاقتصادية سواء خلال فترة الحزب الواحد بين سنتي: **1962** و**1989**. أو خلال مرحلة التحول الديمقراطي الذي عاشته الجزائر بين سنتي **1989** و**1992**. كما سيتم من خلال ذلك تفعيل عدة مقتربات لفهم السياق العام للتحول السياسي والقانوني والاقتصادي على اعتبار أن العوامل الثلاثة تتداخل في سياق تحليل التطور التاريخي لسياسات الإصلاح في الجزائر. لكن عن أي إصلاح يتحدث هذا المبحث أهو الإصلاح السياسي أم الاقتصادي أم القانوني أي الدستوري؟ طبعا الإجابة عن هذا التساؤل المبدئي تقدم تصور عام حول عنوان المبحث، الإصلاح المراد تتبعه هنا هو الإصلاح السياسي والقانوني والدستوري الذي اتبعته السلطة السياسية في الجزائر خلال الفترات المشار إليها من حيث إبراز فعالية السياسات المتبعة في ذلك والسياقات العامة التي جاءت فيها سواء كانت داخلية أو خارجية.

- **<u>المطلب الأول: بناء الدولة الوطنية في الجزائر والديمقراطية 1962– 1965.</u>**

قبل التطرق إلى موضوع بناء الدولة الوطنية في الجزائر تجدر الإشارة إلى المرحلة السابقة عن ذلك خلال فترة ما قبل الاستقلال وطبيعة التفاعلات السياسية التي تميزت بها الحركة الوطنية والثورة التحريرية بالتحديد. على اعتبار أنه لا يمكن عزل عملية بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال عن الارهصات الأولى للحركة الوطنية والثورة التحريرية؛ كون ذلك يقدم للباحث تصور عام حول طبيعة الخلفيات السياسية والفكرية لأولئك الذين ساهموا في وضع اللبنات الأولى للدولة الوطنية في الجزائر وفق شرعية توصف بأنها "ثورية" من منطلق أحقية الذين حرروا البلد بالحكم وهي الشرعية السياسية التي لا تزال ترمى بظلالها على عملية ممارسة الحكم إلى اليوم.

بهذا الصدد يرى **توفيق المديني** في كتابه الموسوم بـــ: **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، بأن الثورة الجزائرية تعد واحدة من الثورات الرافضة للنظام الكولونيالي في البلدان الخاضعة للاستعمار، والتي نجحت في التخلص من ربقة الاستعمار عبر العمل المسلح. غير أنها عرفت اختلافات حادة حول مسألة بناء الدولة ومؤسساتها، وتنظيم المجتمع... علاوة على عدم تضمن الثورة الجزائرية لرؤية واضحة حول طريقة تنظيم الحياة السياسية وطبيعة البنى أو المؤسسات التي تساهم في

ذلك من أحزاب أو جمعيات، وذلك على الرغم مما تحقق في ظل الحركة الوطنية قبل **1954**...[1]
فالثورة الجزائرية على الرغم من الطابع الوطني التحرري المتصدر لبرنامجها السياسي، لم تحمل في طياتها مشروعاً أيديولوجياً وسياسياً باتجاه تحقيق الثورة الديمقراطية العميقة، مرجعا ذلك بشكل أساسي إلى طبيعة القوة السياسية القائدة لهذه الثورة الممثلة في جبهة التحرير الوطني، "من حيث تشكلها السياسي والتنظيمي وبرنامجها، وقصور وعيها السياسي والأيديولوجي، وتركيبتها الطبقية التي يغلب عليها طابع البرجوازية الصغيرة الفلاحية، وبنيتها التنظيمية غير الديمقراطية، التي لا تسمح بحرية النقاش والحوار الداخلي، بالإضافة إلى سيطرة الجناح العسكري من البرجوازية الصغيرة على السلطة."[2] وذلك ما يذهب إليه أيضا المؤرخ **محمد حربي**، حول كيفية نجاح **جبهة التحرير الوطني** في انتزاع شرعية التمثيل السياسي الوحيد للشعب الجزائري، حين يقول: "**يجب التسليم بأنه كانت هناك رغبة بوحدة حركة المقاومة سواء في مصر أو في فرنسا، وهما بلدان كانت شعبية جبهة التحرير الوطني فيهما هي الأقوى، وذلك لأسباب مختلفة جداً، ففي مصر ألغت الناصرية الأحزاب السياسية، بيروقراطياً، بهدف فرض وجودها، وكانت فكرة التعددية بالذات تثير شبهة القادة المصريين، أما في فرنسا فلقد بقي اليسار موسوماً بقوة بأسطورة مقاومة فرنسية موحدة وبرفض مجموعات التحرير الوطني كنقيض للحركة الوطنية الجزائرية، أي أداة عصرية، علمانية وبعيدة عن (العروبة والإسلام) وهذه الصورة الصغيرة التي طورها مثقفون جزائريون يتكلمون على أنفسهم أكثر مما يتكلمون على مجتمعهم أو حتى على المشاعر العميقة للغالبية الساحقة من قادة جبهة التحرير**".[3]

وفق هذه النظرة الأولية يمكن التأكيد على أن الثورة الجزائرية في سعيها لافتكاك الاستقلال قامت بصهر كل الفعاليات السياسية الوطنية التي برزت منذ عهد الحركة الوطنية في بوتقة واحدة وهي **جبهة التحرير الوطني** دون أن يكون في ذلك إجماع حول ما إذا كان قادة الثورة بصدد بناء دولة الثورة الديمقراطية بمضامينها السياسية والليبرالية.

لعل العودة كذلك لبيان الأول من **نوفمبر 1954** يقدم وصفا عاما لمحددات الدولة التي يراد بناءها في الجزائر حيث نص البيان عن: "**إقامة دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية وشعبية، في إطار المبادئ الإسلامية.**" ما يعني أن البيان بادر بخلق إطار شامل جامع لاستيعاب الأطياف السياسية والفكرية في

---

[1] – توفيق المديني. **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. سوريا: اتحاد الكتاب العرب،1999. ص 705.

[2] – نفس المرجع، ص 721.

[3] – نفس المرجع، ص 721. **نقلا عن:** محمد حربي، ترجمة: كميل قيصر داغر، **جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**، مؤسسة الأبحاث العربية ، ش، م، م، الطبعة العربية الأولى، 1983. ص142.

الجزائر فلليبراليين ديمقراطيتهم وللاشتراكيين شعبيتهم ولكن كل ذلك في إطار المبادئ الإسلامية. وذلك ما عبر عنه بعض الدارسين على اعتبار أن البيان احتوى على التوجهين الإيديولوجيين الغربيين، شريطة تأطير ذلك بالمرجعية الدينية المميزة للأمة الجزائرية المزمع تشكيلها... كون هذه الشمولية اتجاها وتأطيرا ناجمة، من جهة أولى، عن التوجهات الغربية لبعض المساهمين في الثورة، ومن جهة ثانية، عن الطابع الشعبي والإسلامي العاطفي القوي للثورة الجزائرية. الذي شكل القوة الدافعة لمسيرة مقاومة الاستعمار الفرنسي المسيحي. لذلك يذهب العديد من الدارسين إلى القول أن الدولة الجزائرية قامت على أساس عصبية الشرعية التاريخية والشعبية دون أن يكون هناك مكان لأي عصبية فئوية أو لغوية أو أثنية...[1] كما يمكن ملاحظة أن تبني خيار الحكم الديمقراطي لم يكن مطروحا طالما أن الدولة ستكون في يد الثوريين كما يحلو لأدبيات السياسة في الجزائر وصف الفئة التي شاركت في الثورة التحريرية. وذلك ما يمكن تفسيره بأن الخطاب السياسي المبرر لطبيعة الدولة المراد إقامتها كان متأثرا بالخطاب التحرري في العالم الثالث عموما والذي أرسى أنظمة حكم تسلطية غير ديمقراطية كما سيتم التوقف عنده في ثنايا هذا المبحث.

تجدر الإشارة في سياق الحديث عن التوجه التسلطي في الحكم وبالتالي القطيعة بين الحكم والديمقراطية، إلى مؤتمر **حزب جبهة التحرير الوطني** في **أبريل 1964**، الذي فجر الصراع بين **بن بلة** رئيس الدولة آنذاك، الذي كان يسعى إلى إعادة بناء الحزب لتوظيفه في مواجهة كل المعارضة والجيش، وبين **بومدين** وزير الدفاع، وتمخض عن هذا المؤتمر وثيقة جديدة سميت ميثاق الجزائر، الذي هو بمثابة السياسة العامة لجبهة التحرير الوطني، حيث يمكن حصر أهم خيارات هذا **الميثاق** في: تبني الاشتراكية في الجزائر، بواصفها قابلة للتحقيق. والتي تقوم على أساس التسيير الذاتي في كل من الصناعة والزراعة. ما يعني أن الميثاق أعطى دورا حاسما للعمال والفلاحين المشاركين في التسيير الذاتي.[1]

تشير العديد من الدراسات التي تطرقت إلى علاقة الديمقراطية بالحكم في الجزائر إلى أنه ليس هناك نص واضح في المواثيق الرسمية للدولة عقب الاستقلال تحدد بدقة كيفية بناء الدولة الحديثة، وإرساء أسس سليمة للديمقراطية. من ذلك **ميثاق 1964**، الذي يعهد بالمناصب العليا في كل فروع جهاز الدولة إلى (المجاهدين)... كما تخضع عملية تعيين الكوادر في كافة فروع الدولة لموافقة الحزب؛ فالميثاق لا يطرح برنامجاً لثورة ديمقراطية تقع على عاتقها بناء المجتمع المدني بالتلازم مع بناء دولة

---

[1] - قيرة إسماعيل، [وآخرون]، <u>**مستقبل الديمقـراطية في الجـزائر**</u>، ط1، بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير2002. ص ص 86، 87.

[1] - محمد عبد الباقي الهرماسي، <u>**المجتمع والدولة في المغرب العربي**</u>، ط2، بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992. ص 98. **ينظر أيضا:** إسماعيل قيرة، [وآخرون]، نفس المرجع، ص 86،87.

الحق والقانون. بقدر ما ركز على موضوع دور ريادي للمجاهدين، في عملية إفراز الكوادر للاضطلاع بمهمة بناء الدولة الحديثة. لذلك يصف المديني جهود بناء وإرساء مؤسسات دولة الاستقلال في الجزائر بأنها غاية في الاستعصاء. بعبارة أخرى فإن عملية إرساء مؤسسات ديمقراطية لا يمكن أن يتم في ظل نظام الحزب الواحد كما نص على ذلك صراحة **الميثاق 1964**، بل في فضاء يكرس التعددية السياسية وحرية التعبير والتجمع وبناء المجتمع المدني الحديث الذي تقع على عاتقه عملية تكريس الحكم الديمقراطي السليم. غير أن ذات الميثاق ركز من زاوية أخرى على ما وصفه بـــ: "**الديمقراطية الجديدة**" ويصفها بعض الدارسين بـــ: "**المركزية الديمقراطية**".[2] كالتي كانت في دول أوروبا الشرقية في ظل الكتلة الصوفياتية؛ بعبارة أخرى، أن الحزب هو الذي يخلق الفضاء المناسب للديمقراطية... التي يعبر بها مجموع العمال عن انشغالاتهم، في مركب يتشكل من ديمقراطية المباشرة، ومن مركزية ذات سيطرة حازمة، تتيح للحزب أن يتكيف مع الظروف الجديدة، وأن يظهر أقصى درجة من المرونة... "**وهكذا ستمنع هذه الديمقراطية الجديدة حدوث انشقاق بين المشكلات الاقتصادية اليومية الحسية والمشكلات السياسية والمشكلات المجتمعية الأعم، وهي ستمنع أيضاً عملية زوال الطابع السياسي التي هي نتيجة انعزال عن مراكز صنع القرارات**".[3]

لعل ذلك ما يبرز أن القيادة السياسية الجزائرية لم تكن تهتم بتنظيم الحياة السياسية في الجزائر على أسس ديمقراطية لتكريس بنيان دولة قوامها الحق والقانون بل عملت كما تم التوقف عنده آنفا على تكريس هيمنة الأحادية الحزبية والسياسية ونبذ التعددية لبناء دولة حديثة قوامها التسلطية السياسية. لذلك يمكن التأكيد هنا بأن العلاقة القائمة بين الحكم والديمقراطية في هذه المحطة **(1962-1965)**، كانت قائمة على القطيعة مع قيم الديمقراطية ودولة الحق والقانون. ولعل أهم ما يؤكد ذلك استخدام القوة في الوصول إلى السلطة والانفراد بها كما حصل في **19 جوان 1965**، حين انقلب بومدين وزير الدفاع آنذاك على **حكم بن بلة**.

- **المطلب الثاني: الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الشعبية ورأسمالية الدولة (1965-1979).**

---

[2] - المديني، المرجع السابق. ص 721.

[3] – نفس المرجع. ص 722.

تجدر الإشارة في بداية هذا المطلب إلى انه تم تقسيمه إلى قسمين: الأول، يتناول عملية الانتقال من الشرعية الثورية إلى نظيرتها الشعبية. والثاني، يتطرق إلى قضية نشوء ما اعتبره المحللين برأسمالية الدولة.

01- الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الشعبية:

كان انقلاب **19 جوان 1965** بمثابة بداية ثاني وأهم نظام حكم في الجزائر استطاع أن يستمر لفترة أطول من الفترة السابقة **(1962-1965)**؛ حين انقلبت السلطة العسكرية على السلطة الفردية الكاريزماتية كما تصفها بعض الدراسات. وذلك ليس لإعادة الحكم للحزب الواحد الذي في الواقع تم تهميشه في **عهد بن بلة** كما روج في البداية لذلك بعقد مؤتمر للجبهة وبإقامة "**دولة ديمقراطية جدية**". أو استعادة سلطة الشعب ولكن كما يذهب إلى ذلك العديد من الدارسين كان من أجل إقرار سلطة عسكرية جديدة باسم الشرعية الثورية دائما من خلال تأسيس **مجلس للثورة**... والذي يعد بمثابة هيئة تشريعية. وكان من أهم ما تمخض عن هذا المجلس إلغاء العمل بدستور **1963**، وعدم الاعتراف بميثاق **طرابلس للعام 1962** و**ميثاق الجزائر 1964**، والأكثر من ذلك استبدال العمل بمبدأ **التسيير الذاتي بـــ: الثورات الثلاث؛** (الصناعية والزراعية والثقافية)، [1] هذا من جهة. ومن جهة ثانية، قام مجلس الثورة بقيادة **العقيد هواري بومدين** الذي أصبح رئيسا للبلاد باستقطاب بعض المعارضين والمساجين السياسيين أو المهاجرين والمهمشين من الساحة السياسية أمثال: (**أحمد طالب الإبراهيمي، رابح بيطاط، بوعلام بن حمودة...**). قبل أن يتم بعد قرابة عشرية من الزمن إعادة تنظيم الحياة السياسية عبر إقرار وثيقتي الميثاق والدستور في سنة 1976. ثم إقحام القاعدة الشعبية التي ظلت مغيبة منذ الاستقلال في انتخابات محلية أحادية خلال الفترة **(1967 - 1976)**، **رئاسية (10 ديسمبر 1976)** و**تشريعية (25 فيفري1977)** في إطار السعي لبداية مرحلة جديدة عبر بناء مؤسسات سياسية واستبدال الشرعية الثورية بـــ: **شرعية شعبية.**

غير أن هذا الانتقال أو التحول نحو نمط جديد من الشرعية، من وجهة أولى؛ لم يكن مشفوعا بقدر من الديمقراطية الحقة بقدر ما كان يعبر عن سعي الحكم في الجزائر لتأطير القاعدة وسد الطريق أمام أي معارضة سياسية كانت أو عسكرية ذلك أن فترة حكم بومدين عرفت عدة حركات تمرد لعل أبرزها ما قام به **العقيد الطاهر زبيري** في **11 ديسمبر 1967.** [1]

---

[1] – قيرة [وآخرون]، المرجع السابق، ص 106.

[1] - قيرة [وآخرون]، نفس المرجع، ص ص 107، 108.

ومن وجهة ثانية فإن المتأمل في أداء البرلمان الجزائري يصل إلى حقيقة كون هذه المؤسسة التي تم انتخابها الأحادي؛ على اعتبار أن النواب فيها ينتمون كلهم إلى الحزب الواحد، لم تكن تتمتع بالسلطة الفعلية في اتخاذ القرارات وتبني القوانين بقدر ما كانت عبارة عن جهاز يؤدي وظيفة تشريعية وليس سلطة تشريعية. وهو ما يعني صعوبة التمتع بالسلطة الفعلية، في ظل غياب كلي لتمثيلية القوى السياسية المعارضة سواء كانت ذات توجه ديمقراطي أو إسلامي على غرار ما يحدث في الديمقراطيات الغربية مثلا.يجعل أي إصلاح باتجاه الديمقراطية قاصرا، طالما أنه ليس ثمة انتقال من "دولة يحكمها العسكر ويسودها الاحتكار السياسي من قبل حزب واحد، إلى دولة ديمقراطية برلمانية، تحترم الدستور، وتقوم على الاقتراع العام والمباشر للسلطتين التنفيذية والتشريعية، في ظل التعددية الحزبية... بمعنى تكريس الإصلاح الحقيقي الذي يفضي إلى... [استبعاد ونزع صفة التسلطية والأحادية السياسية وتكريس المشاركة السياسية الحقة] ... في أجهزة الدولة الجزائرية من جانب أجهزة القمع: الجيش والأمن العسكري، ومركزية الدولة البيروقراطية المختلفة جداً." حسب ما يذهب إليه توفيق المديني. [2]

ومن وجهة ثالثة، فإن مساعي النظام السياسي في الجزائر في هذه الفترة كانت منصبة على ما يعتبره أحد الدارسين للأنظمة السياسية العربية، دولنة المجتمع والقضاء على المعارضة الداخلية والانغلاق. وهو ما يجعل الدولة في هذه الحالة عاجزة عن إدراك نقاط ضعفها الداخلية وتصحيحها، "**فقد أصبحت لا ترى في الوقت الذي كانت فيه الانحرافات تتعمق وتتجذر وتتراكم أكثر... لقد انغلق النظام السياسي داخل حصنه القمعي، وهي علامة قاتلة، لا يتم الانتباه إليها إلا بعد فوات الأوان**".[1]

وبالتالي فالنظام السياسي **البومديني**، إن صح التعبير، لم يسع إلى إرساء قواعد المشاركة السياسية كجوهر للممارسة الديمقراطية الحقيقة. ولكن انطلق من كون القيادة السياسية في الجزائر كانت واعية بأنها تقوم بدور نهضوي، بتعبير آخر ثوري، آت من "الفوق" (القمة) أي من الإرادة الفوقية وليس الإرادة شعبية. ينفي وجود أي معارضة حقيقية ويرفض أي معنى حقيقي للمشاركة السياسية، وذلك ما يجعل المشاركة في الجزائر تأخذ شكل التعبئة (**La mobilisation**)، كما يذهب إلى ذلك **محمد عبد الباقي الهرماسي**، في كتابه: **الدولة والمجتمع في المغرب العربي**. فقطع الطريق أمام وصول معارضة حقيقية لها القدرة في مساءلة النظام الحاكم وكشف نقائص أدائه يمر حتما وفق هذه المقاربة عبر تعبئة الجماهير

---

[2] – المديني، نفس المرجع السابق، ص ص 761، 762.

[1] – أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**.ط 1، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم: 37. بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول /أكتوبر 2000. ص 130.

الشعبية من خلال المؤتمرات والشعارات لتأكيد مساندتها لسياسات النظام وقراراته.[2] كما أن الباحث هنا يلاحظ أن نظام حكم بومدين لم يتوقف عند هذا الحد بل أنه أدرك أن الحزب الواحد الممثل في حزب جبهة التحرير الوطني لم يكن مؤهلا لاحتواء واستيعاب هذا النمط ما يجعله غير كاف لاستقطاب أكبر قدر من الالتفاف الجماهيري حول خيارات النظام لذلك سعى **بومدين** إلى تبني نموذج أطلق عليه **الهرماسي** بالنموذج التضامني؛ والذي يشير في بعض نواحيه، حسبه، إلى نوع من السياسات والهياكل المؤسسية التي توكل لها مهمة تنظيم المصالح وتمثيلها؛ سواء عبر قيام الدولة بإصدار قوانين جديدة إذا تعلق الأمر بالسياسات أو ببعث فئات مصلحية إذا تعلق بتمثيل فئات معينة كالحرفيين، الطلبة، الشباب، النساء والفلاحين، على أن يتم عمل هذه الحركيات في إطار أهداف النظام دائما.[3]

هذه الصورة الموجزة حول الانتقال من الشرعية الثورية إلى شرعية شعبية والأصح شرعية شعبوية على اعتبار أن النظام السياسي من خلال الخطوات التي كان يقوم بها كان يقايض الجماهير بالمزايا والامتيازات مقابل الصمت عن المطالبة بحد أدنى من المشاركة الحقيقية. لكن التحول الذي لا يجدر تجاهله في هذه المحطة أن فترة **حكم بومدين** كانت نقطة انطلاق لإرساء بنيان مؤسسات سياسية للدولة الجزائرية الفتية، بغض النظر عما إذا كانت هذه المؤسسات تتمتع بممارسة سياسية ديمقراطية حقيقية في العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر.

02- رأسمالية الدولة وغايات التنمية الاقتصادية في ظل الحزب الواحد:

يشكل هذا الجانب نقطة مفصلية في تاريخ سياسات التنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة لذلك فهو جدير بالاهتمام في خضم هذا المطلب من باب إيضاح حالة الترابط بين الطابع التسلطي للحكم وعلاقته بالماكينة الاقتصادية التنموية؛ ويتعلق بالجهود الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية في ظل حكم بومدين والتي سترمي بظلالها على باقي المراحل اللاحقة في ظل ما اعتبره **دستور**1976: "**البناء الاشتراكي الواعي**"[1]، وهي بالأساس الصناعات المصنعة ودور البيروقراطية في التحول إلى رأسمالية الدولة. والتي لا تحمل مضمونا اقتصاديا فحسب، ولكن تحمل أيضا مضامين سياسية واجتماعية مهمة كان لها الأثر البالغ في التحولات التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة.

---

[2] - الهرماسي، المرجع السابق. ص ص 98، 99.

[3] - نفس المرجع. ص 99.

[1] - قيرة، نفس المرجع السابق، ص 98.

في البداية يمكن في خضم هذه الدراسة التساؤل حول طبيعة رأسمالية الدولة في الجزائر وطبيعة الظروف التي ساعدت على إرسائها، ثم تداعيات ذلك على تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر من خلال هذا المدخل التاريخي.

بالرجوع إلى طبيعة التكوين الطبقي للجزائر غداة الاستقلال يمكن تسجيل أن الطبقات المتوسطة كانت الرهان الأساسي في القيام بجود التنمية الوطنية وإدارة البلد والمشكلة من العسكريين والبيروقراطيين أي ما يصطلح على تسميتهم بمستخدمي الدولة، ثم الدور المحوري الذي تضطلع به الدولة في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على السواء. هذا الوضع في الجزائر والذي لا يختلف كثيرا عما كان سائدا في العديد من بلدان العالم الثالث حديثة الاستقلال جعل العديد من الدارسين والباحثين يستخدمون مفهوم رأسمالية الدولة في تحليل التنظيم السياسي والاقتصادي في هذه البلدان بما فيها الجزائر.[1]

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى إسهامات **جيمس بتراس** حول رأسمالية الدولة من خلال ملاحظته وتحليله لعدد من الممارسات السياسية والاقتصادية في بلدان العالم الثالث مثل **الجزائر، ليبيا، إثيوبيا، البيرو، وفنزويلا**. ومقارنة هذه الحالات مع حالات أقدم في **تركيا والمكسيك** خلال الثلاثينات والأربعينات ثم **بوليفيا** في الخمسينات من القرن العشرين دائما، منطلقا من الدور الذي تلعبه كل من الطبقات المتوسطة في التجارب المدروسة.[2] ففي حالة الجزائر موضوع هذه الدراسة حول علاقة الديمقراطية بالحكم كان منطقيا في النصف الثاني من القرن العشرين وللحد من زحف، إن صح التعبير، القوة الهائلة للشركات المتعددة الجنسيات ذات الشهية الشرهة للمواد الخام والأسواق المحلية، أن تقوم الدولة الجزائرية الفتية، والتي كانت بمثابة الحصن الأخير لحماية ثروات البلد وسوقه الوطنية، ناهيك عن حساسية النخبة الحاكمة تجاه القوى الرأسمالية الإمبريالية آنذاك، أن تضطلع بدور ريادي في المجال الاقتصادي بأبعاده المختلفة التجارية والصناعية والفلاحية، وأن تتبع سياسات تنموية معينة بهدف التنمية والتراكم الرأسمالي بالتالي إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. وهو ما شجع على ظهور نموذج رأسمالية الدولة كنموذج اقتصادي واجتماعي وسياسي متكامل للتصنيع والتنمية داخل إطار الدولة الوطنية، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فإن القوة المبادرة بذلك، والتي تم التطرق في ثنايا هذا المبحث إلى كيفيات وصولها للسلطة، من فئات مستخدمي الدولة من المدنيين والعسكريين. والتي شكلت ما اصطلح على تسميته بـ: **البرجوازية**

---

[1] – الغزالي حرب، نفس المرجع، ص 51.

[2] – الغزالي حرب، نفس المرجع، ص 52.

الصغيرة؛ أي تلك الطبقة الواقعة بين **البرجوازية الكبيرة** و**طبقة البروليتاريا (العمال والفلاحين).** والمتمحور مشروعها التنموي حول الدولة بعد فشل التوسع الرأسمالي الوطني لسبب أو لآخر، وفشل الاعتماد على الاستثمار الخارجي في مثل هذه الظروف. كان السلاح الرئيسي لهذه الطبقة الاستناد إلى القدرة السياسية المتمثلة في قبض **البرجوازية الصغيرة** على جهاز الدولة. وبالتالي سعت هذه الطبقة على تغيير توزيع القوة الاجتماعية، وإعادة تنظيم الاقتصاد من خلال استبدال **التسيير الذاتي،** كما تم التوقف عند ذلك، بالثورات الثلاث. بعد سلسلة من التأميمات التي انطلقت منذ **عهد بن بلة،** واستمرت خلال **حكم بومدين،** والتي شملت المشروعات ذات الملكية الأجنبية في العديد من القطاعات الحيوية كالمناجم والمحروقات والأراضي الفلاحية. على اعتبار ذلك ضرورة اقتصادية لتحقيق التراكم الرأسمالي الموجه من طرف الدولة. وذلك لكون هذه السياسة تشكل مصدرا لشرعية نظام الحكم؛ "**فعن طريق إدماج الموارد ورؤوس الأموال المستولى عليها من المشروعات الأجنبية في جهد قومي للتنمية... تتم مواجهة أحد العناصر الأساسية في الثورة البرجوازية، أي تكوين اقتصاد قومي.**"[1]

كما أن هجوم رأسمالية الدولة على المشروعات الإمبريالية يأخذ عدة أبعاد اقتصادية وسياسية. فالمشروعات الإمبريالية هي المصدر الأول للفائض الاقتصادي وبالتالي فهي تشكل قوة دفع للتنمية. غير أن ذلك لا يشكل أي تغيير من طبيعة علاقات الملكية الرأسمالية، وذلك ما شدد عليه **بتراس؛** فالتحول من الملكية الأولى إلى ملكية الدولة لا يفضي إلى أي تغيير جذري في علاقات الإنتاج الاجتماعية كالتفاوت في الأجور والمكافآت والامتيازات الإدارية وتدرج السلطة والمسؤولية داخل المنظمات الاقتصادية، أو في حتمية السوق وحسابات الربح. بعبارة أخرى ملكية الدولة لا تغير ظروف استغلال العمل، على الرغم من أن حالة الجزائر تعرف خصوصية التعبئة السياسية للعمال والسعي لإيجاد مناصب شغل للجزائريين حتى وإن كان ذلك على حساب المؤسسة الاقتصادية نفسها. وذلك ما يفسر تحويل أو توجيه الفائض بتحويل نسبة عالية من عوائد الاستثمار إلى تسهيلات إنتاجية واستهلاكية داخل الدولة بدلا من الخارج. أما سياسيا فضرب المشروعات الإمبريالية في الداخل بهذه الشاكلة يساعد على تجنب صراعات داخلية خطيرة مع الأخذ بعين الاعتبار أن أجزاء من الطبقة الحاكمة في رأسمالية الدولة، تحتفظ بروابط مباشرة أو غير مباشرة مع مجموعات الملكية الخاصة المحلية، وذلك ما يسمح لرأسماليي الدولة بالتوجه لاحقا نحو المشروعات الخاصة.[2]

---

[1] – نفس المرجع، ص 53.

[2] – نفس المرجع، ص 54.

غير أن قيام الدولة بتسيير عملية تحقيق التراكم، يجعل منها فضاء لبناء علاقات سيطرة وطبقية جديدة، كما تم إبراز ذلك، ثم إن السياسة المتعلقة بالتصنيع **(الصناعات المصنعة)** كانت تعتمد على الريع النفطي المقتطع من السوق العالمية، بينما تقوم الفلسفة الاشتراكية على توزيع الفائض المقتطع من السوق الداخلية. ولهذا الفارق أهميه وأثرا بالغا على دور البرجوازية الصغيرة. التي نشأت في الجزائر، والمرتبطة وفق هذه المقاربة بالسوق العالمية... وموقعها المفصلي بين الاقتصاد الوطني والسوق العالمية، ما يجعل هؤلاء البرجوازيين الجدد في الجزائر يحتكمون لمنطق الربح مع ما في ذلك من مخاطر إعادة إنتاج التبعية.[1] وذلك ما سيتم تناوله في سياق لاحق حول العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر.

كــما أن تعــاظــم تدخــل الــدولة فــي الاقــتــصــاد فــي ظــل غــياب بنية دســتورية تكــرس رقــابة شــعــبــية حــقــيقــية، لا تنتهي إلــى بلــوغ غــاية بناء الاشــتــراكــية مــن مــنــطــق الملــكية العــامة لــوســائل الإنتاج ولكــن يــؤدي إلــى رأســمــالية الدولة التــابعــة؛ والذي تتقمص فيه الدولة دور الرأسمالي الفرد، ويتبع ذلك ركــود اقــتــصادي واجــتــماعي وحــضــاري.[2] وذلك ما يعني استنزاف قدرات البناء والتنمية لفائدة فئات محددة في المجتمع وبالذات أولئك الذين يحتكرون السلطة وأدواتها الفعالة من قوة ووسائل قانونية وتنظيمية. ولعل ذلك ما جعل **برهان غليون** مثلا يشير إلى أن الدولة في العالم العربي أصبحت بمثابة مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع لخدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس لتعظيم المصالح العامة...[3]

وفق هذا التصور يمكن للباحث الفهم كيف أن العسكريين في الجزائر استفادوا بعد الاستقلال كقوة منظمة من حالة التفكك السياسي والاقتصادي من خلال تبني إيديولوجية شعبية وطنية. وقاموا بإحلال أنفسهم محل الطبقة الرأسمالية المتماسكة وقاموا من خلال الدولة بممارسة الثورة البرجوازية. كما يمكن ملاحظة أن الشرط المسبق لخلق الاقتصاد الرأسمالي الوطني كان تأميم المشروعات الرأسمالية الأجنبية، وخلق السوق الداخلية والتحكم فيها من خلال الإصلاح الزراعي، والذي يمكن استشفافه من خلال إطلاق سياسة الثورة الزراعية في الجزائر؛ فنظام **رأسمالية الدولة** يتسم بجهوده المتواصلة في التأميم والإصلاح الزراعي، كما يذهب إلى ذلك **الغزالي حرب**. والإصلاحات الزراعية بهذا الصدد لها عدة آثار سياسية واجتماعية لعل أبرزها أن تحل الدولة محل المستثمرين الأجانب وملاك الأرض المحليين، فتنظم الإنتاج وتحصل على الفائض. فيما يحصل الفلاحين على أجر بيع جهدهم العضلي للدولة وذلك ما يقتل المغزى

---

[1] – الهرماسي، المرجع السابق، ص ص 76، 77.

[2] – أحمد شكر الصبيحي، نفس المرجع السابق، ص 73.

[3] – نفس المرجع، ص 134.

الحقيقي لعلاقة الفلاح بالأرض، كما يقول **الهرماسي** مستندا إلى دراسة حول **الثورة الزراعية** أجراها **نادر معروف**: "... **إذ لم يعد هناك فلاحين بالمعنى الدقيق للكلمة، فلأنه لم يبق إلا مجموعات من المرشحين للعمل المأجور، وقد برهنت الثورة الزراعية على ذلك بمأساوية... فالفلاحون لا يريدون الأرض... أو قل إن طموحهم لا يتوجه مباشرة إلى الامتلاك الفردي، ولكن إلى رغبة امتلاك مداخيل قارة...** [أجراء] ..."[1] لعل هذه الإحاطة العامة في إطار الحديث عن علاقة الحكم بالديمقراطية تبرز حيثيات خيارات ما بعد الاستقلال من قبل السلطة في سياق شمولي تسلطي رمى بظلاله ليس فقط على المجال السياسي ولكن شمل أيضا الاقتصاد والاجتماع في جزائر الحزب الواحد. كما سعت هذه الاحاطة، في هذا المطلب، لإبراز طبيعة السياسات المتعلقة بالتنمية في خطوطها العريضة، وأثر ذلك على الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وذلك في انتظار التوقف عند مصير هذه السياسات في المطلبين اللاحقين.

- **المطلب الثالث: الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية 1979- 1989.**

بغض النظر عن القول ما إذا كانت فترة **حكم بومدين** إيجابية أو سلبية في مسيرة تطور الدولة الجزائرية الفتية، فإن ثمة نقاط أساسية يمكن الانتقال منها في سياق تحليل مرحلة **ما بعد بومدين** وهي:

– أن الجزائر في ظل **حكم بومدين** عرفت تحولات مؤسسية مهمة في أعقاب تبني **دستور** و**ميثاق 1976**. ومن ثمة محاولة إرساء **شرعية سياسية** تقوم على أساس إشراك القاعدة الشعبية في تحديد خيارات الدولة وفق منطق الشرعية الشعبية.

– أن الدولة سعت لتسريع وتيرة التنمية عبر تبني خيار الصناعات المصنعة مع الاستمرار في عمليات تأميم الثروات الوطنية والإصلاح الزراعي.

– أن الدولة حلت محل المستثمرين الأجانب والملاك الأصليين للأرض في إطار الخيار الاشتراكي المعبر عنه في **ميثاق الحزب الواحد ودستور الجمهورية 1976.**

– أنه على الرغم من أن بداية فترة **حكم بومدين** استندت على القوة المباشرة في حل الصراع القائم حول **من يحكم؟**، فأن السلطة سعت فيما بعد لتنظيم الحياة السياسية عبر خلق مؤسسات منتخبة في إطار الحد الأدنى من المشاركة، التي أخذت منطق التعبئة أكثر من كونها مشاركة سياسية كجوهر للديمقراطية الحقيقية.

---

[1] – الهرماسي، نفس المرجع، ص ص 102، 103.

01- صراع الأجنحة بين الحزب والسلطة الفعلية في الدولة:

بعد وفاة **هواري بومدين** فقد حصل صراع حول من سيخلفه في الرئاسة، بين كل من **محمد الصالح يحياوي**[*]، المنسق السياسي لحزب جبهة التحرير، **وعبد العزيز بوتفليقة** وزير الخارجية في حكومة الرئيس الراحل **(بومدين)** وأحد مقربيه. هو الصراع التي يمكن الملاحظة من خلا له أنه تم داخل "دهاليز" الحكم وبعيداً عن القاعدة الشعبية ودون الرجوع إلى الإرادة الشعبية. لعل ذلك ما جعل العقيد الطاهر زبيري يتساءل ذات يوم قائلا: "**ألاحظ فقط أن التداول على السلطة من فريق لآخر لم يرجع إلى الشرعية إلا كتبرير بعدي لأمر واقع، فهل استيلاء بن بلة على السلطة في جويلية 1962 كان شرعيا مقابل الهيئات السياسية العليا للثورة** (المجلس الوطني والحكومة المؤقتة)**؟ وماذا يعني 19 جوان 1965 من الناحية الدستورية؟ وهل كان تنصيب بن جديد من طرف ما تبقى من أعضاء مجلس [ضامر أي فقد أغلب أعضائه]**[*] **... للثورة نموذجا للديمقراطية؟**"[(1)]

إن مجيء **بن جديد** إلى السلطة بعد صراع أجنحة داخل كل من **مجلس الثورة** والمكتب السياسي لحزب **جبهة التحرير الوطني**، كان بمثابة تأكيد جديد على ميل كفة العسكري على الحزبي والسياسي. وقد تحول **حزب جبهة التحرير الوطني** في **عهد الشاذلي بن جديد**، إلى مجرد جهاز لـ: **التسلط البيروقراطي الجماعي**، [معبرا عن نمط من الحكم الأوليجارشي إن صح التعبير] فقد عمل **الشاذلي** على توظيف قنوات الحكومة والإدارة والمؤسسات الحكومية لمصلحة الأعضاء ومسؤولين واسعوا النفوذ في الحزب الواحد يعملون لمصالحهم الخاصة أكثر من خدمتهم للمصلحة العامة؛ كالتمتع بالفيلات الجميلة، والسيارات المستوردة، والحسابات بنكية في الخارج.[(1)]

02- سوء إدارة الجهود التنموية أم فساد التكنوقراطية (البورجوازية الصغيرة)، في الجزائر:

---

[*] قائد التيار الاشتراكي الشعبوي والعروبي في الجزائر، الذي كان يرى أن تتم الخلافة وفقاً لمقتضيات الدستور أي أن يتولى السيد **رابح بيطاط** بصفته رئيساً للبرلمان، منصب رئيس الدولة مباشرة ويمارس الصلاحيات المنصوص عليها، في انتظار مؤتمر عام للحزب يقوم باختيار المرشح للرئاسة باسم الجبهة ويقدمه إلى الشعب لينتخبه. و**عبد العزيز بوتفليفة** وزير الخارجية السابق، والليبرالي المعتدل، من أجل خلافة بومدين. غير أن رجال الأمن العسكري وعلى رأسهم **قاصدي مرباح،** الذين يتمتعون بنفوذ كبير داخل النظام البيروقراطي يريدون منع وصول رجل قوي إلى سدة الحكم. كانوا يرون في ترشيح أحد الطرفين القويين، خطراً كبيراً على مصالحهم، لأن صعود أي من الطرفين يعني نهاية الأمن العسكري. لذلك لعب قائد الأمن العسكري آنذاك دوراً بارزاً وحساساً في ترشيح الشاذلي بن جديد كرئيس للجزائر. **ينظر إلى:** المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، نفس المرجع السابق، ص 764.

[*] لم يبق من أعضاء مجلس الثورة الذي أسسه بومدين غداة الانقلاب العسكري الذي قاده في جوان 1965 سوى ثمانية أعضاء من أصل ستة وعشرين عضوا وهم: **(**عبد العزيز بوتفليقة، الطيبي العربي، والعقداء الست: عبد الغني ، بلهوشات، بن الشريف، الشاذلي، دراية ويحياوي**)**. **ينظر إلى:** قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، نفس المرجع، ص92.

[(1)] – قيرة [وآخرون]، نفس المرجع، ص 92.

[(1)] – المديني، نفس المرجع السابق، ص ص 764، 765. **ينظر أيضا إلى:** قيرة [وآخرون]، ، نفس المرجع، ص 110.

في ظل هذه الممارسات تعمقت القطيعة بين الحاكم والمحكومين (أزمة الشرعية)، مع عدم تمكين الفئات الجديدة للطبقة المتوسطة من الصعود وتبوء مناصب في الدولة، وذلك ما عمق من حالات الإحباط العام لدى مناضلي الحزب، كما انهارت الثقة بين الحزب والمواطنين نتيجة ذيوع الفساد والبذخ، وغيرها من المظاهر السلبية التي أثرت على صورة الحزب الواحد لدى الرأي العام الجزائري، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن حكم **بن جديد** الذي ينتمي صوريا إلى حزب جبهة التحرير الوطني تبنى سياسة اقتصادية واجتماعية مخالفة لأدبيات الاشتراكية؛ على اعتبار أن هذه السياسة الاقتصادية تنسجم مع نهج الليبرالية الاقتصادية، الذي أعطى للقطاع الخاص دوراً بارزاً من شأنه أن يقود إلى تطور الرأسمالية الطرفية والتابعة في الجزائر، وإلى توثيق علاقاته مع الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات الرأسمالية، وإلى تعميق تبعية "الاقتصاد الوطني" بالسوق الرأسمالية العالمية، وإلى زيادة مخاطر ارتباط الجزائر بالإمبريالية العالمية... وإلى سعي أصحاب النفوذ لاستغلال المال العام لخدمة أغراضهم الخاصة.

لعل ذلك ما جعل أحد الدارسين الاقتصاديين الذين عايشوا تلك الممارسات السلطوية يتساءل: "**تعرف جيداً ماذا كان مصير العائدات النفطية في الفترة ما بين 1969-1979، والتي بلغت (27 مليار دولار)؛ لقد استثمرت في النظامين المدرسي والصحي. لكننا لا نعرف ماذا حل بـ: (120 مليار دولار)، على مجموع العائدات من 1980 إلى 1988، هناك مبان كثيرة ضخمة وهناك أيضاً رشاوي كثيرة**".[2]

مما لاشك فيه ، أن محاولة تتبع مشاكل إدارة وتسيير الاقتصاد الوطني والعملية التنموية ككل يحتاج لدراسة مستقلة لوحده، غير أن الباحث في هذا الصدد بحاجة إلى كشف أو تشخيص بعض مظاهر سوء الحكم في الجزائر من زاوية إبراز مظاهر الفساد وسوء التسيير للعملية التنموية الجزائرية في سياق ما عرف بالتحديث السريع كسياسة اقتصادية انتهجت في ظل **حكم بومدين**. وكانت لها انعكاسات لمرحلة **ما بعد بومدين** في ظل التسيب وعدم وجود رؤية رشيدة لإدارة الاقتصاد الوطني. ومن ثمة ضرب عملية التنمية على اعتبار أن التنمية في هذه المرحلة تعني أساسا التنمية الاقتصادية لا غير.

لعل ذلك ما يمكن التوقف عنده من خلال مقالة **عبد الحميد الإبراهيمي** الذي تطرق إلى حالة الجزائر فيما يتعلق بـــ: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**؛ إذ يعتبر **الإبراهيمي** قضية الفساد في الجزائر المتداخلة مع عوامل الأخرى، تشكل سر تردي حال الاقتصاد الجزائري، منذ نهاية الستينات من القرن العشرين وإلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين، فقد شكل الفساد، حسبه، عنصرا مهما في الخلل الذي أصاب الاقتصاد، وفي الانحطاط الذي ألم بالمجتمع الجزائري، والضعف الذي طرأ على دور الدولة، ما يعكس سوء إدارة الشؤون الاقتصادية والإدارية والسياسية للجزائر... والذي يعتبر من جهة أخرى ثمرة

---

[2] – المديني، نفس المرجع، ص ص 765، 766.

غياب الثقة بين الحاكم والمحكوم، وبين الشعب ومؤسسات البلاد وأولئك الذين يسيرونها. فالفساد في الجزائر يعكس طبيعة النظام السياسي الجزائري.[1]

وقد ميّز **الإبراهيمي** بين نوعين من الفساد؛ **الفساد الكبير** والذي يتعلق بإبرام صفقات عقود الاستيراد الضخمة في ظل تطبيق سياسات التصنيع السريع، وتزايد عمليات استيراد منتوجات استهلاكية في أعقاب تحسن الأجور وتحسن وضعية العمل منذ نهاية عقد الستينات وبداية السبعينات. و**الفساد الصغير** والذي يعتبره انه كثير الانتشار كظاهرة اجتماعية روتينية، وهو مرتبط بسير عمل الإدارة والعدالة والمؤسسات والهيئات العامة.[2]

إن هذه النظرة الفاحصة في طريقة انتشار الفساد في الجزائر تبرز مدى استفادة أطراف معينة من رؤوس أموال كان من أجدر استغلالها من أجل خدمة المصلحة الوطنية العامة أي في مصلحة الشعب للشعب. وليس لصالح فئات محددة من الشعب؛ أي تلك التي استفادت من ريع المنصب في ظل ارتفاع أسعار النفط. وهو ما أتاح لهؤلاء التكنوقراطيين أو البرجوازيين الجدد قدرا من البذخ على حساب الغالبية العظمى من أبناء الشعب الذي كان يعيش تحت خط الفقر. غير أن فشل السياسات التنموية المتعاقبة ساهم في كشف عيوب هذه الفئة ومن ثمة مهد لبروز تناقضات اجتماعية ورفض شعبي أكثر حدة. وهو أيضا ما يمكن التوقف عنده من خلال **أحداث 05 أكتوبر 1988.**

03- أحداث أكتوبر1988 من منظور أزمات التنمية السياسية في الجزائر:

في هذا السياق يشير المحللون إلى أن فترة حكم الشاذلي عاصرت متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية على البعدين الداخلي والخارجي كانت لها أثارها على النظام السياسي الجزائري. يشيرون فيها إلى انخفاض سعر البترول، بروز سياسات الانفتاح الاقتصادي وتراكم المديونية، ناهيك عن موجات الاضطرابات الداخلية... لكن رغم كل هذه المظاهر فهناك تباين في تحديد طبيعة هذه الفترة على اعتبار أن هناك من ينظر لـــ: **بن جديد** على أنه **(أبو الديمقراطية في الجزائر)** في حين يصفه البعض الآخر **(بأبي العشرية السوداء أو الحمراء).** من ناحية أخرى فإذا كان النظام السياسي الجزائري في هذه الفترة حافظ على طبيعته التسلطية كما هي، مع عجزه في تبني سياسة تنموية تقوم على العقلانية والنجاعة في النهوض بقدرات المجتمع الجزائري، على خلفية أن **نظام حكم الشاذلي** استبدل النموذج التنموي البومديني بآخر بديل بدعوى انعدام الكفاءة والعقلانية. على الرغم من تحقيقه لقدر من العدالة [بمعنى العدالة

---

[1] – عبد الحميد الإبراهيمي، "**حالة الجزائر**"، مقال في: مجموعة من المؤلفين، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.** نفس المرجع السابق. ص 840.

[2] – نفس المرجع، ص 842.

الاجتماعية وتكافؤ الفرص]، فإنه لم ينجح في تبني نموذج يجمع بين طرفي هذه المعادلة الكفاءة من جهة والعدالة من جهة ثانية...[1] كل ذلك عجّــل بتفجير حالات غضب واضطرابات كان أولها **الربيع الأســـود** في منطقة القبائل في **20 أبريل 1980**.[2] تلتها بعد ذلك سلسلة من الاضطرابات شملت كبريات المدن الجزائرية.

لعل محاولة فهم دوافع هذه الاضطرابات التي تميزت باستخدام العنف كآلية لنقل مطالب مجتمعية محددة قد لا تكون بالضرورة الديمقراطية وصلاح الحكم لكنها تعبر عن حالات الاحتقان والقلق الشعبي تجاه حالات فساد الحكم في الجزائر وعدم توفر آليات تتيح قدرا من المشاركة الفعالة في انتقاء السياسات المناسبة للتطلعات الشعبية. فعدم توافر المؤسسات المناسبة أو عدم فعاليتها إن وجدت، يشكل عائقا أمام قدرة النظام السياسي القائم على التأقلم مع التغييرات المترتبة على حالات التعبئة الاجتماعية. وغالبا ما يلجأ النظام السياسي إلى القوة لضبط آثارها والتحكم فيها (المطالب المجتمعية) كما وكيفا، والعنف يولد العنف. وكما يرى أحد الدارسين يحصل العنف عندما تكون المؤسسات في مجتمع معين غير فاعلة في إرضاء رغبات الشعب وآماله، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من النفور السياسي.[1]

فيما يذهب **هينتغتون** إلى القول أن تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية، تنظم المشاركة السياسية، وتمنع انتشار العنف والفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة وفي اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية، وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي، والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع، والاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية، وعدالة توزيع المهمات لضمان المساواة...[2] وهي الوضعية التي كان يعاني منها النظام السياسي في الجزائر، في سبر العلاقة بين الديمقراطية. بعبارة أخرى أزمة بنيوية من خلال غياب مؤسسات سياسية شرعية وفعالة.

لذلك يذهب بعض الدارسين إلى القول بأن النظام السياسي الجزائري وقع في خضم أزمة بنيوية، على حد تعبير **المديني،** في ظل التطور النوعي للمجتمع الجزائر خلال عقدي السبعينات والثمانيات، وعجز الدولة التسلطية عن استيعاب متطلبات وحاجات المجتمع المدني للديمقراطية، وتطلع نخب جديدة

---

[1] – قيرة، نفس المرجع، ص ص110، 111.

[2] – **للمزيد من المعلومات ينظر إلى:** رابح لونيسي، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**. الجزائر: دار المعرفة 2002. ص 113. **ينظر أيضا إلى:** قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 122 .

[1] – الصبيحي، نفس المرجع السابق، ص ص 97، 98

[2] – نفس المرجع، ص 98.

للمشاركة السياسية بعد التحديات التي أفرزتها **الأزمة الاقتصادية** بعد **1985** من ناحية، وأزمة شرعية نظام الحزب الواحد المتولدة عن مرحلة ما بعد **1978**.

هذا، إذا تم التسليم بأن الفترة الأخيرة من **حكم بومدين** تكرست في ظل **شرعية شعبية** أو **شعبوية** على حد تعبير البعض، ثم الانتفاضة الشعبية في **أكتوبر 1988** من ناحية أخرى، كل هذه العوامل مجتمعة بما تشكله من خصوصيات داخلية، تؤكد على استفحال أزمة مرحلة ما بعد "**الشعبوية**" أي مرحلة الرغيف مقابل الصمت عن المطالب السياسية التي توقفت عندها الدراسة فيما سبق.

أوصلت النظام السياسي القائم آنذاك إلى طريق مسدود، أي إلى نهايته الطبيعية المتمثلة في "**إفلاس النظام**"، وتصدع المجتمع، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح عريضة من السكان، وتفاقم أزمة الدولة في ظل تناقضات حادة التي عاشها المجتمع الجزائري عشية **أحداث أكتوبر 1988**.[1] على اعتبار أن الدولة التي تنشر إيديولوجيا تجعل منها دولة العناية الإلهية لدى المواطنين ستتعب كثيرا، كما يقول أحد دارسي النظام السياسي الجزائري،... "**في تبرير مشروعيتها التوحيدية والتحديثية تحت ضغط التكاليف الاجتماعية للتحديث، والمجابهات الثقافية الناجمة منه، وتبرجز الفئات التكنوقراطية، وتكلس الأجيال السياسية، وعدم تجددها، وتناقص تأثير الخطاب الإيديولوجي الوطني في المجتمع...**"[2]

لقد جاءت **أحداث 05 أكتوبر 1988** لتعيد تشكيل علاقة الديمقراطية بالحكم في الجزائر مع إقحام البعد الديني في العملية من خلال بروز الخطاب الديني في اللعبة السياسية الجزائرية. وهذا ما يلتقي حوله العديد من دارسي النظام السياسي الجزائري، على اعتبار أن أحداث **05 أكتوبر** 1988 لم تكن تلقائية كما حاول البعض إيهام الرأي العام الجزائري والدولي بذلك بقدر ما كانت مفتعلة، وما يزكي هذا التصور ما قاله وزير الدولة الحالي ورئيس أحد أقطاب التيار الإسلامي المعتدل في الجزائر(حمس [حماس سابقا])؛ بأن أحداث أكتوبر لم تكن عملا عفويا بل هي نتيجة طبيعية لصراع داخل أجنحة السلطة نفسها، لم تفلح الأساليب التقليدية والعادية في تسوية الخلافات المطروحة وبلورة اتفاق حول مخرج لانتكاسات العملية التنموية الجزائرية يحظى بالإجماع. ما جعل الرئيس السابق الشاذلي بن جديد يسعى لوضع خصومه أمام سياسة الأمر الواقع.[3]

---

[1] – المديني، نفس المرجع السابق، ص 761.

[2] – الصبيحي، المرجع السابق، ص 134.

[3] – يوسف جحيش، **التحول الديمقراطي والإسلام السياسي في الجزائر(1989–2002)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية: فرع التنظيمات السياسية والإدارية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، دورة 2002، الجزائر، ص 109.

وهو نفس التوجه حسب بعض الدارسين الذي أيده **اللواء المتقاعد خالد نزار**. كما لا يمكن حصر هذه الأحداث في كونها تعبيرا عن أزمة داخل حزب جبهة التحرير فحسب، أو أزمة نسق سياسي. ولكنها تعبيرا عن أزمة اجتماعية عارمة شملت أقطاب عديدة متصارعة؛ فهي تعبر عن صراعات الدولة مع الحزب والمجتمع المدني من جهة والجماعات الإسلامية من جهة أخرى.

كما ترجمت حالة التناقص المجتمعي الجزائري بين أولئك المستفيدين من ريع الثروة النفطية والغازية وأولئك المحرومين منها بشكل أو بآخر، بعبارة أخرى **أحداث أكتوبر** تشكل تعبيرا عن صراع **البورجوازية الصغيرة**، التي نشأت من رحم تدخل الدولة في الاقتصاد، ومن ريع المناصب العامة في التكوين البيروقراطي الجزائري، وبين بقية الشعب الذي عانى طويلا من تكاليف عمليات التحديث دون أن يستفيد منها.[1]

فإذا كانت الشرعية الثورية الشعبوية أوجدت الغطاء الإيديولوجي للاشتراكية في الجزائر، فأن هذه الايدولوجية لم تستطع في مرحلة ما بعد البومدينية شرعنة الحكم. ونتيجة للإخفاقات العديدة كان مآل هذه الشرعية التآكل وهو ما جعل الفئات الشابة تستبدلها بشرعية جديدة هي الشرعية الدينية؛ أي تلك الشرعية الدينية شديدة التسييس. فسنوات الفشل الطويلة هي التي شكلت مشروعية الجماعات الإسلامية والخطاب الإسلامي في تعبئة الرأي العام الجزائري وفق: "**خطاب ثأري لا يؤسس لوعي جديد،**"... بقدرما يذكي نار الفتنة والحقد والكراهية والتمرد والرفض لمؤسسات وأجهزة الدولة الوطنية في الجزائر.[2]

هذه النقطة تعد مرجعا مهما في فهم التحولات اللاحقة في العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر. من منظور جهود التحول نحو الديمقراطية، وتلك الخطوات التي شكلت تهديدا للديمقراطية في حد ذاتها في الجزائر. كما سيتم التوقف عنده في المبحث الموالي. تجدر الإشارة فقط إن **أحداث 05 أكتوبر 1988** تعبيرا آخر عن أزمات التنمية السياسية في الجزائر بأبعادها المختلفة كما سبق الإشارة إلى ذلك.

04 –التحول الديمقراطي في الجزائر بين مراجعة العلاقة بين الديمقراطية والحكم، وبين تنامي الخطاب الديني الإسلاموي*:

---

(1) – نفس المرجع، ص 109.

(2) – نفس المرجع، ص 109.

* – لعل إطلاق هذه الصفة على الخطاب الديني في الجزائر **(الاسلاموي)** قد تثير حفيظة العديد من الدارسين؛ لذلك جدير بهذه الدراسة ذكر الدافع لإطلاق هذه الصفة بدل إسلامي؛ فصفة **(الإسلامي)** هي صفة لصيقة بمضامين الدين الإسلامي من كتاب وسنة وشريعة، أما اسلاموي فهي هنا

في هذا السياق تستوقف الباحث دراسة قام بها **يوسف بوعندل** حول "**الأحزاب السياسية والتحول عن التسلطية: دراسة حالة الجزائر: (Political parties and the transition from authoritarianism: the case of Algeria)**، والتي أشار فيها إلى البواعث التي جعلت النظام السياسي الجزائري يتبنى برامج الإصلاحات السياسية منها والاقتصادية على خلفية حالة الركود الاقتصادي في ظل النموذج الاقتصادي الموجه للتنمية، وعجز النظام نفسه على استيعاب الفئات الجديدة الساعية للمشاركة في الحكم والسخط الشعبي بعد انخفاض أسعار النفط وتردي الجبهة الاجتماعية ما ولد أزمة شرعية نظام الحكم والتي عبرت عنها الأحداث المأساوية في **أكتوبر 1988**، ناهيك عن تفكك الكتلة الاشتراكية الأحداث التي عاشتها العديد من الدول الإفريقية التي عرفت حالات المشابهة لحالة الجزائر كـ: **كينيا** و**ساحل العاج**. ما جعل النظام السياسي وفي سياق ضمان البقاء في السلطة يسعى إلى تبني برنامج الانفتاح السياسي بإقرار التعددية الحزبية واقتصاد السوق.[1] وذلك ما جسده **دستور1989** الذي تم تبنيه عبر استفتاء شعبي في **23 فبراير 1989**، الذي أسس لتعددية المجتمع الجزائري (سياسيا وحزبيا) ... بعبارة أخرى؛ التخلي عن اعتبار حزب جبهة التحرير الوطني الجهاز الذي تنبثق منه القيادة السياسية للدولة، وعن النهج الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي واجتماعي. فالاشتراكية لم تعد خيار النظام السياسي والحزب الواحد الذي قاد الدولة خلال عشرين سنة كاملة. علاوة على ذلك فان هذا التحول الجديد المتمثل في التوجه الذي يكرسه **دستور 1989**، من خلال إعادة تحديد دور المؤسسة العسكرية وذلك على خلاف **دستور 1976** التي سمح للجيش بالقيام بدور سياسي وإيديولوجي تعبوي على حد تعبير **يوسف بوعندل**. فـ: **دستور 1989** حدد في **المادة 24** الدور الاحترافي للجيش، والمتمثل في الدفاع عن الوطن... غير أن **خالد نزار** وزير الدفاع آنذاك أشار إلى انه من حق الرئيس أن يباشر ما يراه مناسبا في سياق تنمية البلد لكن الجيش يحتفظ بحق النقض **(Veto)** سيستعمله أن استدعت الضرورة ذلك بالتدخل في حالة ما إذا خرجت الأوضاع عن سيطرة النظام.[2]

للتعبير عن خطاب ما يصفه بعض الدارسين بالإسلام السياسي، والذي يسند عملية ممارسة الحكم إلى تعاليم الشريعة الإسلامية وفق وجهة متعصبة في ذلك.

[1]- Youcef Bouandel **, Political parties and the transition authoritarainism: the case of Algeria**. J. of Modern African studies, Combridje University press, United Kingdom. p 08.

[2] -Ibid, pp 08,09.

- **المطلب الرابع: من التحول الديمقراطي إلى انتكاس التحول نحو الديمقراطية (1989-1992).**

لعل الحديث عن التحول الديمقراطي في الجزائر كمقاربة جديدة في العلاقة بين الديمقراطية والحكم وفق ما كرسه **دستور 1989**، يكشف عن تحولات نوعية في العلاقة بين هذين المتغيريين. هذه العلاقة عند محاولة تكييفها مع ما أصبح يعرف في أدبيات التنمية السياسية المعاصرة (الرشادة السياسية)؛ من خلال المزج بين الديمقراطية والحكم يتم بناء مفهوم نموذج الحكم الراشد. والذي عرفت هذه الفترة بالذات بداية التأصيل النظري له، من خلال استخدامه من قبل المؤسسات المالية الدولية في تبرير إخفاقات الوصفات التنموية المقدمة للدول العالم الثالث على اعتبار أن العطب يكمن في المجال السياسي والإداري بهذه الدول ما يحول دون بلوغ السياسات المقترحة للأهداف المرادة منها؛ على اعتبار أنه: "... **لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية والاجتماعية بدون المرور بالمجال السياسي.**"[1]

غير أن التطرق إلى هذا الجانب من العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر سيترك للمباحث اللاحقة من هذا الفصل فيما سيكتفي هذا المطلب بفتح زاوية نقاش حول أهم عملية تحول نحو الديمقراطية في الجزائر، والنتائج التي أسفرت عنها، في ظل متغيرات معينة ميزت فترة **1989-1992**. وذلك ما يمهد للحديث لاحقا عن قضايا الحكم الراشد والديمقراطية اقتصاد السوق بكثير من الإيضاح والتحليل.

عرفت الجزائر أول تحول ديمقراطي على ضوء ما كرسه **دستور 1989** كما تم التوقف عنده. والذي لم يكن بمعزل عن تحولات كونية أخرى كانهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع الإيديولوجية الاشتراكية أمام نظيرتها الليبرالية الغربية وبروز مفاهيم جديدة حول الحكم والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان انبثقت من توجهات المدرسة الليبرالية. والتي لم تتوقف عند حد المباركة بالانتصار الغربي على الشيوعية بل ذهبت إلى تكريس هيمنة المنظور الغربي كنموذج للحكم والديمقراطية والدولة والتنمية الجديرة بأن تعمم ليس في سياق غربي فحسب أو في مجال جيو- سياسي محدد **(أوربا الشرقية)**، ولكن إلى مجتمعات غير غربية والجزائر واحدة من هذه المجتمعات، التي أصبحت بدورها تتعاطى مع مضامين الديمقراطية والحرية والتعددية في سياقها الغربي. وذلك ما يمكن استقراءه من خلال **دستور1989**، الذي كرس جملة من الضمانات والحريات وفق ما تذهب إليه مقاربة **يوسف بوعندل**

---

[1] – مما يفسر حاجة البرامج المقترحة في سياق الإصلاح الهيكلي أو (التعديل الهيكلي) إلى قيادة سياسية وإدارية تتسم بقدر من الشفافية والمسؤولية والشرعية والعقلانية. **لمزيد من المعلومات ينظر إلى:**

-Thibault Le Texier. **Quand la Banque mondiale entre en politique : Outils et incidences d'une action politique déguisée**. L'institut de la Gouvernance. Paris France. page internet- **visité le : le 22/12/2008 à 18 :00H http ://www.institut-gouvernance.org/fr/analyse/fiche-analyse-62.html/**

حول "**الأحزاب السياسية والتحول عن التسلطية**"، حيث يشير إلى أن **دستور 1989** كرس عدة حريات أهمها ما تضمنته **المادة 40** من **دستور 1989** من حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي يتم تنظيمها وفق قانون أساسي. وهو القانون الذي تم إقراره في **شهر جويلية 1989**. حيث فسح المجال لظهور عدة أحزاب كالجبهة الإسلامية للإنقاذ كما أتاح لأحزاب أخرى كانت تنشط في السرية كجبهة القوى الاشتراكية التي تعد أقدم حزب سياسي معرض للنظام السياسي في الجزائر تأسس سنة **1963*** أو الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر برئاسة الرئيس الأسبق **أحمد بن بلة**... وقد توزعت هذه الأحزاب بين أحزاب استخدمت الدين كالجبهة الإسلامية للإنقاذ، أو استخدام العناصر الثقافية والهويتية (من الهوية) أو العلمانية كحزب العمال برئاسة **لويزة حنون** أو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.[1]

ففي ظل التعددية الحزبية التي كرسها **دستور 1989** ظهرت في الجزائر ما يربو عن الخمسين حزبا سياسيا. وذلك ما جعل **يوسف بوعندل** يصف بعض هذه الأحزاب بـــ: أحزاب **الحافلات الصغيرة (Mini- bus parties)**، نظرا لكون العديد من هذه الأحزاب يتشكل فقط من الأعضاء المؤسسين وليس له قاعدة عريضة من المنخرطين والمتعاطفين؛ أي حوالي خمسة عشر عضوا بحسب الشروط القانونية التي كرسها قانون الأحزاب إذ يكفي أن يقوم شخص بجمع أسماء 15 مواطنا ليشكل حزبا سياسيا... في هذا السياق يشير إلى حزب **بن بلة (الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر)** أو حزب **بن خدة (حزب الأمة)** أو **قاصدي مرباح (الحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية)**. كما يشير **بوعندل** إلى أن هناك أحزاب ليس لديها انتشار جغرافي وطني بل هي أقرب إلى اعتبارها أحزاب جهوية كجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.[2]

تأتي هذه التحولات السياسية والدستورية لتكريس علاقة جديدة بين الديمقراطية والحكم، قائمة على أساس أول تحول ديمقراطي في ظل الدولة الجزائرية المستقلة. وبعد حالة من الفوضى والعنف (**أحداث أكتوبر1988**)، والتي يمكن اعتبارها على أنها لحظة سقوط المشروع الوطني الاشتراكي التعبوي والتسلطي وانهيار الشرعية الوطنية الثورية التي لطالما استند إليها النظام السياسي الجزائري في فرض خيارات سياسية واقتصادية محددة.[1] وهي الشرعية التي استند إليها النظام السياسي الجزائري، لما يربو

---

* تأسس **حزب جبهة القوى الاشتراكية** في ظل **أزمة 1963** في منطقة القبائل. **للمزيد من التفاصيل ينظر إلى**: قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص ص 158، 159.

[1]– Bouandel, op cit, p 09.

[2]– Bouandel, Ibid, p 09.

[1] – الصبيحي، المرجع السابق، ص ص 133، 134.

عن ربع قرن من الزمن، مشكلا القطيعة التامة بين الديمقراطية والحكم. على اعتبار الديمقراطية متغيراً ينسجم مع حاجات العملية السياسية السليمة من جهة. وضرورة تفرضها غايات التنمية السياسية الحقيقية والشاملة، التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع المختلفة وفق منطقات حقوق الإنسان بأبعادها المتعارف عليها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

لذلك يجدر بالباحث في هذا المقام التنبيه إلى ملاحظة أساسية؛ وهي أن فترة حكم الحزب الواحد، في سياق تحليل تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر، اتسمت بما يعرف بـــ: "**أزمات التنمية السياسية**"؛ حيث يمكن للدارس للنظام السياسي الجزائري التوقف عند ذلك على الرغم من أنه لا يمكن الجزم أن تلك الأزمات ظهرت بنفس الترتيب المشار إليه في الفصل الأول عند التطرق إلى موضوع التأصيل النظري للديمقراطية في العالم الثالث. فأزمة الشرعية مثلا ظلت صفة ملازمة للنظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال، أما أزمة المشاركة فتبرز بوضوح في ثلاث فترات متتالية وهي أساسا: مرحلة ما بعد مؤتمر طرابلس عشية **الاستقلال 1962** وقبل **دستور 1964**. ثم مرحلة ما بعد **جوان 1965** وما قبل **دستور 1976** وهي الفترة التي تتداخل فيها أزمة الشرعية مع أزمة المشاركة. ثم مرحلة حكم بن جديد وبخاصة في ظل الإخفاقات الاقتصادية وأحداث **أكتوبر1988**. فيما يمكن ملاحظة تفجر أزمة الهوية بوضوح من خلال تحرك ما يعرف بالحركة الثقافية البربرية في ظل **أحداث 20 أبريل 1980**، ثم في ظل التحول نحو الديمقراطية، كما سيشار إليه لاحقا، و في فترات لاحقة كذلك. كما تجدر الإشارة هنا بخصوص أزمة الهوية في الجزائر وبالذات تلك المتعلقة بالحركة البربرية أن هناك بعض المحللين يرجعون بروز أزمة الهوية في الجزائر إلى السنوات الأولى من الاستقلال، فيما يرجعها البعض الآخر إلى فترات سابقة عن قيام الدولة الجزائرية المستقلة وبالضبط إلى **سنة 1949** بإيعاز من الاستعمار الفرنسي أساسا **(سياسة فرق تسد)**.[1]

وعموما فالتعمق في تحليل مقاربة التنمية السياسية في الجزائر تتيح للباحث القدرة على فهم أزمة العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر. وهي الأزمة التي أدت وتحت ضغط الشارع حسب العديد من الدارسين **لأحداث 05 أكتوبر 1988** إلى إيجاد الأرضية الدستورية والقانونية التي تأسس لعلاقة انسجام وتكامل بين الديمقراطية كثقافة وكآليات في ممارسة الحكم، كما تم التوقف عنده في الفصل الأول، وبين الحكم كعمليات ممارسة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع وفق وجهة معينة (قد تكون الحكمة والعدل، وقد تكون التسلط والفساد). لقد جاءت الإصلاحات السياسية والقانونية المكرسة في **دستور 1989** والتي

---

[1] – رابح لونيسي، نفس المرجع، ص 114.

تبناها **الرئيس السابق بن جديد**، على الرغم من الحذر الشديد من طرف الجيش (السلطة الفعلية حسب العديد من الدارسين) تجاه هذه الإصلاحات كما تم الإشارة إلى ذلك في المطلب السابق.

لعل ذلك يجعل الباحث يتساءل حول ما إذا كانت الخطوة التي قام بها النظام السياسي باتجاه الانفتاح السياسي تعبر عن إرادة فعلية في التحول من نموذج تسلطي في الحكم إلى آخر ديمقراطي تشاركي؛ يتوفر على آليات تصون شرعية الحكم وفق منطلقات الديمقراطية وآلياتها المتجسدة في المشاركة والشفافية والفصل بين السلطات وحكم القانون، أم أن العملية لا تعدو أن تكون محاولة فوقية لاسترجاع السلم الاجتماعي والبقاء في الحكم عبر تبني شعارات الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية؟

لعل الإجابة على هذا التساؤل تشكل مقدمة مهمة لفهم علاقة الديمقراطية بالحكم في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية. ومن ثمة استنباط المنطلقات التحليلية لمسألة علاقة الديمقراطية بنموذج الحكم الراشد في الجزائر فيما بعد. مع الإشارة إلى أن جانبا مهما من الإجابة سيترك للمبحث الموالي. أما في هذه المحطة فيكفي التأكيد فقط على أن الممارسة الفعلية في الساحة السياسية الجزائرية غداة إقرار أول تحول ديمقراطي في الجزائر كشفت عن نقائص جمة، إن صح التعبير، لعل أبرزها أن عملية التحول عن التسلطية كما أطلق عليها يوسف بوعندل لم تسفر عن بناء مؤسسات سياسية شرعية وديمقراطية تقوم على منطق استدامة الممارسة الديمقراطية للحكم وفق ثقافة سياسية ديمقراطية. ولعل مقاربة **بوعندل** حول علاقة الأحزاب السياسية بالأزمة الجزائرية التي تمخضت عن توقيف المسار الانتخابي، ومن ثمة توقيف عملية التحول نحو الديمقراطية. على اعتبار أن حزب الدولة أو الحزب الواحد آنذاك والذي كان لا يزال يمارس دوره ولو من الناحية الشكلية، ينبه **بوعندل** إلى أن هذا الحزب ليس حزبا وحيدا في ممارسة السلطة فحسب ولكنه كان يراقب التطورات في ظل إصلاحات **بن جديد،** حين تم تقديم قانون الانتخابات. وقد ساهم بشكل فعلي في عملية تقسيم الدوائر الانتخابية من أجل منحه مكانة مميزة وإتاحة الفرصة له للحصول على قدر مريح من أصوات الناخبين ليحافظ على الأغلبية وهو ما يمنع وصول المعارضة للسلطة. فالجهاز البيروقراطي الذي ساهم في إعداد القانون الخاص بالانتخابات يتشكل أساسا من موظفين منتمين لحزب جبهة التحرير الوطني. ثم إن هذا الحزب استفاد من وسائل الدولة خلال **الانتخابات المحلية في جوان 1990**، ثم في **تشريعات ديسمبر 1991 (ينظر إلى الملحق رقم: 01)**. مع الإشارة إلى أن القانون الانتخابي في ظل التعددية كرس نظام الانتخاب بدورتين. وفي كلا العمليتين الانتخابيتين حازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية الأصوات.[1]

---

[1]– Bouandel, op cit, p 10.

في حين نادت بعض الأطراف في المعارضة إلى الحيلولة دون وصول إسلاميي الإنقاذ إلى السلطة من ذلك ما قاله **سعيد سعدي** رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لــ: **عباسي مدني** رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ: "لن ندعكم تصلون للحكم" في لقاء متلفز بثه التلفزيون الجزائري آنذاك في أكتوبر 1990. فيما قال أحد قياديي الإنقاذ وهو **علي بلحاج** أنه إذا فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات فإنها ستنفذ الشريعة الإسلامية، وتلغي الدستور كما ستطرد العلمانيين وتدعو لانتخابات رئاسية مسبقة. في ظل هذه المعطيات تدخلت المؤسسة العسكرية مستعملة حق النقض (**veto**)، وذلك عبر إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في دورها الأول، والضغط على **بن جديد** لتقديم استقالته وذلك ما تم فعلا.[2]

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا المبحث المتعلق بالمدخل التاريخي لتطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم يمكن التأكيد على ثلاث نقاط أساسية وهي:

01 – أن الديمقراطية كمجموع آليات لممارسة الحكم وترشيد السلطات وضمان المشاركة السياسية الحقيقية لأفراد الشعب لم ترد في أدبيات بناء الدولة الوطنية في الجزائر غداة الاستقلال وأن العلاقة بين الديمقراطية والحكم في ظل الحزب الواحد عند ئذ كانت تقوم على أساس القوة المباشرة والنفوذ ومن هو الأقدر على فرض خياراته في الحكم وليس الاحتكام للإرادة الشعبية. على الرغم من أن استقلال الجزائر جاء بعد إقرار الاقتراع العام لتقرير المصير كسلوك سياسي ديمقراطي.

02 – أن نظام الحكم في الجزائر القائم على الأحادية الحزبية وباسم الشرعية الثورية، لم يقبل بفتح المجال السياسي والاقتصادي إلا بعد جملة من الاكراهات، إن صح التعبير، لعل أبرزها إخفاق سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن تحقيق الأهداف المرجوة منها. وهو ما فجر الجبهة الاجتماعية في وجه السلطة حيث عاشت الجزائر حالات الغليان والعصيان المدني بعدما تلاشت رمزية صناع الثورة في أذهان فئات ناشئة جديدة **(شباب 05 أكتوبر 1988)**.

03 – أن النظام السياسي في تبنيه للانفتاح السياسي كان يهدف لاستيعاب التطلعات الشعبية وصيانة شرعيته السياسية عبر استبدالها بشرعية ديمقراطية، لكنه لم يفلح في إخفاء حقيقة عدم وجود إرادة حقيقية لتكريس تحول ديمقراطي حقيقي في أول امتحان لذلك من خلال عدم قبوله بالتداول الحقيقي على السلطة من خلال آلية الانتخابات التعددية الأولى من نوعها **(الدور الأول من الانتخابات التشريعية 1991/12)**، **(ينظر إلى الملحق رقم:02)**. ناهيك عن أثر الخطاب الديني الذي يصفه

---

[2]– Ibid, p 11.

العديد من المحللين بالمتطرف في رفضه للديمقراطية في حالة ما إذا وصل أقطابه (الإسلاميين) للحكم.

مثل هذه الاستنتاجات تجعل الباحث يتساءل حول حيثيات توقيف المسار الانتخابي، وإعلان ما اصطلح على تسميته بالفراغ الدستوري ثم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ووضع قادتها تحت الإقامة الجبرية إعلان حالة الطوارئ وإنشاء المجلس الأعلى للدولة... وذلك ما سيتم التوقف عنده في المبحث الموالي من خلال التطرق إلى تحليل دور سياسات التعديل الهيكلي **(الإصلاحات الاقتصادية)** والتي تنطلق هذه الدراسة من فرضية ارتباط هذه السياسات بالتحول الديمقراطي ومن ثمة إرساء أركان الحكم الراشد. والذي ينظر إليه من قبل المؤسسات المالية الدولية، والعديد من الدراسات المعاصرة على أنه ترجمة حقيقية للأنظمة الديمقراطية الحقة التي تسود في ظلها القيم الديمقراطية القائمة على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وقيم المشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.

المبحث الثاني: محددات أزمة الحكم الديمقراطية والتنمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 1998.

لعل الانطلاق من فرضية الارتباط الجوهري بين التحول الاقتصادي وفق سياسات ليبرالية، والتحول الديمقراطي ثم الحكم الراشد في حالة الجزائر. يقود إلى إبراز محددات أزمة الحكم والديمقراطية والتنمية. كمتغيرات ثلاث تستدعي من الدارس الإلمام بعموميتها وأثرها على علاقة الديمقراطية بالحكم في الجزائر في هذه الحقبة **(1989-1998)**.

وذلك ما يجعل الباحث، في هذه الدراسة ووفق المنهجية المتبعة والخطوات التحليلية الواجب التوقف عندها، يسعى لتحليل أثر سياسات التعديل الهيكلي في التحول نحو الديمقراطية وتبني فلسفة الحكم الراشد في الجزائر. من منطلق فهم عمليات إدارة النظام السياسي الجزائري للتحول الديمقراطي والتنمية والإصلاحات المرافقة لها وانعكاسات ذلك في ظل أزمة الشرعية (أزمة الحكم). لذلك سيتم التطرق في المطلب الأول إلى انتكاس التجربة الديمقراطية الأولى في الجزائر؛ من باب محاولة فهم علاقة ذلك بأزمة الحكم في الجزائر. ثم في المطلب الثاني؛ يتم التوقف عند دوافع لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية، في ظل أزمة التنمية بعد فشل السياسات المتعاقبة. فيما يتم في المطلب الثالث التوقف عند تحليل خيار العودة للمسار الديمقراطي، في ظل محددات أزمة الحكم، وأثر ذلك على العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر.

- **المطلب الأول: انتكاس التجربة الديمقراطية وتداعياتها (1989-1992).**

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الجزائر عاشت انتكاسة أول تجربة للتحول نحو الديمقراطية **(1989-1992)**. والمتزامنة أيضا مع صعوبات اقتصادية أوجدت جملة من التحديات على متخذي القرارات سواء في ظل حكومات ما قبل توقيف المسار الانتخابي أو بعد ذلك. لتـأتي المشاكـل الأمـنية بعد **(11 يناير1992)** لتزيد من تعقيد الحالة الجزائرية؛ فقد خلق ذلك أزمة جديدة في علاقة الديمقراطية بالحكم في الجزائر. والتي يبدو أن **التعديل الدستوري** في **سنة 1996** جاء كمحاولة جديدة لبعث مناخ مناسب في تكريس جودة الحكم؛ بعبارة أخرى الحكم الراشد بأبعاده المختلفة. مثل هذه القضايا وأخرى تشكل أهم العناصر التي سيتم التوقف عندها في هذا المبحث وفق مقاربة محددات الأزمة الجزائرية بأبعادها السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية. في هذا السياق يمكن التساؤل حول ما إذا كانت كيفيات إدارة النظام السياسي الجزائري للأزمة التي تبنتها الحكومات الجزائرية في هذه الفترة **(1993-1998)**: تشكل امتدادا لسياسات الدمقرطة وحرية السوق والحكم الراشد القائمة على تعميق الديمقراطية وتجسيد الحكم الراشد في كنف دولة الحق والقانون واقتصاد السوق؟

إذ تتعلق انتكاسة التجربة الديمقراطية في الجزائر بالنتيجة التي انتهت إليها عملية التحول الديمقراطي التي تم إقرارها في **دستور 1989**، وذلك من خلال توقيف المسار الانتخابي واستقالة رئيس الجمهورية وحل **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** وحالة الانفلات الأمني الذي أعقب ذلك ثم إعلان حالات الحصار فحالة الطوارئ، هذا من جهة. ومن جهة ثانية؛ الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ **1985** والتي لم تفلح السياسات المتعاقبة للإصلاح في تجاوزها، علاوة على إقرار التحول نحو اقتصاد السوق الذي وجدت الجزائر نفسها وجها لوجه فيه مع سياسات جديدة وإصلاحات نوعية لكن بتكاليف جد مكلفة على الجبهة الاجتماعية.

01 -إلغاء المسار الانتخابي؛ انقلاب على الديمقراطية أم انقلاب لحماية الديمقراطية؟

لقد تباينت الرؤى حول مسألة قيام الجيش بتوقيف المسار الانتخابي ودفع **الشاذلي بن جديد** للاستقالة، على اعتبار أنّ هناك من كان يتمسك بالديمقراطية، بعبارة أخرى إذا كان الإسلاميون يمثلون حقا الأغلبية، فليس هناك ما يدعو لتوقيف المسار ولو كان الثمن قيام جمهورية الإسلامية.[1] وحسب هذا التصور الذي تشكل **جبهة القوى الاشتراكية** أحد أقطابه، فالإسلاميون أو الأصوليون لا يمتلكون مشروعا

[1] – عبد الكريم معوش، **معيقات التحول الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر 1989-1999**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية: جامعة باتنة. ص 127.

اجتماعيا وثقافيا حقيقيا ولن تكون لهم القدرة والكفاءة على إدارة شؤون البلاد وبذلك سيخضعون للتناوب في أول انتخابات قادمة...[2]

وبين اتجاه لا يثق في الإسلاميين وبالتالي فلا يعتقد بأن الديمقراطية ستستمر مع وصول **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** للسلطة، إذ ستطغى في الغد الديكتاتورية المتعصبة على المجتمع الجزائري، وذلك ما يعني ضرورة رفض مبدأ التناوب الذي يهدد الديمقراطية. وهو ما أرسى الاعتقاد بأنّ إقدام المؤسسة العسكرية على توقيف المسار الانتخابي كان بمثابة الرد على مشروع مضاد للديمقراطية، بفسخ العقد نفسه الذي تم الالتفاف حوله بناء على ترتيبات **دستور 1989**، وقد سبق أن توقفت هذه الدراسة عند ذلك في نهاية المبحث السابق.

فالموقف الذي تبنته المؤسسة العسكرية هو رد فعل لحماية التجربة الديمقراطية من الشمولية الإسلامية.[1] وبالتالي شكلت التهديدات المسبقة للديمقراطية في الجزائر من قبل الإسلاميين ذريعة للسلطة في توقيف المسار الديمقراطي. والتي يمكن التعبير عنها في هذه المقاربة حول تحليل علاقة الديمقراطية بالحكم بأزمة الديمقراطية والحكم في الجزائر.

02 -إضفاء الشرعية السياسية على النظام السياسي عبر تبني خطاب الديمقراطية:

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأطراف التي قادت البلد في الفترة بين: **(1989-1992)**؛ هم رجال الأمس، الذين حاولوا بكل ما في وسعهم أن يتأقلموا ويتكيفوا مع التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر. هؤلاء الأشخاص عملوا بوفاء وإخلاص في ظل النظام الأحادي ودافعوا عن الاشتراكية كإيديولوجية للدولة، وحزب جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد، هذه الحقيقة حالت دون إضفاء نوع من المصداقية والشرعية على إرادة التغيير التي تم تبنيها في ظل التعددية، بل بلغ الأمر إلى حد التشكيك في رغبة التغيير لدى النظام السياسي. وهذا بالتحديد ما يذهب إليه أحد الدارسين للتحول الديمقراطي في الجزائر. حين يشير إلى أنه لم تكن لدى سلطة الدولة إرادة حقيقية لانفتاح ديمقراطي حقيقي، يمكن أن يكفل تحقيق مكاسب ديمقراطية حقيقية ودائمة في جو من النزاهة، والطمأنينة والعقلانية الدستورية المشروعة. كما يؤكد "**عدي الهواري**" أن الفريق السياسي في أجهزة القيادة الرسمية وغير الرسمية

---

[2] – نفس المرجع، ص 128. __نقلا عن__:

Ait Ahmed__, l'élection d'avril arrive enfin de parcourir une stratégie qui à échoué__ : visité le : 13/05/2009 à 16 :00, sur :

http://www.algeria-watch.de/farticle/presid92.htm/

[1] – معوش، نفس المرجع ، ص 128.

أيضا، كان على دراية بحجم القطيعة الحاصلة بين الدولة والمجتمع، وحاول عبر "**الدمقرطة**" أو إعادة تهيئة النظام **(Réaménagement du Régime)** بهدف رسكلته ضمن سلطة جديدة تستند إلى شرعية سياسية ودستورية جديدة؛[1]أي تجديد شرعية النظام، بالاستناد إلى التحول الديمقراطي. وبالتالي إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة عبر الانتخابات، وإشراك بعض القوى بعدما كانت مغمورة تحت طائلة الأحادية،* وذلك ما يسمح بإعادة التموقع، ويضمن استمرارية النظام، ومن ثمة بقاء النخبة السياسية الحاكمة في السلطة بشكل شرعي.

هذا التصور يزكي الافتراض الذي يرى أن صدور **دستور 1989**، لم يكن سوى أداة في يد نظام الحكم الأحادي لإعادة استخلاف نفسه وصياغة شرعيته وفق منطلقات جديدة، وثوب جديد، لتكن الديمقراطية والتعددية الحزبية سياسيا واقتصاد السوق اقتصاديا.

لعل ذلك ما يجعل الدارس لعلاقة الديمقراطية بالحكم في الجزائر ينطلق من تصور مختلف للعملية السياسية الجزائرية في هاته الحقبة يتمثل في إفساح المجال أمام طرح متقدم من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي: كيف تخلف السلطة نفسها؟

إنّ الإجابة هنا تكمن في المقاربة التي تتحدث عن تزييف الديمقراطية؛ من هذه الزاوية فالتجربة الجزائرية وعلى غرار تجارب عربية أخرى يشكل الحل الديمقراطي في أحسن الأحوال، حل مشكلات السلطة وليس المجتمع. فالمراد من تجربة التحول الديمقراطي وفق هذا التصور هو تجديد شرعية الأنظمة القائمة عن طريق توسيع قاعدتها بالمؤيدين لها أو بالأثرياء الجدد، والذين قد تصلب عودهم كما يشير إلى ذلك **رضوان السيد**، ويرغبون مشاركة السلطة السياسية في امتصاص المجتمع.[2]

والتجربة الجزائرية خلال السنوات الطويلة بعد الاستقلال أفرزت ما تم الإشارة إليه في هذه الدراسة بالتكنوقراط أو رأسماليي الدولة؛ طبقة برجوازية صغيرة من أولئك الذين استفادوا من عملهم الطويل داخل نظام يستغل ثروة الأمة لحساب نافذين فيه، حيث تصبح المناصب العليا، أهم مصدر الثراء في الدولة التعبوية الاشتراكية، التي يستشري فيها الفساد الإداري والحكومي. ومن ثمة فتبني الديمقراطية

---

[1] – محمود، بلحيمر.المرجع السابق. ص53.

* وأفسح المجال لتشكيلها، وتنظيمها خاصة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، أو بعض هياكل المجتمع المدني فبعدما فسح المجال لإنشاء الأحزاب والجمعيات، شُرع في عمليات التقنين لتنظيمها من خلال قانون الأحزاب والجمعيات.

[2] – عبد النور، بن عنتر.**الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي**. المستقبل العربي. السنة: 2001، العدد: 11. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 13.

يظل شكليا وليس فعليا، حسب **بن عنتر عبد النور**، ما يعني أن هناك سلوك فعلي وحيد وهو التلاعب، ليس بالبنى الدستورية فحسب ولكن بالإرادة الشعبية أيضا.[1]

وعملية تزييف الديمقراطية هذه تعد أهم عامل يغذي أزمة الديمقراطية والحكم في الجزائر. فالسلطة في الجزائر لما جنحت للحل الديمقراطي كان في قصدها أن تتعامل مع الأحزاب السياسية الجديدة وفقا لشرطين جوهريين[2]:

- **أولا: أن لا تتحصل القوى المعارضة على الأغلبية مهما كان الثمن**، فحين استفحل التهديد لاحتكار النخبة الحاكمة للسلطة من قبل قوى معارضة معينة (إسلامية بالأساس) أقدمت المؤسسة العسكرية (السلطة الفعلية في البلاد) على توقيف المسار الانتخابي في **11 جانفي 1992**.
- **ثانيا: أن لا يسمح بتشكيل معارضة برلمانية قوية للحكومة**، وإن حصل فالدستور الجزائري لسنة **1989** أو المعدل في **1996**، حدد آليات تحد من صلاحيات السلطة التشريعية وهو ما يسمح لهيمنة الجهاز التنفيذي.

فالإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية لم تكن وفق هذا التصور سوى عملية جراحية "تجميلية" يراد منها تجديد شرعية النظام السياسي للتكيف مع منطلقات سياسية واقتصادية مختلفة عما كان سائدا قبل **أكتوبر 1988**. وذلك ما سيأتي إبرازه بالتفصيل عند الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية فيما بعد.

من هذه الزاوية يتوقف الباحث عند حقيقة التفاف النخبة المنتفذة في السلطة على التجربة الديمقراطية في الجزائر، وإفراغها من محتواها... لعل ذلك ما جعل العديد من الدارسين يتحدثون عن تشوه هذه التجربة بفعل حالات الترتيب المسبق للانقلاب على الديمقراطية أو بحكم طبيعة المعارضة المشوهة كذلك.[3] إذ لا يخفى على أي دارس لطبيعة الخطاب الذي تمحورت حوله توجهات المعارضة السياسية في الجزائر بين خطاب ديني يعتبر الديمقراطية كفرا، والذين يختلفون معه زنادقة وغير مرغوب فيهم وبين خطاب علماني نخبوي، يدرك ضعف وعاءه الانتخابي لذلك فهو في مركز ضعيف أمام خطاب ديني قوي لا يحتاج لتنظير سياسي كبير؛ بقدر ما يعتمد على التعبئة الجماهيرية حول الدين لا حول السياسة وذلك ما جعل **غازي حيدوسي** يصف نظامه التعبوي بجهاز الجوامع، حين يقول: "**جهاز الجوامع**

---

[1] – نفس المرجع، ص 13.

[2] – نفس المرجع، ص ص 13، 14.

[3] – بن عنتر، نفس المرجع، ص 14.

أكثر حداثة، أقل بيروقراطية، وأشد فعالية، الرأي العام يفهم لغته، حتى وإن كان يدرك... أن البديل... مازال بعيدا عن الوضوح... الرهان هو السيطرة على قواعد اللعبة، وليس السيطرة على موقع نسبي في الحكومات أو الجمعيات الوطنية المقبلة." هذه الحقيقة مكنت هذا الحزب من السيطرة على **856 بلدية** و**32 مجلسا ولائيا**. ما جعله يطالب بالإسراع في المسار الانتخابي بما في ذلك انتخابات رئاسية مسبقة تم التعبير عن ذلك من خلال مسيرات احتجاجية عارمة تجاوز عدد المشاركين في البعض منها **100 ألف شخص**...[1]

فالتجربة الديمقراطية الجزائرية وعلى غرار التجارب العربية الأخرى أدت إلى تلغيم الحياة السياسية وتشويهها، فيما ظلت الدولة التسلطية في منأى عن التغيير... وهو ما يعني أن النظام يكون قد أراد من خلال التحول الديمقراطي إجراء بعض التحسينات الخارجية أو نهج الترقيع السياسي الذي يسمح له بالتمظهر بمظهر ديمقراطي؛ كإيجاد برلمان منبثق عن انتخابات توصف بأنها حرة ونزيهة... وذلك ما يؤسس لديمقراطية الواجهة[2]، التي سيتوقف عندها هذا البحث طويلا في سياق تحليل علاقة الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر في الخطوات اللاحقة.

- **المطلب الثاني: الدوافع التي جعلت الجزائر تتبنى خيار اللجوء إلى مؤسسات المالية الدولية.**

سبقت الإشارة سواء الفصل الأول أو في بداية هذا الفصل، إلى دور المؤسسات المالية الدولية في فرض نمط معين من الإصلاحات تصب في اتجاه تبني النمط الليبرالي اقتصاديا، والديمقراطي سياسيا واجتماعيا. في نفس الوقت الذي برز فيه نموذج الحكم الراشد مع بداية التسعينات. في هذا المطلب سيتم التوقف عند أثر الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد **دستور 1989**، ودور هذه المؤسسات في ذلك، انطلاقا من الظروف العامة التي دفعت بالجزائر للاستعانة بهذه المؤسسات، بعد فشل السياسات التنموية المتعاقبة التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال.

لعل الملاحظة الأساسية التي يمكن أن يتوقف عندها الباحث من خلال النقاط السابقة أن سوء الحكم والفساد وفشل سياسات التنمية المتعاقبة كما تم ملاحظة ذلك في التجربة الجزائرية، شكلت المنطلق للحديث عن دور المؤسسات المالية الدولية بأبعاده المختلفة. بهذا الصدد يبدو من الضروري التوقف عند

---

[1] – محمود بلحيمر، نفس المرجع السابق، ص 55.

[2] – بن عنتر، نفس المرجع، ص 14.

أهم الأسباب الدافعة لسعي السلطة السياسية في الجزائر للتقرب من المؤسسات المالية الدولية في اقتراح سبل الحلول للمشاكل الاقتصادية والتنموية التي تعاني منها الجزائر.

لقد أدى انخفاض سعر البترول سنة **1986** الذي كان يمثل **98%** من صادرات الجزائر، إلى جانب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إلى إحداث تعقيدات مالية وهيكلية في الاقتصاد الجزائري. في الوقت الذي تتخبط فيه الجزائر من مشاكل تتعلق بسوء إدارة الاقتصاد الوطني كما سبق الإشارة، ومحاولة الدولة تبني سياسات استعجاليه لمجابهة الأزمة الاقتصادية والهيكلية التي عصفت بالمؤسسات العمومية وأصبحت تهدد القدرة الشرائية للمواطن والعمالة على حد سواء.*

من زاوية ثانية تدارك صناع القرار الجزائريين للوضعية يتضح من خلال اللجوء إلى الاقتراض عبر قروض قصيرة المدى للإسراع في تصحيح الاختلالات الظرفية للاقتصاد الوطني. غير أن هذه القروض ذات معدلات فائدة مرتفعة زادت الأمر تعقيدا؛ بعبارة أخرى سارعت للإيقاع بالجزائر في فخ العجز عن التسديد في ظل واقع صعب تبرز تجلياته في اقتصاد هش قائم على الريع النفطي وانعدام أرصدة مالية احتياطية. وهو ما جعل الجزائر حسب العديد من الدارسين تتقرب من المؤسسات المالية الدولية على الرغم من تباين الآراء حول هذا المسعى حينها بين مؤيد لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وبين من اعتبر هذه الخطوة تشكل إهانة لكرامة وسيادة الدولة الجزائرية الفتية. والتقرب من المؤسسات المالية الدولية يعني خوض غمار مفاوضات مريرة من أجل الخروج من مأزق عجز ميزان المدفوعات، بسبب انخفاض إيرادات الصادرات من جهة، وارتفاع خدمة الديون الخارجية. ومن جهة أخرى فالمفاوضات بهذا الصدد تعني إعادة تشكيل بنية الديون وفق سياسة إعادة تمويل الديون من خلال تبني شكل جديد للديون يتناسب وواقع الإمكانات المالية للجزائر؛ أي تقليص حجم خدمة الدين عن طريق تمديد آجال التسديد إلى فترة أطول من تلك المحددة في العقد الأصلي.(1)

---

* لقد كان السعر المتوسط للبرميل الواحد عام **1986** يقدر بـــ16.5 دولار أمريكي مقابل **27.7** دولار أمريكي سنة **1985** بعيد بـــ 34 دولار أمريكي في عام **1982** هذا من جهة ومن جهة ثانية أعيد تقييم قيمة الدينار من خلال خفضها على ما كانت عليه قبل أزمة **1986** ... فلشراء 01 دولار أمريكي كان لابد من **4.983** دينار جزائري عام **1984** ليصل إلى **5.028** دينار عام **1985** ثم إلى **4.702** دينار عام **1986**، في ظل شيوع الاقتصاد الفوضوي وبداية مظاهر ندرة المواد الغذائية والسلع واسعة الاستهلاك. كنتيجة عن قرار الحكومة الجزائرية خفض وارداتها في محاولة لتعديل حالة الحسابات الخارجية والتي انخفضت في العام **1987** إلى حدود **6.400** مليون سنتيم بنسبة 31% مقارنة بسنة **1984** وبنسبة 25% بالنسبة للعام **1985** و**19%** مقارنة بسنة **1986**... **ينظر إلى**:

Mourad Benachenhou, **Réforme Economique dette et démocratie**; Alger : Algérie, Echcharifa ; 1992, pp 57, 59.

(1) – النذير قمرة، **سياسات الخصخصة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية جامعة الجزائر: أوت 2001. ص129 .

هذه الحالة الحرجة بالنسبة للجزائر والمتمثلة في العجز عن تسديد الديون يجعل العملاء أي الدول المدينة تشكك في قدرة الجزائر على التسديد، في ظل غياب إستراتيجية ملائمة ومحكمة لتسيير هذه القروض واستغلالها وفق تصورات المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن الخلل يكمن في سوء التسيير وإدارة التنمية في دول العالم الثالث والجزائر بطبيعة الحال حسب ما تم التوقف عنده في تحليل **ثيبولت لو تاكسييه (Thibault le Texier)**.[2] والحصول على مساعدات من قبل هذه المؤسسات يعني الدخول في مفاوضات مريرة من أجل الاتفاق على جملة من الأسس والمحاور الإصلاحية أي المجالات التي ستشملها عمليات إعادة الهيكلة أو الإصلاح بعدما كان هناك من يرى أن الدولة التي تسعى للحصول على قروض من هذه المؤسسات هي دولة عاجزة على تسيير أمورها وفاقدة لسيادتها وأن الحلول المقترحة من قبل هذه الهيئات هي حلول في معظمها مرة، كما أن الدولة التي تلجأ لهذه المؤسسات تكون في موقع ضعف في مفاوضات تشمل تنفيذ وصفة من **الإصلاحات** و**التعديلات** (**REFORMES et AJUSTESMENT**)،[3] وهذه الوصفة هي عبارة عن شروط مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في شكل ضمانات سياسية واقتصادية وتنظيمية كما سيأتي توضيحه في ثنايا هذا المبحث بالنسبة لحالة الجزائر في سياق الحديث عن علاقة التعديل الهيكلي بالإصلاحات السياسية والدستورية المكرسة في **دستور 1989** ثم التعديل الدستوري لسنة **1996**.

يشير أحد الدارسين لمشوار الخصخصة والتعديل الهيكلي في الجزائر إلى أنه وعلى الرغم من التوجه السائد للنظام السياسي بمقتضى **ميثاق 1986** نحو تبني النهج الاشتراكي للدولة والحزب. غير أن الإصلاحات التي كان يزمع تجسيدها من قبل متخذي القرارات في الجزائر أخذت منحى آخر من منطلق قيام الأمين العام للرئاسة والذي أصبح رئيسا للحكومة فيما بعد **السيد مولود حمروش** بتشكيل فريق عمل يشتغل على وضع خطة من أجل تكريس حرية التسيير الاقتصادي، والذي بدأ عمله فعليا **(**فريق العمل**)** بداية من **سنة 1988**. وهي السنة التي عرفت أحداثا دامية نتيجة غضب الشارع، الذي دعا إلى التخلي عن الأحادية وتبني الليبرالية. حيث شرع في مشاورات مع البنك العالمي للتهيئة والتعمير من أجل الحصول على قروض تسخر لتكريس تعديل هيكلي لعدة قطاعات من الاقتصاد الوطني...[1]

وعلى الرغم من تداعيات أحداث **أكتوبر1988** على النظام السياسي فأن المشاكل المالية والاقتصادية ظلت تروح مكانها. وأصبح من المتعذر حسب العديد من الدارسين الحصول على قروض

---

[2]– Thibault, op cit, p internet.

[3] – النذير قمرة، نفس المرجع، ص 129 .

[1] – قمرة النذير، نفس المرجع السابق، ص 130

خارجية بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية التي يتخبط فيها البلد، ناهيك عن كون القروض المحصل عليها ذات مدة قصيرة بمعدلات فائدة كبيرة، كما سبق الإشارة إلى ذلك. في ظل هذه الظروف يطلب وزير المالية الجزائري آنذاك من البنك العالمي مساعدة مالية مستعجلة في شكل قروض قصد مباشرة مخططات التعديل المشار إليها، وأن الجزائر مستعدة للدخول في مفاوضات مع هذه المؤسسات لقاء تغيير سياستها الاقتصادية والمالية. وفعلا حصلت الجزائر على قرضين متتاليين من هذه المؤسسة كمساعدة مالية مستعجلة خصص القرض الأول من أجل التعديل في القطاع الزراعي أما الثاني فقد تم تخصيصه للقطاع الصناعي.

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن المساعدات المالية التي تقدم من طرف هذه المؤسسات تتم بموافقة الدائنين. وتكون سواء لإعادة التمويل أو لإعادة الجدولة واعتمدت الجزائر على هذه المساعدات من منطلق إعادة التمويل على اعتبار أن الأزمة التي عرفتها الجزائر كان يعتقد أنها أزمة ظرفية نتيجة انخفاض أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وأنه بمجرد ما ترتفع أسعار البترول وترتفع قيمة الدولار الأمريكي تعود الأمور إلى حالها. [2]

من جهة أخرى، بعد أحداث **أكتوبر 1988**، قدر عجز الموازنة العامة بـــ: **80 مليون دولار** بفعل تطورات الأزمة الاقتصادية. وذلك ما جعل الجزائر تدخل في مفاوضات مباشرة مع صندوق النقد الدولي انتهت في شهر جوان **(جوان 1989)** وحصلت الجزائر بمقتضاها على قروض بمقيمة **600 مليون دولار** ذات معدل فائدة منخفض ولأجل طويل، وكانت هذه المساعدات مرهونة بتطبيق الجزائر لإصلاحات اقتصادية، وقد كانت هذه المفاوضات وما انجر عنها في سرية تامة. في الوقت الذي انخفضت فيه إيرادات الصادرات عما كانت عليه **سنة 1981** بنسبة **12%** فيما ارتفعت خدمة الديون إلى **78.2%** تدفع من إيرادات الجزائر. [1]

عند هذا الحد يمكن القول أن بداية المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بدأت **سنة 1989** بهدف الحصول على إعانات مالية تسمح بتغطية جزء من الحاجيات التمويلية الخارجية للدولة الجزائرية، في ظل سياسة اقتصادية مالية تم تبنيها آنذاك تحت طائلة الإصلاحات. غير أنه لا يمكن إغفال الطابع الفوضوي لاقتصاد السوق الذي تم إقحامه في أدبيات الإصلاح المراد تجسيده في الجزائر.[2]

---

[2] – نفس المرجع، ص 130.

[1] – النذير قمرة. نفس المرجع. ص 131.

[2] – نفس المرجع. ص 132.

لأن تجسيد سياسة الإصلاح الهادف إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حالة متدهورة إلى حالة أفضل تتميز بالأداء والفعالية في الإنتاج والتسيير قصد تحسين مستوى العام للاقتصاد، يتطلب سياسة رشيدة. بينما يمكن ملاحظة أن هذه الإصلاحات كرست في مجملها نموذج اقتصاد يتميز بالمبادرة الجريئة وفق بعض الدارسين، وبالتالي الحاجة الماسة إلى مساعدات مالية وتقنية من المؤسسات المالية الدولية من أجل تفعيل مختلف عناصر الاقتصاد الوطني. كما لا يمكن إغفال حقيقة أن هذه الإصلاحات تستدعي إحداث تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ بحيث تشمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية، وحرية اقتصادية. وهو ما يؤدي إلى تغيير سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج. والمؤسسات المالية الدولية في تبنيها لهذا المنحى (الإصلاح عبر اللبرلة والدمقرطة) أخذت على عاتقها نوعين من الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؛ إحداهما لآجال قصيرة، وفق ما يسمى بسياسات التثبيت الاقتصادي. والثانية لآجال المتوسطة والطويلة، يطلق عليها سياسات التصحيح الهيكلي أو التعديل الهيكلي. كما تجدر الإشارة إلى أن الصندوق النقد الدولي قد عقد مع الحكومات الجزائرية عدة برامج للتثبيت الاقتصادي منذ بداية السبعينات منها على سبيل الذكر:**1977، 1978، 1989، 1993**. وقد صاحب تطبيق هذا البرامج عدة آثار اقتصادية واجتماعية.[1]

إن ارتباط الإصلاح الاقتصادي بتكريس إصلاحات سياسية وفق توجه المؤسسات المالية الدولية التي تسعى الجزائر إلى استفادة من مساعداتها المالية والفنية في إصلاح الاقتصاد الوطني والتحول نحو اقتصاد السوق يكشف عن متغير جديد في علاقة الحكم بالديمقراطية في الجزائر؛ ألا وهو تكريس الليبرالية الاقتصادية وما ينجر عنها من تحول في المجالات الاجتماعية والثقافية في حياة الجزائريين. وذلك ما يجعل الباحث يتوقف عن ملاحظة أساسية تتمثل في كون عملية الاصلاح الاقتصادي جزء من عملية إصلاح الدولة والحكم ومراجعة علاقات ذلك بالديمقراطية في سياق تجسيد الحكم الراشد. حيث تغدو الديمقراطية القاعدة الصلبة لتجسيد الحكم الراشد كونها تتضمن جل الآليات والميكانزمات التي يتطلبها الحكم الراشد كمفهوم وفلسفة درجت الأدبيات المعاصرة للمؤسسات المالية الدولية والدول الغربية على الدعوة لها والتبشير بها في سياق ما يعرف بانتصار الليبرالية الغربية.

01 -الدافع إلى تبني سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر:

---

[1] – مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر: برنامج وآثار**. مقال في مجلة علوم إنسانية. العدد: 18 السنة: الثانية. فبراير 2005. موقع الانترنات: يوم: 2009/03/15. الساعة 17:00 H. **http:// www.uluminsania.net/**

لعل البحث في جزئيات سياسات التعديل الهيكلي من منطلق كونها سياسات عامة تم تبنيها في سياق تكريس إصلاحات اقتصادية ومالية، تنسجم مع الإصلاحات السياسية والدستورية المكرسة جاءت نتيجة لتفاقم المديونية الخارجية، وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض النمو، تعطيل الإنتاج، زيادة البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية...). حيث يتضح دافع لجوء الجزائر إلى هيئة الصندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه. غير أن مدة مختلف الاتفاقيات كانت على المدى القصير، كما تم التوقف عند ذلك، لم تأتي بثمارها المرجوة في تحقيق استقرار اقتصادي رغم تحقيق بعض المكاسب كتحرير الأسعار الخاصة ببعض فروع النشاط الاقتصادي، في سياسة امتدت إلى غاية **جويلية 1992** وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطية والكمالية وإصدار بعض التشريعات الخاصة والمنظمة للتجارة الخارجية والداخلية، وحركة رؤوس الأموال، وتنظيم الجمارك وتشجيع الاستثمار الخارجي، وفتح المنافسة الأجنبية في مجال قطاع المحروقات. إلا أن ابتداء من **سنة 1992** بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـــ: **02%** من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت **05%** من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة **1992-1993**،[1] مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة، ومنها تغيير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي **21.2 %** كما أن نسبة البطالة وصلت إلى **23.2%**، وقد ساهم الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات في إحداث آثار على ميزان المدفوعات، لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات مما زاد من أعباء الديون الخارجية وخدمة هذه الديون التي بلغت نسبتها **86% سنة 1993** بعدما كانت عند حدود **76%** في **سنة 1992**. مثل هذه الدوافع جعلت الجزائر تستنجد بصندوق النقد الدولي وتقبل الرضوخ مرة أخرى لشروطه على أن تكون الاتفاقية بشرطين: الأول ومدته الزمنية سنة في إطار الاتفاق الثالث للاستقرار الاقتصادي أو ما يسمى بالتثبيت الاقتصادي والاتفاق الثاني ومدته أطول في إطار سياسة التعديل الهيكلي حيث وضعت الجزائر إستراتيجية تمثلت في تحقيق التوازنات داخليا وخارجيا برفع نمو الناتج الداخلي الخام بين **03%** و**06%** خلال **سنة 1994-1995** قصد تخفيض معدل التضخم باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها. وترسيخ قواعد اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، مع تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، بما فيها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وإعادة تحديد دور الدولة وإعطاء أولوية لبعض

---

[1] – مدني بن شهرة، نفس المرجع.

القطاعات، مع الإسراع في وتيرة الإصلاحات، وتحرير التجارة الخارجية، وتنويع الصادرات خارج مجال قطاع المحروقات.[2]

في ظل هذه المعطيات وافق صندوق النقد الدولي على السياسة المعتمدة من طرف الجزائر بمنح مساعدة مالية تقدر **بـــ: 731.5 مليون دولار** كحقوق سحب خاصة، وتخصيص أكثر من مليار لدعم برنامج التعديل الهيكلي. وهو ما جعل الجزائر تسترجع ثقة المؤسسات المالية العالمية، بإبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة ديونها حسب جدول زمني يبدأ في **سبتمبر 1994** وينتهي في **مارس 1995**.[1]

بينما الوصفة المقدمة للجزائر والمندرجة ضمن الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي في **ماي 1995** من أجل إعادة التوازنات ورفع معدلات النمو مع تخفيض معدلات التضخم في إطار برنامج نموذجي سمح للجزائر الاستفادة من قرض **بـــ: 1.70 مليار دولار** من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط. يتم تسديدها على مدى عشر **(10)** سنوات، مع الإعفاء لمدة خمس **(05)** سنوات من الفائدة. وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة في تطبيق سياسات تسعى لتصحيح الاختلالات الموجودة وفق منظور ليبرالي للاقتصاد، والسياسة.[2]

وقد تزامن ذلك مع تزايد الأصوات المنادية إلى تكريس تنمية حقيقية اقتصاديا واجتماعيا من منطلق إصلاح الحكم ومكافحة الفساد، وتوفير المناخ المناسب لتكريس المشاركة والشفافية والمساءلة.

02- آثار سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر

إذا كانت الغاية من سياسات التعديل الهيكلي هي تصليح الاختلالات الاقتصادية المختلفة من أجل النهوض بسياسة التنمية الاقتصادية، والإقلاع الاقتصادي، فإنّ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لمدة أربع سنوات في الجزائر قدم سياسة اقتصادية جيدة، فإنه لم يعط سياسة تنموية دائمة حيث كانت نتائج ذلك تتجلى في جملة من المتغيرات الأساسية ذات الصلة بالأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. فبخصوص الخوصصة مثلا، أظهرت العديد من الدراسات أن نجاح خوصصة المؤسسات المحلية العمومية التي تم حلها بين **1994** و**1996** يكاد يكون منعدما؛ حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية **8 ماي 1998** إلى أقل من **05%** أي من بين **2715** نشاطا اقتصاديا لم تتحقق سوى **116** عملية

---

[2] – مدني بن شهرة، نفس المرجع. ص انترنات

[1] – نفس المرجع.

[2] – مدني بن شهرة، نفس المرجع. ص انترنات

خوصصة. فيما تم حل **825** مؤسسة منها **696** أصبح ملك للعمال على حساب **1323** مؤسسة عمومية محلية، ... أما المؤسسات العمومية الاقتصادية فلم يتم خوصصتها، والتي كانت تقدر بـــ: **350** مؤسسة في هذه الفترة باستثناء **مؤسسة (رياض سطيف)** التي فتح رأسمالها للمستثمرين الخواص.[1]

هذه المعطيات تبرز بوضوح أن عملية الخوصصة عرفت تأخرا كبيرا قد يكون ناجما عن عدم اهتمام المتعاملين الخواص بهذه المؤسسات المحلية لعدم توفرها على ممتلكات مادية قابلة للتطوير، أو الاستثمار فيها مستقبلا. أما بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد قدرت في سنة **1998** بحوالي **176650** مؤسسة منها **50%** تنشط في قطاع الصناعة، و**18%** في قطاع الخدمات، و**24%** في قطاع البناء والأشغال العمومية والري. يذكر أن مساهمات هذه المؤسسة في الإنتاج الوطني الخام تجاوز **20%** في نفس الفترة.[2]

غير أن عمليات الخوصصة التي يتم الحديث عنها أو حل بعض المؤسسات العمومية نجم عنه تسريح أفواج كبيرة من العمال، وهو ما أدى إلى أثار وخيمة على الجبهة الاجتماعية؛ من خلال انتشار البطالة، وتزايد حدة الفقر. فقد ساعد تدهور قطاع التشغيل، وغياب تحسين ظروف المعيشة، وتطبيق سياسات التثبيت والإنعاش الاقتصادي من زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة والزيادة المحتشمة في الأجور خاصة للأجراء العموميين، وتدهور المداخيل، وانعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية. كل ذلك أدى إلى توسع ظاهرة الفقر التي عرفت تطورا خطيا سريعا خلال عشرية كاملة تمتد من **1988** إلى غاية **1998**. بدليل تسجيل نسبة **14%** من المجتمع يعيشون تحت مستوى الفقر، حسب بعض الدارسين، منها نسبة **70%** تعيش في الأرياف. وقد ارتبط الفقر بضعف مستوى التعليم والتمدرس أي **60%** من الفقراء ليس لأرباب عائلتهم أي مستوى تعليمي. أما البطالة فهي كظاهرة مزمنة مرتفعة لدى شريحة الفقراء، حيث قاربت **44%** في المناطق الحضرية و**35%** في المناطق الريفية. وهو ما يجعل من البطالة أحد أهم مقاييس الفقر في الجزائر حسب الباحث **مدني بن شهرة**، وهو الباحث الذي ربط هذه الانعكاسات بعمليات إعادة تحديد النفقات العمومية وضعف أداء وفعالية بعض الخدمات الاجتماعية. مما أدى إلى ظهور الفوارق بين الوسط الحضري والوسط الريفي نتج عنه زيادة عدد الفقراء، كما أن تخفيض نفقات الاستغلال ونفقات التجهيز انعكست عنها آثار سلبية على المديين المتوسط والطويل، وعلى ظروف معيشة الفقراء .[1]

---

[1] – نفس المرجع.

[2] – نفس المرجع.

[1] - مدني بن شهرة، نفس المرجع السابق.

ولتقليص حدة الفقر عمدت الجزائر على انتهاج عدة برامج كنظام الشبكة الاجتماعية، والذي يهدف إلى تعويض الآثار الظرفية لبرنامج التعديل الهيكلي. إلا أن ذلك لم يحدث ولم تحل مشكلة البطالة ولا مشكل الفقر، بحيث زاد انتشارهما، وأصبحا من أهم أهداف البرامج التنموية التي ترمي إلى إيجاد الوسائل الناجعة للقضاء عليهما. وهذا يعني أن سياسة الشبكة الاجتماعية لا يمكن أن تفي بابتكار الثروات لا من حيث الكم، ولا من حيث الكيف.[2]

من جهة أخرى، شكلت البطالة انعكاسا حاسما لسياسات اللبرلة الاقتصادية عبر التعديل الهيكلي بما يتضمنه من خوصصة وغلق المؤسسات الاقتصادية وتسريح للعمال؛ فإذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد نجح في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، والموازنة العامة، إلا أنه على صعيد التشغيل سجل تقهقرا كبيرا. نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية، والخاصة في ظل تطبيق سياسة عامة تتجه أكثر لأن تكون الدولة بعيدة عن الاستثمار، منسحبة من الاقتصاد، تاركة المجال لقطاع خاص فتي، وغير منتج في حالات عدة. فوفق أهداف برنامج التعديل الهيكلي تم دفع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى تسريح جماعي لعمالها إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات، أو غلقها لعدم توفر مصادر التمويل. وهو أدى إلى تفاقم البطالة، وانتقلت من نسبة **24% سنة 1994** لتصل إلى أكثر من **29%** سنة **1997**،[3] حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في **52%** من القطاع العمومي، و**48%** من القطاع الخاص. وإن البطالة المقدرة بحوالي **2.3 مليون شخص،** مست فئة الشباب. حيث أن ما يربو عن **80%** من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة. و**75**% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل. البطالة أيضا مست كذلك خريجي الجامعات **80** ألف جامعي سنة **1996** أحيلوا على البطالة، وأصبح الآن هناك أكثر من **100** ألف من خريجي الجامعات والمعاهد، فسياسات إعادة الهيكلة زادت من تفاقم البطالة ؛ إذ أن أكثر من **360** ألف أجيرا فقدوا مناصب عملهم، أو وجهوا إلى البطالة التقنية، بين سنتي **1994-1998**. في ظل غياب استراتيجيات رشيدة لتفعيل الإنعاش الاقتصادي، وإيجاد برامج لدعم الشغل. وهو ما أدى إلى الطلب المتزايد عن العمل الذي يتراوح ما بين **250.000** إلى **300.000** طلب سنويا. فغياب سياسة واضحة للتشغيل أتاح الفرصة لتزايد العمل الموازي غير الرسمي، و بخاصة في النشاط التجاري وقد ساعد على تكريس هذه الوضعية التسرب المدرسي فهناك حسب بعض الدراسات ما بين **400** ألف إلى **600** ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا...[1]

---

[2] - نفس المرجع.

[3] - مدني بن شهرة، نفس المرجع السابق. ص انترنات.

[1] – نفس المرجع.

ونتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور بناء سياسة عامة اقتصادية؛ رغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة، واعتماد نظام التكفل، والشبكة الاجتماعية، والتضامن الوطني، وعقود ما قبل التشغيل، فإن البطالة لم ترحم حتى المرأة حيث نجد أنها أخذت حصتها من البطالة سنة **1992**؛ حيث كانت هناك **125** ألف امرأة عاطلة عن العمل قبل تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، لتقفز إلى **487** ألف امرأة عاطلة سنة **1996**.[2]

ولعل أصدق ترجمة لذلك ما أبرزته مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية. والتي بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي والمتمثل في: زيادة البطالة وخاصة لدى فئة الشباب. ناهيك عن أن نسبة **45%** من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة. بالإضافة إلى صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة، وهي أكبر نسبة من البطالين. والتهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع، ألا وهي فئة الشباب. وممارسات الفساد في التوظيف، وسلوكيات المحسوبية، والمحاباة. ناهيك عن زيادة مناصب العمل التعاقدية، والفصلية بالمقارنة بمناصب العمل الدائمة. وهذا يؤثر سلبا على بناء سياسة عامة تقلل من ظاهرة الفقر، والبطالة في جزائر التحولات السياسية والاقتصادية المفروضة من قبل المؤسسات المالية العالمية.[3]

عند هذا الحد يمكن للباحث التأكيد على وجود أزمة حكم في كيفية إدارة التنمية، وبالتالي تبرز الحاجة الملحة إلى مضامين الحكم الراشد لإدارة الاقتصاد والتنمية والحكم أيضا. ثم إن سياسات التعديل الهيكلي التي أريد بها تصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني كبدت الجزائر تكاليف باهظة على مختلف الأصعدة. ومن ثمة فسياسات التعديل الهيكلي، والتي يفترض أنها جاءت لتحرير الاقتصاد الوطني أخفقت وصفاتها في إيجاد البدائل المناسبة لإخراج الجزائر من حالة التردي الاقتصادي، والاجتماعي. ناهيك عن مضاعفات المعضلة الأمنية بعد توقيف المسار الانتخابي في **جانفي 1992**. وهي كلها عوامل خلقت **أزمة ديمقراطية، وأزمة حكم، وأزمة تنمية**. مع الإشارة إلى أن الحالة الجزائرية بهذا الصدد لم تكن فريدة من نوعها من حيث النظر إلى تداعيات سياسات التعديل الهيكلي. فهي واحدة من حالات كثيرة في العالم الثالث. لذلك تبرز الحاجة إلى البحث عن سياسات بديلة تكرس فعلا **حكما جيدا، ونجاعة اقتصادية، وديمقراطية حقيقية**. وهي الفكرة التي نادت بها المؤسسات المالية الدولية؛ أي تلك المؤسسات التي سبق أن اقترحت سياسات التعديل الهيكلي لمعالجة مشاكل التنمية في العالم الثالث، مرجعة ذلك إلى فساد أنظمة الحكم في العالم النامي، وشيوع الفساد، وانعدام الشفافية، والمساءلة في تسيير القروض. التي

---

[2] – نفس المرجع.

[3] – مدني بن شهرة، نفس المرجع السابق.

كانت تمنح لدول العالم الثالث، من أجل مراجعة الاختلالات الاقتصادية الناجمة عن واقع تطور الدولة النامية من جهة. وعن واقع العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة.

كما لا يمكن إغفال حقيقة أن معيار السياسة الاقتصادية المرغوب فيها كشرط أساسي لتقديم القروض تتلخص فيما يلي:[1]

- إلغاء الضوابط المفروضة على النقد الاجنبي والاستراد أو تخفيضها.
- تخفيض قيمة العملة المحلية.
- تجسيد برنامج خاص بتقليص حدة التضخم من خلال ضبط عمليات الإقراض البنكي وتحديد معدلات الفائدة. بالإضافة إلى ضبط العجز الحكومي والتحكم فيه من خلال وضع قيود على الإنفاق وتدخل الدولة، والرفع من قيمة الضرائب وإلغاء الإعانات المقدمة للمستهلكين.
- تحرير الأسعار
- الانفتاح على الاستثمار الأجنبي
- تسريح العمال وخصخصة المؤسسات العمومية.

إذ أن قراءة بسيطة لتوجيهات صندوق النقد الدولي في هذا السياق المتعلق بسياسات التعديل الهيكلي تبرز المسعى نحو جعل الاقتصاد الجزائري أكثر تبعية، وتحيل الى حقيقة استحالة بناء اقتصاد وطني تنافسي قوي، بقدر ما تسعى إلى إلحاق الاقتصاد الوطني بالمنظومة الاقتصادية الليبرالية العولمية. وذلك ما يعمق من تبعية الجزائر للخارج ويقضي على كل طموح لتطوير الاقتصاد الوطني واستكمال الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي كما دأبت أبجديات السياسة الجزائرية على ترديده.

من هذه الزاوية يمكن للباحث إبراز مدى إخفاق سياسات التعديل الهيكلي والخصخصة، في تمكين الجزائر من النهوض اقتصاديا، وحل معضلة التخلف والتبعية الاقتصادية. كما يمكن استنتاج أن الدول النامية هنا كانت ضحية فساد الحكم أو أزمة الحكم داخليا، وضحية أزمة الحكم العالمي القائم على تبادلات غير متكافئة، لا تميل فيها الكفة للدول الفقيرة والضعيفة، أما عالم الشمال القوي والمتقدم فقد ظل متحكما في زمام التنمية، والتكنولوجيا والثروة، يسعى لتأكيد الهيمنة والتفوق على العالم النامي (الجنوب الضعيف) في ظل خارطة جيوسياسية جديدة تحول فيها الصراع من شرق غرب إلى شمال جنوب.

- **<u>المطلب الثالث: الاتجاه للإصلاح والعودة للمسار الديمقراطي في ظل محددات أزمة الحكم وأثر ذلك على العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر.</u>**

[1] – النذير قمرة، نفس المرجع. ص 164.

يتوقف هذا المطلب عند نقطتين أساسيتين؛ الأولى تتعلق بمحددات أزمة الحكم في الجزائر وتداعيات فشل الاصلاح المعتمدة، والثانية تتصل بثاني تجربة للتحول نحو الديمقراطية عقب الإصلاحات الدستورية والقانونية المعتمدة.

01- محددات أزمة الحكم في الجزائر وفشل الإصلاحات المعتمدة

لعل البحث في محددات أزمة الحكم في الجزائر، تتجلى في أعقاب انتكاس تجربة التحول الديمقراطي الأولى في **جانفي 1992**، وما أعقب ذلك من تداعيات، في ظل ظروف وطنية ودولية تميزت بحدة الأزمة، التي عصفت بالجزائر. كنتيجة لفشل السياسات المتعاقبة، وتداعيات سياسات التعديل الهيكلي، علاوة على حالة العنف السياسي، والانفلات الأمني، والإرهاب. وهي النقاط التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ- استمرار العنف السياسي وسعي النظام السياسي لإدارته:

تعد هذه الظاهرة أي استخدام القوة أو العنف من أجل أهداف سياسية من المظاهر التي ميزت الحياة السياسية منذ الاستقلال ويمكن الاستدلال هنا بأحداث **صيف 1962** والتي توقفت عندها هذه الدراسة في بداية هذا الفصل، ثم انقلاب **19 جوان 1965** وأحداث الربيع الأسود كما يحلو لبعض المحللين تسميتها **سنة 1981** وصولا إلى أحداث **05 أكتوبر1988** في عهد الحزب الواحد ثم بعد إقرار التعددية السياسية في **1989** من خلال خروج أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة وما انجر عن توقيف المسار الانتخابي وإقالة الشاذلي بن جديد من الحكم من طرف المؤسسة العسكرية في **جانفي 1992.** وهي محطات تعبر عن أن العنف السياسي بمختلف أشكاله التي تتراوح بين الحدة والاستعراضية، إن صح التعبير، لازم قيام الدولة الجزائرية الحديثة. وبالتالي لا يمكن إهماله أو إغفال دوره وأثره في محاولة دراسة العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر على أن الملاحظة الأساسية التي يمكن التوقف عندها بهذا الصدد هي أن ممارسة العنف السياسي في الجزائر يتم وفق مؤشرين أساسيين الأول يتعلق بمحاولة استخدام الدولة لوسائل الإكراه من أجل فرض إرادتها وذلك ما يمكن تسميته بالعنف الرسمي، والثاني يتعلق بمحاولة فئات من المجتمع لإسماع مطالبها للسلطة في ظل غياب الوسائل والقنوات الكفيلة بنقل هذه المطالب، أو محاولة الضغط على السلطة في اتجاه فرض تغييرات معينة أو السعي لقلب النظام. وقد سعى النظام السياسي الجزائري لإدارة العنف/الصراع حول السلطة في مرحلة ما بعد توقيف المسار الانتخابي عبر مجموعة من الوسائل لعل أبرزها ما يلي:

أ:01- الوسائل الأمنية:

والــذي اعــتــمــدها النــظام الســياسي الجــزائــري من خــلال المــواجهة، وفــق منـــطـــق "**الكل الأمني**" في مواجهة الجماعات المعارضة المسلحة. وذلك انطلاقا من النظر إلى الظاهرة على أنها ظاهرة أمنية واعتماد الحل الأمني والدفاع الشرعي. وقد اتخذت المواجهة الأمنية لجماعات العنف عدة أشكال منها، حملات الاعتقال التحفظي للمشتبه فيهم بالانتماء إلى المعارضة المسلحة، واستخدام القوة المباشرة في المواجهات المباشرة.[1] وغيرها من الوسائل التي ترتبط بالطابع التسلطي للنظام السياسي الجزائري في ظل تدخل المؤسسة العسكرية وإمساكها بزمام الأمور. وذلك على الرغم من أن السلطة لم تقطع جسر التواصل والحوار مع بعض الفعاليات السياسية والنقابية المؤثرة كالأحزاب والمنظمات الجماهيرية. حتى قبل تاريخ توقيف المسار الانتخابي؛ أي مباشرة عقب إعلان نتائج الدور الأول من **انتخابات 26 ديسمبر 1991**، وبعد الإعلان عن إنشاء **اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر** في **30 ديسمبر 1991**، بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين والتي دعت صراحة لضرورة توقيف المسار الانتخابي، في ظل الاتصالات التي تمت بين وزير الدفاع آنذاك خالد نزار وبعض رؤساء الأحزاب والجمعيات. وقد كانت بعض هذه اللقاءات سرية بهدف حشد التعبئة في اتجاه توقيف المسار الانتخابي ومنع الإسلاميين من الوصول للسلطة. *

كما تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن الحوار السياسي في هذه الفترة لم يكن الوسيلة المحبذة للسلطة الفعلية الممثلة في مؤسسة الجيش، والتي قدمت نفسها على أنها المؤسسة الوحيدة المخول لها تجاوز الأزمة من خلال مقاربة تستند على ثلاث أسس وهي:

1- استتباب الأمن بالقضاء على المجموعات الإسلامية المسلحة.

2- رد الاعتبار لهيبة الدولة ومؤسساتها.

3- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الإصلاحات المكرسة.

---

[1] - بوشنافة شمسة وآدم قــبي، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر** مقــال في مجلة الباحــث، العــدد: 2005/03، جامعة ورقلة. ص 132.

* - التقى **خالد نزار وزير الدفاع السابق حسين آيت احمد** مرتين محاولا إقناعه بخيار الجيش، والمشاركة في حل الأزمة، باعتباره شخصية وطنية وتاريخية. غير أن الرجل كان موقفه ان وصف الوضع بالانقلاب العسكري. أما **أحمد بن بلة** وإن كان قد زكى تعيين **محمد بوضياف** على رأس **المجلس الأعلى للدولة** فإنه طالب بضرورة إجراء الانتخابات في ظرف ستة أشهر. لمزيد من **المعلومات يُنظر إلى:** بلحيمر، مرجع سابق، ص 64.

وقد اصطدم هذا الأسلوب في إدارة العنف في الجزائر بعدة عوائق لعل أبرزها عدم شرعية السلطة السياسية وعدم توفرها لسند شعبي لخياراتها، في ظل التصعيد النوعي للمواجهة بين الجيش وأنصار **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**، وخاصة بعد عمليات القمع والاعتقال التي مارسها النظام ضد مناضلي **الجبهة الإسلامية للإنقاذ**.[1] فهذه المرحلة تبرز حالة القطيعة المطلقة بين متغيري الحكم والديمقراطية، على الرغم من استناد خيارات السلطة لحجة حماية الديمقراطية من التطرف الإسلامي، وفق منطق **الكل الأمني** (**LE TOUT SECURITAIRE**).

أ:02- الأسلوب القانوني:[2]

في إطار السعي لإضفاء نوع من المشروعية على الأسلوب الأمني اعتمدت النظام على الأداة القانونية، حيث استمر في العمل بقانون الطوارئ وترسانة القوانين التي صدرت في هذه الفترة الممتدة من **جانفي 1992** إلى غاية نهاية **سنة 1994**. وكانت السلطة السياسية قد أعدت مجموعة من القوانين قصد تحجيم العنف الذي كان يُعتقد أنه سيستأصل في مدة قياسية. حيث أصدر المجلس الأعلى للدولة مرسوم تشريعي في **30 سبتمبر 1992**، والمتمم بمرسوم تشريعي آخر صدر في **19 أفريل 1993**، تضمن إجراءات تقنية لإيقاف العنف. وعزز ذلك بقانون المحاكم الخاصة الصادر في نفس تاريخ المرسوم الأول **(30 سبتمبر1992)** في ظل **حكومة عبد السلام بلعيد** قصد اختصار مدة المحاكمة التي كانت تصل إلى شهر، وغلق باب التجاوزات خاصة وأن العديد من الباحثين والمهتمين والحقوقيين أثاروا في الأشهر الأولى لظهور العنف قضايا وفاة أو قتل للمتهمين، كما شهدت فترة لاحقة صدور قانون تدابير الرحمة، ثم قانون الوئام المدني.

ولعل عملية تتبع طريقة إدارة العنف السياسي في هذه الحقبة تبرز كيفية سعي النظام لاستعاب الظاهرة بطريقة أمنية في حينها من خلال سرعة التدخل واستخدام القوة المباشرة من خلال قوات الأمن والجيش ثم تدريجيا عبر إيجاد آليات قانونية تبريرية وتنظيمية وصولا لاستخدام آليات تقوم على التفاوض والحوار بهدف إيجاد حل نهائي للظاهرة، فبعد إخفاق الأسلوب الذي سبق التوقف عنده وتعيين على كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة، وعبد السلام بلعيد رئيسا للحكومة. حدث تغير طفيف باتجاه تبني خيار الحوار لحل الأزمة، مع تسجيل ملاحظة هامة وهي أن السلطة ممثلة في المجلس الأعلى للدولة استعملت

---

[1] – بلحيمر، المرجع السابق، ص 66.

[2] – بو شنافة شمسة وآدم قبي، نفس المرجع. ص 133.

مصطلح (المناقشات) في البيان الصادر عن ذات المجلس بتاريخ **31 أوت 1992**، فيما كانت الأحزاب السياسية تطالب بحوار وطني شامل.

وقد أدت هذه الخطوة إلى بناء قنوات الاتصال مع الأحزاب في **صيف 1993**. تمخض عن سلسلة اللقاءات بين السلطة الأحزاب أرضية سياسية ملزمة لجميع الأطراف، حيث أن القراءة الأولية لموقف السلطة الجديد يبرز تخلي السلطة عن الانفراد في إدارة وحل الأزمة الجزائرية، على الرغم من أن استخدام مصطلح (الحوار) كان في البداية، من الطابوهات، وذلك ما يبرر استخدام مفردات كـــ: (الاتصالات، المناقشات، المشاورات). فكان على الطبقة السياسية من أحزاب وحركة جمعوية الانتظار إلى غاية تاريخ **05 جويلية 1993** وهو التاريخ الذي ألقى فيه رئيس الدولة خطابا ورد فيه بصريح العبارة ما يترجم تبني سياسة عامة جديدة في إدارة العنف والأزمة عموما تقوم على الحوار بين مختلف الشركاء حيث قال: "**إن المجلس الأعلى للدولة... فتح حوارا شاملا ومعمقا مع جميع الشركاء في المجتمع، من أحزاب سياسية، والمنظمات الشعبية، والجمعيات، باستثناء الذين يمارسون الارهاب أو يدعمونه ماديا ومعنويا...**"، كما أقر في موضع آخر: "**... إن الطموح الوحيد المشروع اليوم هو الحفاظ على كيان الجزائر، قيم الأمة الجزائرية...**"(1)

وذلك ما يعني بداية مرحلة جديدة في إدارة العنف السياسي في الجزائر، وغيره من القضايا التي تهم الجزائريين كالتنمية والديمقراطية وجودة الحكم أي مشروعيته.

أ:03- الحوار كوسيلة للحد من حالات العنف السياسي:

شكلت قناعة العديد من صناع القرار السياسي الجزائري منعرجا حاسما في تحول أسلوب إدارة العنف السياسي في الجزائر. وذلك من منطلق أن الحالة الجزائرية خلال عشرية التسعينيات تعبر عن حالة انسداد سياسي واقتصادي متعدد الأوجه كما يذهب إليه العديد من الدارسين للنظام السياسي الجزائري، وبالتالي وجود أزمة سياسية تتطلب إيجاد تسوية سياسية، عبر آليات التفاوض والحوار مع القوى السياسية المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف أطيافها السياسية الإيديولوجية والفكرية، ومحاولة إيجاد المناخ المناسب لتغليب لغة الحوار على لغة المواجهة. إلا أن هذا الأسلوب سرعان ما يختفي بفعل الصراع داخل أجنحة النظام الجزائري بين أنصار الحوار، وبين أنصار الاستئصال وانعكس ذلك على نمط استجابة النظام السياسي للتعامل مع ظاهرة العنف السياسي كما لم تحظ هذه الميكانيزمات

---

(1) – المجلس الأعلى للدولة، **أرضية الوفاق الوطني**، في جريدة المساء، عدد 2408. ليوم: 18 جويلية 1993، الجزائر، ص 03.

التي بادرت بها السلطة القبول الواسع لدى القاعدة الشعبية والأوساط السياسية البارزة في الحياة السياسية الوطنية.[2]

أ:03- 01- الحوار من دون قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

فعلى الرغم من كون الوثيقة المتضمنة لأرضية الوفاق الوطني، تؤكد بأن: "**مواصلة وتعميق التفتح السياسي هو** وحده **الكفيل بوضع إستراتيجية حقيقية للخروج من... [دوامة العنف والانسداد السياسي وأزمة]... من خلال توسيع مشاركة القوى السياسية والاجتماعية الوطنية**"، في خضم المرحلة الانتقالية الجديدة، التي أعقبت نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة. وفي انتظار توفر المناخ المناسب للعودة إلى المسار الانتخابي، بإيجاد مؤسسات سياسية انتقالية، يحصل حولها إجماع مختلف القوى الفاعلة سياسيا واجتماعيا وثقافيا في شكل **تكتل واسع للسلطة (un bloc de pouvoir très large)** وهذا ما برز في ترديد مفاهيم وأهداف تتناسب وصيغ عملية الحوار، من خلال ذات الأرضية، مثل:" **المشاركة، إنهاء الاحتكار السياسي، التسيير الديمقراطي للمرحلة الانتقالية، الشركاء، القوى السياسية والاجتماعية، الإجماع**"[1].

وهو ما يترجم حجم تحول السلطة من صيغها السابقة في التعامل مع العنف السياسي في الجزائر، قصد بلورة توجه جديد يضفي عليها قدرا من الشرعية عبر ديمقراطية التسيير لمؤسسات المرحلة الانتقالية. وذلك انطلاقا من إشراك تلك الأطراف في العملية السياسية، بحيث يتم الانتقال من البحث عن شرعية إنقاذ الجمهورية، في ظل الاحتكار السياسي، إلى شرعية المشاركة في التسيير الديمقراطي للمرحلة الانتقالية الجديدة، التي بدأت بانقضاء عهدة **المجلس الأعلى للدولة** في **1993/12/13**، حيث تم إرساء مؤسسات سياسية كالمجلس الانتقالي. هذه المؤشرات تشكل نقطة تحول في علاقة الديمقراطية بالحكم في جزائر التحضير للعودة إلى مسار التحول الديمقراطي.

وقد عرف الحوار حول **أرضية الوفاق الوطني** المشار إليها أعلاه نقطتين أساسيتين؛ **الأولى،** استبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغم مطالب بعض الأحزاب بإشراكها، على اعتبار أن ذات الوثيقة نصت على أنه: "**... يعد رفض العنف كشكل من أشكال الوصول إلى السلطة، ومكافحة الإرهاب والتقيد بالنظام الجمهوري الديمقراطي، شروطا ينبغي أن تتوفر لدى الشركاء، في هذا التسيير الديمقراطي للمرحلة**

---

[2] – بوشنافة شمسة وآدم قبي، **نفس المرجع**. ص 133.

[1] – المجلس الأعلى للدولة، **أرضية الوفاق الوطني**، نفس المرجع السابق، ص 03.

الانتقالية).[2] **والثانية**، وهي انخراط مؤسسة الجيش في الحوار، وفق مطلب جبهة القوى الاشتراكية، بعدما قامت المؤسسة العسكرية بتزكية أرضية الحوار الوطني، وتم أيضا إنشاء لجنة الوفاق الوطني في: **13 أكتوبر 1993**.

إلا أن هذه التجربة منيت بالفشل، وقد تجلى ذلك ميدانيا من خلال **ندوة الوفاق الوطني** المنعقدة، يوما: **25 و26 جانفي 1994**. حيث واجهت السلطة معضلتين؛ **الأولى:** عدم قدرتها على إقناع القوى السياسية التمثيلية* مثل: **(جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية)** بالانخراط في هذا المسعى، خاصة وقد تم استبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ. و**الثانية:** عدم قدرتها على جعل القوى المشاركة تتعايش فيما بينها، أو تحقق درجة من التوافق حول برنامج سياسي واضح، يتيح إقامة حكومة ائتلافية، تحظى بالإجماع، ومن ثمة حصولها على قدر من الشرعية، وتكون مدعومة من طرف مؤسسة الجيش. وهو ما يعني أن أزمة شرعية السلطة السياسية ظلت ملازمة لها، حتى في ظل اعتماد آلية الحوار، الذي بدت من خلاله أكثر انفتاحا على باقي الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. ولعل ذلك ما عجّل بتعيين وزير الدفاع **اليامين زروال** رئيسا للدولة من طرف ندوة الوفاق الوطني، ومرد ذلك فشل السلطة في إضفاء الشرعية على قراراتها، لغياب الأحزاب الكبيرة عن هذه الندوة، وكون التنظيمات الأخرى، كانت ذات قاعدة شعبية محدودة فليس بإمكانها إتاحة قدر من الشرعية على مشروع بحجم مشروع الوفاق الوطني.

ومن خلال هذه التجربة يمكن استخلاص ثلاثة نتائج:

– أن إبداء السلطة بالاهتمام بالحوار تحت ضغط الحاجة، داخليا وخارجيا؛ فمع تردي الوضع الأمني، وانتهاء عهدة المجلس الأعلى للدولة، كانت صورة الجزائر قد اهتزت في الخارج، وبالتالي بدأت الدول الأخرى تخشى على مصالحها، مما فسح المجال للمزيد من الضغوط الدولية للتحرك نحو حوار شامل يحل الأزمة، ويكرس نوع من المشاركة والشرعية، في ظل بيئة داخلية غير ملائمة لإجراء انتخابات.

– في ظل غياب الأحزاب "الكبيرة"، لعبت الأحزاب "الصغيرة"، ومؤسسات المجتمع المدني من نقابات واتحادات وجمعيات دورا تعويضيا.

– أن فشل الحوار منذ بداياته الأولى إلى هذه المرحلة (مرحلة الوفاق الوطني)، مرده درجة الغموض، الذي اكتفت مفهوم الحوار وأهدافه بشكل عام. فعلى الرغم من كونه في مرحلة متقدمة، طرح مفاهيم

---

[2] ـ المجلس الأعلى للدولة، نفس المرجع السابق، ص 03.

* ـ يقصد بالأحزاب السياسية التمثيلية أعلاه، كل من جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالاستناد إلى نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991.

وأهداف جديدة، كالمشاركة، وإنهاء الاحتكار السياسي...الخ، فإن هذه المفاهيم والأهداف اتسمت بالعمومية. كما أنها لم تتطرق إلى المشكلة الحقيقية، وهي عملية التداول على السلطة.

أ: 03: 02- الحوار مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في المرحلة الانتقالية:

بعد تعيين **اليامين زروال**، رئيسا للدولة، وإقرار مؤسسات انتقالية، كالمجلس الوطني الانتقالي.* استمر العمل بآلية الحوار كصيغة لإضفاء الشرعية، مع استمرار المطالب الداعية إلى إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحوار، الذي تمسكت به تشكيلات سياسية، مثل: (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حماس: حركة مجتمع السلم حاليا، حركة النهضة، حزب التجديد الجزائري)، بهدف إنجاح المسعى الوطني في إيقاف العنف وحل أزمة الحكم والديمقراطية واستئناف مسيرة التنمية الشاملة.

وتحت ضغط الحاجة إلى تدارك ضعف شرعية السلطة السياسية، ومطالب الأحزاب، ودور العامل الخارجي الذي بدا أكثر قوة، من خلال ضغوطات المنظمات الحقوقية الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، والتلويح بخطر تدويل القضية الجزائرية، وجدت السلطة السياسية نفسها تقدم تنازلات جديدة، وذلك بالمزيد من الانفتاح على الأحزاب والمعارضة بشكل عام، مع إشراك قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحوار. والترويج لخطاب سياسي رسمي، يبرز شرعية السلطة، من خلال إشراكها للقوى السياسية والاجتماعية في التسيير الديمقراطي للمرحلة الانتقالية، وقد رافق ذلك ظاهرة "المسيرات العفوية" الداعمة للنظام، بما يوحي بالقبول الشعبي لصيغة الحكم.(1) أما عن الاتصالات بين السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ، فهي لا تبدو جديدة، حسب **بلحيمر** إذ يذكر أن أبرز الاتصالات السرية، وهي التي قام بها السيد: **قاصدي مرباح**، صيف **1993**، حيث التقى بقادة الحزب المحظور في الخارج، في سرية تامة، **بزيوريخ** (السويسرية). وقد حصلت أول خطوة علنية، بين الطرفين، في نهاية **أوت 1994**، عندما تم الكشف عن رسالتين موجهتين من **عباسي مدني** إلى الرئيس **اليامين زروال**، والأحزاب المشاركة في الحوار.*

---

* – المجلس الوطني الانتقالي، المتكون من 150 عضوا، ينتمون إلى مختلف التنظيمات السياسية والاجتماعية المشاركة في الحوار، والذي كانت له صلاحية التشريع ومناقشة برنامج الجهاز التنفيذي.

(1) – محمود بلحيمر، المرجع السابق، ص 88.

* – وهي: خمسة أحزاب من ضمن ثمانية تم استعداؤها: جبهة التحرير الوطني، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ، النهضة، حماس، حزب التجديد الجزائري. **للمزيد من المعلومات يُنظر إلى:** محمود بلحيمر، المرجع السابق، ص ص 92،101.

ودون التطرق إلى محتوى الرسالتين، تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة اصطدمت بعدة عوائق على مستوى الأطراف المشكلة لها: فبالنسبة للسلطة، فإن التوجهات المتضاربة داخلها، وداخل مؤسسة الجيش بالتحديد، جعلت من هذه المبادرة مصدر خلافات بين القادة العسكريين والسياسيين. بالإضافة إلى تخوف شركاء السلطة، من تنظيمات سياسية واجتماعية، صغيرة في الغالب، من أن تؤدي هذه المبادرة إلى ثنائية الحوار بين: (السلطة- الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وهو ما يعني تهميشها، وذلك ما تخوفت منه، فيما بعد، أيضا جبهة القوى الاشتراكية. أما بالنسبة لجبهة الإسلامية للإنقاذ، فلم يكن واضحا مدى تحكم القيادة المسجونة، في الجماعات المسلحة، وذلك ما تأكد فيما بعد، من خلال الصعوبة التي واجهت قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في إثبات وتأكيد ولاء هذه الجماعات، في ظل ذيوع بيانات عن **الجماعات الإسلامية المسلحة (G.I.A)**، تنتقد فيها دخول قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مسعى السلطة الرامي للحوار.[1]

كل ذلك أدى في نهاية المطاف، إلى إفشال المسعى ككل، على الرغم من أن السلطة راحت تتحدث عن شرعية تستند إلى عامل المشاركة، وفتح مجالات الحوار، فإن مساعي موازية، قامت بها الأحزاب "**الكبيرة**" في الخارج، كشفت قصور مسعى السلطة، وبالتالي قصور شرعيتها، ومن أبرز هذه المساعي: انعقاد مؤتمر "**سانت إيجيديو**" بإيطاليا في **21 نوفمبر 1994**. الأول ثم الثاني في: **13 جانفي 1995**، والذي ضم كل من: الجبهات الثلاث: **جبهة التحرير الوطني، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة القوى اشتراكية، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، (ينظر إلى الملحق رقم:02).**

وقد طالب عقد روما المشار إليه مطالبة السلطة بالشروع في مفاوضات غير مشروطة مع قوى المعارضة بما فيها الجبهة الإسلامية المنحلة من أجل إيجاد تسوية سياسية للأزمة التي تعيشها الجزائر.[2]

غير أنه يجدر بالباحث بهذا أن يشير إلى أن العنف في الجزائر ظل مستمرا وقد عرفت فترة **حكم اليامين زروال** مرحلة معقدة من العنف، وعلى الرغم من المبادرات السياسية سواء من قبل بعض الأحزاب أو السلطة في الرغبة لدى كل طرف في التسوية السياسية للأزمة كإطلاق سراح إثنين من قادة **الجبهة الإسلامية المنحلة** وهما: **علي جدي وعبد القادر بوخمخم**. إلا أن ذلك لم يقدم شيئا لمسعى الحوار الوطني ما اضطر **الرئيس اليامين زروال** أن يعلن عن فشل الحوار الوطني في بلوغ أهدافه، كما أعلن أيضا عن إجراء **انتخابات رئاسية** قبل **نهاية 1995**. وهي الانتخابات التي عرفت انتخاب **اليامين زروال**

---

[1] - بلحيمر، المرجع نفسه، ص 96.

[2] - بوشنافة شمسة وآدم قبي، نفس المرجع، ص 135.

رئيسا للجمهورية، **(ينظر الى الملحق رقم 03)**. حيث تم في أعقاب ذلك القيام بعدة مبادرات للتهدئة كغلق المحتشدات، وإعادة تفعيل عملية الحوار مع الشركاء السياسيين من أجل التحضير لـــ: **ندوة الوفاق الوطني الثانية** في **14 سبتمبر1996**[*]، والتوصل إلى اتفاق "الهدنة" بين **الجيش الإسلامي للإنقاذ** والسلطة. في **جويلية 1997**، ثم إطلاق سراح **عباسي مدني** و**عبد القادر حشاني**.[1]

هذا من جهة، ومن جهة ثانية تميزت الفترة الممتدة من **1995 إلى غاية 1999** بسعي السلطة السياسية في الجزائر إلى مباشرة عملية تفعيل البناء المؤسساتي للدولة من خلال انتخابات رئاسية ثم محلية وتشريعية من حيث إضفاء قدر من الشرعية على عملية ممارسة الحكم في الجزائر وإتاحة قدر من المشاركة السياسية. وذلك في الوقت الذي استمرت فيه جهود النظام للإنعاش الاقتصادي من خلال سياسات التعديل الهيكلي. ناهيك عن دور الدول المانحة في التأثير على خيارات النظام من خلال الضغط على السلطة في الجزائر باتجاه تكريس إصلاحات سياسية حقيقية وتوفير المناخ الأمني والسياسي المناسب لتفعيل عمليات التنمية وجلب الاستثمار.

ب- تداعيات فشل السياسات الاقتصادية المتتالية والفساد السياسي والمالي:

تشير العديد من الدراسات السياسية والاقتصادية حول الأداء الاقتصادي الجزائري إلى جملة من الآثار الوخيمة بعد تطبيق العديد من السياسات منذ الاستقلال، والتي لم تفلح في إخراج الجزائر من حالة التبعية ولم تحقق المراد منها في تنمية تستجيب لكافة المتطلبات الوطنية. حيث يمكن حصر هذه الآثار فيما يلي:

- الاعتماد الواسع على الريع النفطي والذي لم يعد يستجيب للاحتياجات القومية من استراد وعمالة واستثمار.

- ثقل تبعات المديونية الخارجية، واختلال توزيع الدخل الوطني وهو ما أدى إلى انهيار القدرة الشرائية للفرد، على الرغم من أن فئات أخرى من المجتمع تستجيب دخولها مع التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار.

---

[*] - انعقدت ندوة الوفاق الوطني الثانية يومي: 14 و15 سبتمبر1996، والتي تمخضت عنها أرضية تضمنت رزنامة المواعيد الانتخابية، بهدف الخروج من المرحلة الانتقالية والعودة للشرعية الدستورية، للمزيد من المعلومات يُنظر إلى: أحمد سويقات، **التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004**. مجلة الباحث، العدد: 2006/04. نفس المرجع، ص ص 125، 126.

[1] – بوشنافة وقبي، نفس المرجع، ص 136.

– تزايد حدة التمايز الاجتماعي بين طبقات المجتمع بسبب مسألة إعادة توزيع الثروة التي لا تخضع لمعايير منطقية، حيث يلاحظ أن بعض فئات المجتمع يزدادون ثراء في يزداد الفقراء فقرا وتضمحل طبقات بأكملها كما هو جار مع الطبقة المتوسطة...

– ارتفاع معدلات هجرة الكفاءات البشرية إلى الخارج بفعل تردي مستوى الدخل في الجزائر... بالإضافة إلى وجود عوامل نفسية وإحباطية ناهيك عن عدم توفر الأمن والسلم الاجتماعي، وهي المؤشرات التي يتوجب توفرها حتى تستطيع مثل هذه الكفاءات القيام بدورها في المجتمع...

– تفشي مظاهر الفساد والمحسوبية والرشوة، نتيجة انقلاب سلم القيم، ولتردي الوضع الاقتصادي، وعدم فعالية الإدارة في إدارة مصالح الأفراد، وهو ما يستدعي ضرورة تجسيد إصلاحات إدارية تعيد للأجهزة البيروقراطية سواء كانت مركزية أو لامركزية مصدقيتها وشرعيتها حتى تنال ثقة الفرد وإعمال القانون.[1]

– ترسيخ تبعية الجزائر للدول الأوروبية، وذلك بفعل السياسات المتبعة والتي اتسمت بالتناقض حينا وغياب رؤية نظرية وإستراتيجية فعالة ورشيدة. فقد أدت السياسات المتبعة في النصف الأول من الثمانينات إلى الاعتماد أكثر على استراد السلع الكمالية الواسعة الاستهلاك، حيث تبلورت مع الوقت المظاهر السلبية للتبعية... وبمجرد انهيار أسعار النفط، وجد الجزائريون أنفسهم على حافة الفقر، وتجلى عجز الأداء الاقتصادي الجزائري، وتزايدت معه حالة التبعية، وذلك ما جعل الجزائر تقوم بعمليتي إعادة جدولة لديونها الخارجية. وقد ظل احتمال لجوء الجزائر لعملية إعادة الجدولة مرة ثالثة واردا ما لم تحقق الجزائر نسبة نمو خارج قطاع المحروقات أعلى من **06%** حسب خبراء صندوق النقد الدولي، وهي القيمة التي لا يمكن الجزم بتحقيقها في ظل الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر إلى غاية **1999**. وفقدان الشباب لحبه في العمل، في ظل انتشار مظاهر الكسب السريع...، وهو ما شجع على تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد رسمي إلى اقتصاد غير رسمي، فالقطاع غير الرسمي أصبح يلعب دورا بارزا في المجتمع الجزائري ويستقطب أعداد هائلة من الأفراد والعمالة...[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التداعيات تعد نتيجة منطقية، حسب العديد من الباحثين، لسياسات اقتصادية اتسمت بانعدام الشفافية والفعالية، ولحالات التبعية التي نمى في ظلها الاقتصاد الوطني سواء من حيث تبعيته للخارج أو تبعيته لمنطق الريع النفطي. والذي كان انهياره في منتصف الثمانينيات إيذانا

---

[1] – قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص ص 234، 235.

[1] - قيرة [وآخرون]، نفس المرجع، ص ص 237، 238.

بانهيار السياسات الاقتصادية المستندة عليه. كما تستدعي الضرورة هنا التنبيه إلى إن محاولة تجاوز هذه الوضعية وفق منطق المؤسسات المالية الدولية ومن ورائها الدول المانحة، عبر التمكين للحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية والاجتماعية والثقافية في ظل تجلي النموذج العولمي، وإحلال السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، تكريس استقرارية الاقتصاد الكلي وإصلاح البنوك ووضع معدلات فائدة حقيقية، الحد من الطابع الاحتكاري للدولة في القطاعات الإدارية وبخاصة تلك المتصلة بالمالية والجمركة. ناهيك عن توفير المناخ المناسب للديمقراطية من خلال انفتاح المجال السياسي والاجتماعي لبناء مؤسسات سياسية وأحزاب وجمعيات في ظل تعددية حقيقية...[2]

كما تجدر الإشارة في نهاية هذا الفرع أن التحليل الاقتصادي يجد صعوبات جمة وعراقيل كبيرة في محاولة الاقتراب من تحليل الظاهرة الاقتصادية الجزائرية على خلفية أن موضوع علم الاقتصاد هو البحث في كيفية خلق وتوزيع الثروة بواسطة الأسعار، لكن هل من الممكن تحقيق ذلك في حالة الجزائر؛ حيث أن نظام الأسعار المحلي مختل وبعيد عن المنطق الاقتصادي؟... وفق المقاربة النيو-كلاسيكية. بينما تشكل المقاربة الريعية أداة تفسيرية وتحليلية اقرب لظاهرة التراكم المحقق، كما أن الريوع المحصل عليها، حسب أحد الباحثين، من بيع عائدات النفط، تشكل مواردا تكونت خارج المجتمع، ما يفسر الطابع التسلطي للدولة، كما تبرز حقيقة عدم التزام الحكم بمسؤولياته تجاه المجتمع في تكريس حكم راشد وذلك لعوامل ثلاث:[3]

- **أثر الرسوم:** على اعتبار توفر الحكم على موارد ريعية معتبرة تجعله في منأى عن المطالبة بالرسوم وفرض الجباية وبالتالي التغاضي وخفض الضغط الجبائي، ومنه تفادي المساءلة عن أوجه إنفاق الرسوم.

- **أثر الإنفاق:** وجود طبقة من المنتفذين والمستفيدين والتكنوقراط تتغذي من الريع المنتج خارج المجتمع، تؤدي إلى إضعاف المؤسسات السياسية الدستورية وغيرها، وتحد من المطالبة بالإصلاح داخل هذه الأجهزة والمؤسسات.

- **الحد من فرص التداول على السلطة،** وتكريس تمايز اجتماعي على أساس توزيع الثروة يمكن الحكم من التمتع بالوسائل الكفيلة التي تمنع تشكل أي مجموعات اجتماعية مستقلة عن السلطة.

---

[2] – قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص ص 239، 240.

[3] – باديس بن عيشة، **في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر: أية مقاربة للتحليل؟**، مقال في مجلة: الباحث، العدد: الثالث سنة: 2004. جامعة ورقلة الجزائر. ص 146.

لعل لفشل السياسات والممارسات السابق الإشارة إليها الدور في سعي النظام السياسي الجزائري لتكريس العودة للتحول نحو الديمقراطية في ظل التبعية الاقتصادية للعالم المتقدم ومن ثمة الارتباط الجوهري بين العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان. لمحاولة فهم هذه العلاقة سيتم التوقف عند أهم محطات ثاني تحول ديمقراطي عرفته الجزائر في ظل حكم **اليامين زروال.** وذلك بالحديث أولا عن محددات أزمة الحكم ثم عن ملامح التحول الديمقراطي الجديد وبداية التأسيس للحكم الراشد في الجزائر من خلال تدارك الإخفاقات والانعكاسات الناجمة عن السياسات السابقة.

ولعل محاولة تتبع العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر غداة التعديل الدستوري في **1996**، تنطلق من سعي السلطة السياسية في الجزائر إلى إعادة بعث الحركية السياسية وتكريس حد أدنى من الممارسة الديمقراطية مع بعض الشركاء السياسيين والاجتماعيين قصد تكريس قدر من الشرعية السياسية في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية تميزت بالتأزم؛ حيث نجم عن توقيف المسار الانتخابي في **11 جانفي 1992** بروز حالات العنف السياسي سواء من قبل الدولة أو من طرف ما أصبح يعرف بالجماعات الإسلامية المسلحة، كما أدت سياسات الاصلاح الاقتصادي إلى مضاعفات اجتماعية وسياسية زادت من تعقيد الحالة الجزائرية.

02- العودة للمسار الديمقراطي في ظل محددات أزمة الحكم وأثر ذلك على العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر.

لعل مسألة العودة إلى مسار التحول الديمقراطي في الجزائر بعد إقرار التعديل الدستوري في **نوفمبر1996** يبرز جانبا مهما في علاقة الحكم بالديمقراطية ومسألة ما إذا كانت الديمقراطية الطريق إلى تجسيد الحكم الراشد. كما يجعل الباحث يحاول تتبع أهم المحطات المتعلقة بسعي السلطة في الجزائر إلى إعادة تفعيل عملية سياسية تميل إلى نبذ العنف وخلق تقاليد دستورية ومؤسسية تحد من أشكال الزبائنية السياسية والاجتماعية كما أطلق عليها فضيل دليو في دراسة له بالمجلة العربية للعلوم السياسية،[1] وهي الدراسة التي سيتم التوقف عند أهم محاورها في ثنايا هذا المطلب وفي المباحث الموالية أيضا.

في محاولة تتبع مسار العودة إلى خطوات الدمقرطة في الجزائر انطلاقا من إعادة فتح المجال السياسي، تشكل مساعي الحوار، كما تم مناقشة ذلك، والتي انتهجها النظام السياسي في ظل حكم **اليامين**

---

[1] – فضيل دليو، **الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية**، مقال في: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17 شتاء 2008. الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان. ص 172.

زروال، سواء حين كان رئيسا للدولة في ظل المجلس الأعلى للدولة، أو بعد انتخابه رئيسا للجمهورية في أول انتخابات رئاسية تعددية عرفتها الجزائر (**نوفمبر 1995**). والذي بذل جهودا معتبرة في سياق إعادة بعث الحياة السياسية وتغليب لغة الحوار بدل لغة الصدام والعنف حسب أحد الباحثين للنظام السياسي الجزائري. غير أن الملاحظة الأساسية التي يمكن التوقف عندها حسب نخبة من الباحثين أن غياب المشاركة السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين في أي عملية أو مبادرة سياسية تبرز قصور تلك المبادرات. فغالبا ما تفرض القرارات من الأعلى أي من أعلى هرم السلطة بما في ذلك أقرار الدساتير والقيام بتعديلها؛ فـــ: **دستور 1989** انحصرت عمليات تحريره على ثلة من إصلاحيي حزب جبهة التحرير الوطني (**جماعة مولود حمروش**). فيما أصدرت رئاسة الجمهورية في **عهد زروال** توجهات لتعديل الدستور السابق لمختصين دستوريين تم تعينهم مسبقا، وذلك رغم الخطوات التي تمت من استشارات واسعة لما يصطلح على تسميته بـــ:" الطبقة السياسية" أي بعض الأحزاب والجمعيات والمنظمات الجماهيرية التي قبلت العمل مع السلطة في مرحلة ما بعد توقيف المسار الانتخابي **جانفي 1992**. وعلى الرغم أيضا من محافظة الوثيقة الجديدة للدستور على المشروع الأصلي، وشمولها على مبادئ ومؤشرات مهمة في تعزيز الممارسة الديمقراطية من شأنها أن تؤثر في المسار السياسي والاجتماعي للجزائر، فأن البيئة التي تم فيها ذلك كما سبقت الإشارة تحد من الحصول على الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق قدر من الشرعية السياسية والتعبير عن الإرادة الشعبية وتكريس الإجماع الوطني حول هذه الوثيقة الدستورية الجديدة. من هذا المنطلق فان كان **دستور1989** قد فتح باب التعددية السياسية وقلص من صلاحيات رئيس الجمهورية، فإن **دستور1996** وسع من صلاحيات الرئيس كما حاول سد الفراغات القانونية السابقة؛ فقد وسع من صلاحيات رئيس الجمهورية بما في ذلك إمكانية تجاوز السلطة التشريعية (**البرلمان**) والحكم بإصدار الأوامر بين دورات البرلمان، من جهة أخرى أقر الدستور الجديد غرفة برلمانية ثانية (**مجلس الأمة**) منتخبة بطريقة غير مباشرة من خلال تعيين ثلثين من المنتخبين المحليين والثلث الباقي من تعيين الرئاسة، وهي حيلة من السلطة السياسية في الحد من هيمنة المجلس الشعبي الوطني الذي قد يسيطر عليه حزب قوي في المعارضة. في إن القيد الوحيد الذي وضع للرئاسة تمثل في تحديد عهدة الرئيس المنتخب باثنتين فقط.[1] وهي المادة التي سيتم تعديلها في آخر تعديل دستوري **للعام 2008** كما سيأتي إبرازه لاحقا. فقد أرسى **دستور 1996** العودة للمسار الديمقراطي من خلال التأكيد على حقيقتين أساسيتين حسب أحد الباحثين وهما:

---

[1] – إسماعيل قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص ص 156، 157.

- حاجة النظام السياسي الجزائري إلى الإصلاحات الضرورية لسير المؤسسات السياسية والدستورية.

- استحالة مواصلة المسار الانتخابي ما لم تتوفر الشروط اللازمة للسير العادي لمؤسسات الدولة.

كما تجدر الإشارة بهذا الصدد أن الحاجة إلى الإصلاحات الدستورية جاءت في أعقاب تسلم **اليامين زروال** للسلطة على رأس المجلس الأعلى للدولة والذي تم تبنيه بعد توقيف المسار الانتخابي واستقالة **الشاذلي بن جديد** من هرم السلطة؛ حيث قرر الاستمرار في مسار الدمقرطة، وتم فتح مجال الحوار السياسي بين كافة الفاعلين الذين قبلوا مبادرة السلطة في هذا الاتجاه. وقد أثمرت هذه المساعي برغبة النظام في الحصول على قدر من الشرعية عبر العودة إلى آلية الانتخاب، فتم بذلك إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في **16 نوفمبر 1995**. ليتم بعدها عرض مشروع تعديل الدستور على الشعب في استفتاء عام بتاريخ **28 نوفمبر 1996**، ومن أهم المبادئ التي تضمنها المشروع الجديد والتي تصب في اتجاه تأكيد التوجه الديمقراطي للنظام السياسي الجزائري:

- تأكيد مبدأ التعددية الحزبية كمبدأ مستقر دستوريا باستخدام مصطلح الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات البعد السياسي التي وردت في **دستور 1989**. ما يعني السعي إلى صياغة علاقة جديدة في علاقة الديمقراطية بالحكم وطبيعة الشركاء المساهمين في الحكم (أحزاب)، بالإضافة إلى تناول قضايا جديدة تخص حياد الإدارة والقوانين العضوية، وتوازن السلطات... وذلك ما ترجم مدى عمق التعديلات الجديدة من خلال مدة وعدد عهدات الرئيس المنتخب والتي ظلت مدة كل عهدة محددة في خمس سنوات لكن تم حصر عدد العهدات في عهدتين فقط وذلك ما لم يتطرق إليه **دستور 1989** والذي وإن أقر بأن مدة كل عهدة محددة بخمس سنوات فقط لكنه لم يحدد عدد كل عهدة. إذ تعد هذه الإضافة، إن صح التعبير، ضمانة جديدة لتكريس مبدأ التداول على أعلى منصب سياسي في الدولة. بعبارة أخرى تضمن هذا التعديل تكريس وإقرار مبدأ التعددية الحزبية كمدخل للتعددية السياسية، وضمان التداول على السلطة. هذا من جهة ومن جهة ثانية نصت **المادة: 158** على تأسيس محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة عن أفعال الخيانة العظمى، والجنايات والجنح التي قد ترتكب من قبلهما بمناسبة تأدية مهامهما؛ ما يعني إقرار مبدأ المحاسبة واستقلالية السلطة القضائية وازدواجيتها، وهي في

معظمها أحكام تخدم الاتجاه نحو تكريس مسار التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات سياسية تستند إلى الشرعية الديمقراطية المعبر عنها من خلال الإرادة الشعبية.[1]

تجدر الإشارة في نهاية هذا المبحث إلى أن السلطة السياسية عملت على بناء تحالفات جديدة وإشراك فاعلين سياسيين جدد بهدف تجاوز الأزمة السياسية عبر انتخابات جديدة كانت بدايتها بالانتخابات الرئاسية **(نوفمبر 1995)**، ثم الانتخابات المحلية والتشريعية **(ماي 1997)**. حيث يرى العديد من الدارسين للنظام السياسي الجزائري أن ذلك كان يهدف أيضا إلى مسح الانتخابات التشريعية الأولى في **(ديسمبر1991)**.

شكلت هذه المحددات أهم ملامح العلاقة بين الحكم والديمقراطية في الجزائر، بعد توقيف المسار الانتخابي، في **جانفي 1992**. وما انجر عن ذلك من تداعيات سياسية في ظل أزمة حقيقية عرفتها الدولة الجزائرية الفتية. بسبب انتشار العنف السياسي والإرهاب الذي أصبح أحد المتغيرات المحورية في العلاقة بين الحكم والديمقراطية من جهة، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين من جهة ثانية. فيما سيتم التطرق في المبحث الموالي لدراسة ما إذا الديمقراطية يمكن اعتبارها كآلية لتجسيد الحكم الراشد خلال الفترة الممتدة من: **1999 إلى غاية 2009**. في ظل التحولات العميقة التي عرفتها الساحة السياسية الوطنية من حيث وصول **عبد العزيز بوتفليقة** إلى الحكم. والساحة الدولية من خلال سعي القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية إلى فرض نموذج الديمقراطية وحقوق الإنسان على اعتبار ذلك من أركان الحكم الراشد الذي يستند إلى المشاركة الشفافية وحكم القانون. فمن خلال المحطات التي استوقفت الباحث في هذا القسم من البحث تمكّن من ملاحظة الآتي:

– أنّ جل المبادرات السياسية المعتمدة هي نابعة من السلطة نفسها بطريقة فوقية، وبالتالي فهي فاقدة للشرعية من حيث انعدام السند الشعبي، ورأي الإرادة الشعبية في توجيه هذه الخيارات ما يبرز أزمة الحكم في الجزائر.

– أنّ السلطة عملت على إتاحة جملة من الصيغ السياسية والقانونية من أجل إبراز التوجه الديمقراطي لخياراتها في ظل تعذر العودة للمسار الانتخابي غير أنها فشلت في إقناع الفاعلين السياسيين بذلك ما أفضى إلى تعميق القطيعة بين السلطة والمعارضة وأفشل كل مسعى للحوار في سياق حل الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر.

---

[1] - عبد الجليل مفتاح، **الإصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في الجزائر**، مقال في: **كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة بسكرة. ص ص 72، 73.

- أنّ سياسات التعديل الهيكلي والخصخصة في إطار الدور الذي لعبته المؤسسات الدولية المالية لم تكن في مستوى الطموحات الوطنية في النهوض بالاقتصاد الوطني كاقتصاد منافس وقوي بقدر ما مهدت وعملت على إلحاقه بالتوجه الليبرالي الكوكبي العولمي المهيمن.

- أنّ حاجة الجزائر للحكم الراشد نابعة من حاجتها إلى الديمقراطية الحقيقية وإصلاح الحكم، من خلال ضمان القدر المناسب من المشاركة والشفافية والأداء والفاعلية وحكم القانون ومكافحة الفساد بهدف النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة.

خلاصة عامة:

من خلال مراحل دراسة العلاقة بين الديمقراطية والحكم في حالة الجزائر، سواء من حيث دراسة علاقة الديمقراطية بالحكم في سياق المقاربتين التاريخية والتنموية (**1962-1999**)، يمكن التأكيد على جملة من النقاط الأساسية:

– أن الديمقراطية من حيث كونها طريقة أو أسلوب في إدارة شؤون البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن غائبة منذ الاستقلال، وهي تعبر عن تراكم سياسي منذ عهد الحركة الوطنية قبل الاستقلال. كما أنها اليوم تعبر عن كونها مطلب شعبي، من حيث العزوف الشعبي عن المشاركة في انتخابات محسومة مسبقا.

– أن الديمقراطية تم استخدامها كذريعة للاستحواذ على الحكم أو البقاء فيه.

– أن الديمقراطية الحقيقية هي تلك التي تكرس شرعية الحكم، والحق في الاختلاف والتداول على السلطة وحرية الاختيار والسيادة الشعبية والمشاركة ناهيك عن مضامين المساءلة والشفافية وحكم القانون، وتكريس الحقوق.

– أن كلا من الديمقراطية والحكم الراشد هما وجهان لعملة واحدة ولا يتحقق الثاني في غياب الأولى، ولا يمكن للثاني أن يؤدي إلى الأولى لان الديمقراطية أسبق عن مفهوم الحكم الراشد.

– أن الجزائر عاشت فترات طويلة في ظل سوء الحكم، تتجلى مظاهر ذلك من خلال سوء إدارة جهود التنمية وأزمات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

– أن الجزائر وعلى الرغم من توفر هوامش للحرية دستورية غير أن مظاهر أزمة الحكم وانتشار الفساد وضعف المنافسة السياسية وغيرها...، تشكل جميعا محددات استمرار أزمة الحكم.

على ضوء كل ذلك يمكن للباحث التساؤل حول طبيعة العوائق والممكنات التي تتصل بعمليات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر، في الفصل الثلاث من هذه الدراسة.

الفصل الثالث: آفاق الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر (العوائق والممكنات)

مقدمة:

المبحث الأول: واقع العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر1999- 2009.

- **المطلب الأول: راهن الحركة الديمقراطية وإشكاليات إصلاح الحكم في الجزائر (1999- 2009)**
- **المطلب الثاني: مؤشرات جهود الدمقرطة والحكم الراشد في الجزائر (1999-2004)**
- **المطلب الثالث: مؤشرات جهود الدمقرطة والحكم الراشد في الجزائر (2004-2009)**

المبحث الثاني: معيقات وممكنات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر

- **المطلب الأول: معيقات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر**

01- المعيقات الدستورية والسياسية.

02- المعيقات الاجتماعية والاقتصادية.

03- المعيقات الثقافية أو أزمات التنشئة السياسية.

- **المطلب الثاني: ممكنات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر**

01- الممكن السياسي والدستوري.

02- الممكن الاقتصادي والاجتماعي.

03- الممكن الثقافي أو الحاجة إلى التنشئة السياسية الديمقراطية في ظل العولمة.

خلاصة عامة:

الفصل الثالث: آفاق الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر(العوائق والممكنات)

مقدمة:

ينطلق هذا الفصل من حدود **دراسة الحالة الجزائرية (1999- 2009)** في العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد. على اعتبار أن ذلك يشكل منطلقا لسبر احتمالات آفاق تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد. لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين. يتم في المبحث الأول التطرق إلى تبني نموذج الحكم الراشد في سياق سياسات الإصلاح والدمقرطة الذي تنادي به السلطة السياسية في الجزائر في ظل التحولات العالمية التي رمت بظلالها على سيرورة عمليات الإصلاح في الجزائر في عالم ما بعد السيادة وتزايد موجة العولمة المنادية بالديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان كنموذج أصلح للحكم ليس في منطقة جغرافية محددة فحسب ولكن في سياق كوني عام.

أما المبحث الثاني فسيتوقف عند جملة العوائق التي تحول دون حدوث علاقة توافقية بين الديمقراطية والحكم الراشد، في المطلب الأول. فيا خصص المطلب الثاني لمناقشة ممكنات آفاق تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد. وفق التصور الذي تنطلق منه فلسفة الحكم الراشد في تفاعل ثلاث مكونات داخل الدولة وهي: الدولة المجتمع المدني والقطاع الخاص. في كنف الشفافية والمساءلة وحكم القانون.

<u>المبحث الأول:</u> الديمقراطية وتكريس الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 1999 - 2009.

يسعى هذا المبحث لدراسة واقع العلاقة بين متغيري الديمقراطية والحكم الراشد، في الجزائر. خلال الفترة الممتدة من: **1999 إلى غاية 2009.** عبر اختبار عدة مؤشرات وفحصها بالاستناد على أسس كل من الديمقراطية ومعايير الحكم الراشد. عبر عدة متغيرات أو بالأحرى مفاهيم كــ: **المشاركة السياسية، الانتخابات، الأداء السياسي والتداول على السلطة، فعالية المؤسسات والثقافة الديمقراطية. ناهيك عن جودة الحكم، إعمال حكم القانون ومكافحة الفساد.**

لأجل ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية؛ الأول يتعلق براهن الحركة الديمقراطية وإشكاليات إصلاح الحكم في الجزائر بالفترة الممتدة من: **1999 إلى غاية 2004.** أما المطلبين الثاني والثالث، فيتعلق الثاني بتحليل مؤشرات الدمقرطة والحكم الراشد خلال الفترة الممتدة من: **1999 إلى غاية 2004**، والثالث بتحليل نفس المؤشرات خلال الفترة الممتدة من: **2004 إلى غاية 2009.**

ليتم في الأخير وضع جملة من الملاحظات حول دراسة حالة الجزائر وحول ما إذا كانت الديمقراطية المتبناة في الجزائر تتيح الآليات المناسبة للرشادة السياسية في الجزائر. في سياق تجسيد الحكم الراشد.

- **<u>المطلب الأول: راهن الحركة الديمقراطية وإشكاليات إصلاح الحكم في الجزائر (1999- 2009)</u>**

تجدر الإشارة في بداية هذا المطلب إلى أن الديمقراطية كنظام حكم، أو أسلوب في إدارة الحكم أسبق من فلسفة الحكم الراشد. التي جاءت بها التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، تشدد أدبيات التنمية السياسية المعاصرة على أن اعتبار أي نظام حكم جيدا أو راشدا يمر حتما عن طريق كونه ديمقراطيا؛ أي مستندا في ذلك على الأصول النظرية والتطبيقية التي تقوم عليها فلسفة الحكم الراشد التي تقتضي توفر الحكم على آليات ديمقراطية عقلانية وشفافة. كما تم إبراز ذلك في الإطار النظري لهذه الدراسة وقوام ذلك؛ التعددية السياسية الحقة ودولة القانون والمشاركة السياسية والرقابة والمحاسبة وتكريس الحريات العامة وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

01- راهن الحركة الديمقراطية والحكم في الجزائر

لعل محاولة الاقتراب من حالة الديمقراطية في الجزائر، حسب بعض الدارسين، تنطلق من محاولة استقراء راهن الحركة الديمقراطية سعيا لتقديم رؤية شاملة في تعزيزها، ومن ثمة تجسيد معايير الحكم الراشد. بهذا الصدد جدير بالباحث الإشارة إلى أن الديمقراطية المراد تحليل راهنها في حالة الجزائر **(1999- 2009)**؛ "**ليست بذرة جاهزة... وإنما هي تعبير عن حركة سياسية واجتماعية وعملية بناء متواصلة، نابعة من هوية وخصوصية المجتمع المعني** [الجزائري تحديدا]..."، فهي حصيلة تضافر عوامل متعددة داخليا وخارجيا، ماديا وذاتيا، تسعى لإحداث تحول نوعي في طبيعة النظام السياسي، ما من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى ثورة مجتمعية تجعل من الثقافة الديمقراطية جزء من الثقافة الوطنية.[1]

فالديمقراطية كوسيلة في ممارسة الحكم والوصول إليه، تتطلب عملية تفاعل مستمرة مع باقي البنى الاجتماعية القائمة، وإبراز مدى تأثير عملية التحول في هذه البنى. وقبل محاولة التعمق في سياق إبراز هذا الجانب، جدير بالباحث التساؤل حول راهن الحركة الديمقراطية في الجزائر. وذلك ما أثاره الباحث **بومدين بوزيد**، في مقالة له حول: "**الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال (2002)**". مشيرا إلى الاختلاف الواقع في التحديد المرحلي لحالة التجربة الديمقراطية الجزائرية؛ من حيث التساؤل حول ما إذا يمكن اعتبار راهن هذه الحركة اليوم يعبر عن مرحلة انتقالية، أم أنها تعبير عن حالة ارتدادية تراجعية عن الديمقراطية...؟ فبينما يرى الاتجاه المتشائم بشأن هذه التجربة أن هناك تراجعا والعودة التدريجية للطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي الجزائري، وذلك على خلفية ما أعقب محاولة أول تحول نحو الديمقراطية بعد **دستور 1989**، من أحداث. حيث أن الديمقراطية في هذه الحالة لا تقوم لها قائمة ما لم يتم العودة إلى الدور الثاني من **الانتخابات التشريعية الملغية في 1992**. كما تشكل **أحداث منطقة القبائل عام 2001**، تعبيراً عن مظهر من مظاهر طغيان الدولة، وعدم احترام الحريات الفردية وهدر حقوق أقلية لغوية. فيما يرى الاتجاه المتفائل أن الديمقراطية في حالة الجزائر تعبر عن تجربة مستمرة بحجة وجود برلمان ومؤسسات منتخبة، وتوفر قدر من الحرية الإعلامية والرأي.[2]

لعل الملاحظة الأساسية التي يمكن التوقف عندها هنا، هي أن هناك عدم إجماع حول راهن التجربة الديمقراطية في الجزائر. لاعتبارات سيأتي الحديث عنها في الفصل المقبل أما بخصوص هذا القسم من البحث ستكتفي هذه الدراسة فقط بمحاولة إبراز بعض مظاهر الحكم من حيث تعبيرها عن الديمقراطية أو

---

[1]- قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 299.

[2] - مجموعة من المؤلفين. **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**. ط 2، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. مارس 2005. ص ص 231، 232.

تعارضها معها. إذ يمكن الانطلاق أن الديمقراطية في حالة الجزائر تعبر عن كونها مطلبا أكثر من أن تكون واقعا معاشا.[1]

إن المتأمل للحالة الجزائرية يتوقف عند واقع المخاض العسير الذي تعيشه عملية التحول الديمقراطي؛ على غرار ما أعقب توقيف المسار الانتخابي في **جانفي 1992**. أو استمرار مظاهر الأزمة السياسية بعد **التعديل الدستوري لسنة 1996**، فإن التجربة الديمقراطية في الجزائر تؤكد من خلال شواهد واقعية، على حد تعبير أحد الدارسين، تضمنها لعوامل ترسيخها؛ من حيث السعي لعدم شخصنة السلطة، والانفتاح النسبي لوسائل الإعلام المكتوبة دون السمعية البصرية في أغلب الأحيان، والتي تحاول التفاعل وخلق نوع من الانسجام مع مختلف الخطابات والمناسبات السياسية، كما أن العديد من الأحزاب السياسية الجزائرية، أقحمت في أدبياتها ومواثيقها مطلب الممارسة السياسية الديمقراطية، والاحتكام إلى القانون، بغض النظر عن انخراطاتها العقدية والإيديولوجية...[2]

في حين أن العديد من الاتجاهات الفكرية أو السياسية تتفق حاليا على أهمية وضرورة الديمقراطية من حيث كونها تتوفر على آليات إدارة أوجه الاختلاف داخل المجتمع سلميا، ومن ثمة الحد من مصادر العنف، كما تضمن مشاركة سياسية فعالة لغالبية المواطنين. فهي بمثابة منهج اتخاذ القرارات العامة في إطار نظام حكم لا تكون فيها السيادة لفرد أو قلة من الناس، على اعتبار أن إرادة الأغلبية الشعبية هي مصدر السلطات، والتي تمارس وفق دستور ديمقراطي لا غير.[3]

02- إشكاليات إصلاح الحكم في الجزائر (1999- 2004):

غير أن الباحث يجد نفسه أمام تساؤل منهجي يتعلق بإشكالية مدى قابلية النموذج الغربي للديمقراطية بالنسبة للحالة الجزائرية، فالتجربة الجزائرية في علاقة الديمقراطية بالحكم، على الأقل، خلال **الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 1999**. أثبتت أنه: "**...لا يمكن لأي نموذج... أن يكون مفتاحا يصلح لحل المشاكل المعقدة لجميع الشعوب**". فعلى الرغم من أن النموذج المفترض إسقاطه على حالة الجزائر يتسم بقدر من التجريد والعموم، غير أنه وليد أوضاع وظروف تختلف كليا أو جزئيا عن الحالة الجزائرية.

---

[1] - قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 307.

[2] - **للمزيد من المعلومات ينظر إلى**: قيرة [وآخرون]، نفس المرجع السابق، ص ص 308، 309، 310، 311.

[3] - صالح زياني، **واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**، مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد:09، جانفي2004، الجزائر.ص 71. نقلا عن: محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، مصر الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 80.

نفس الشأن بالنسبة لمطلب تجسيد الحكم الراشد. بقدر ما يعبر عن حالة تهافت الأنظمة السياسية العربية عموما والجزائر ، من حيث أنها موضوع هذه الدراسة، التسليم بتبني هذا النموذج تحت ضغط قوى الهيمنة العالمية للدول الغربية الكبرى، ومؤسسات النظام الدولي، ... بدل التصرف انطلاقا من واقع وحاجات وطموحات المجتمع الجزائري.[1]

كما أثبتت التجربة الجزائرية في العلاقة بين الديمقراطية والحكم أن الفراغ الإيديولوجي الذي حدث بعد تراجع النموذج الاشتراكي فسح المجال أمام تنامي التنافس بين تيارات سياسية وعقدية وثقافية، في ظل عدم تمكن التعددية السياسية على الطريقة الغربية في ملء الفراغ الإيديولوجي بسبب نفور القاعدة الجماهيرية منها. وهو ما سمح ببروز تيارات سياسية تشكل قوة حقيقية تسعى لإفشال أو تعطيل مسار الإصلاحات المزمع تجسيدها في المجتمع الجزائري بمقتضى استراد نموذج الديمقراطية الغربية.[2] والدعوة للحكم الراشد من حيث هو انعكاس لتكريس الديمقراطية الحقة، وفق منظور ليبرالي للديمقراطية والحكم.

فالتجربة الجزائرية الراهنة للتحول الديمقراطي تعكس مجموعة من الإفرازات، ما شجع على خلق قوى معارضة كفيلة بدفع الإصلاحات المرجوة باتجاه (التراجع القسري) أو حالة الارتداد عن الديمقراطية، وإعادة هندسة النشاط السياسي وفقا لمتطلبات التعددية الاسترجاعية التي نتجت عن حالة إخفاق جهود الاصلاح السياسي.[1]

وفق هذا التصور يتعذر على الحالة الجزائرية محاكاة التجربة الغربية في علاقة الديمقراطية والحكم وفي بناء تعددية سياسية وحزبية يكون محورها المواطن الفرد، كما سبق التطرق إليه عند الحديث عن تطور مفهوم الديمقراطية الغربية في الفصل الأول، من جهة. ومن جهة ثانية حري بالباحث الإشارة إلى أن الحكم في الجزائر عرف أول عملية تداول سلمي على السلطة وذلك في أعقاب إعلان اليامين زروال عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة في **28 سبتمبر1998**، معللا ذلك بسعي السلطة إلى التأكيد على سعيها في ترسيخ قيم التداول السلمي على السلطة.[2]

---

[1] - حسين بوقارة، **التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية**. مقال في: **كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر**. المنعقد يومي: 11/10 ديسمبر 2005. جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر. ص 34.

[2] - نفس المرجع، ص35.

[1] - نفس المرجع، ص 35.

[2] **- For more information see at:** Y. Bouandel. op cit, p18.

لكنها تبدو عسيرة اليوم بفعل **تحولات ما بعد 1999**، والتي كرست في مجملها توجهات جديدة شملت إعادة تنظيم السلطة وتقييد الحريات... مع وصول **عبد العزيز بوتفليقة** إلى الحكم في **انتخابات أفريل 1999 (يُنظر إلى الملحق رقم: 04)**، وسط جدل إعلامي وسياسي كبيرين حول ظروف نجاح هذا الأخير في هذه الانتخابات؛ من حيث كونه أول شخصية مدنية تصل إلى الحكم في الجزائر، وإن اختلفت عن سابقتها من حيث طبيعة وانتماء الشخص الأول في السلطة، فيما ذهب بعض الدارسين إلى اعتبار هذه الانتخابات تشكل استمرارية لمنطق التدخل الجيش. ففي رأي الباحث "**عدي هواري**" يعبر ترشيح بوتفليقة كمرشح الجيش/مرشح الإجماع في **انتخابات أفريل 1999**، عن رغبة العسكريين في التغيير، عبر ترشيح رئيس مدني يترجم إرادة نفي الطابع العسكري للنظام السياسي الجزائري.[3]

فعلى الرغم من الأهمية البالغة لدور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، فهي لا تجعل من هذا النظام نظاما عسكريا أو شكلا من أشكال الدكتاتورية العسكرية، كتلك التي عرفتها أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية، لكنه نظام سلطوي يستمد قوته من الجيش. وذلك على الرغم من الاعتماد نظام التعددية الحزبية، فإن تعيين الرئيس يترك للمؤسسة العسكر بحيث تصبح الانتخابات مجرد آلية لاحقة لإضفاء الشرعية على خيارات النظام السياسي (ظاهريا)/ الجيش (ضمنيا). حيث تعدو المؤسسة العسكرية بمثابة الحزب السياسي المهيمن، على حد تعبير الباحث **هواري عدي**، كما هو شأن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي سابقا. فهذه الرؤية تجعل المحلل يقف على حقيقة كون العسكريين يفوضون الحكم للنخب المدنية، ويتوارون خلف هذه النخبة وفق قاعدة السياسية غير صريحة مفادها أن الجيش هو السلطة الفعلية وليس الساسة المدنيون.[1]

وذلك ما يقلل من مصداقية فرضية اعتماد الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في حالة الجزائر، ويدعو إلى محاولة إيجاد صيغ بديلة في العلاقة بين الديمقراطية والحكم. من خلال اختبار مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بجهود التحول نحو الديمقراطية، وتجسيد الحكم الراشد. إذ لا يمكن في كل الحالات نفي حقيقة بعض الجهود التي تعبير عن محاولة تجسيد تحول ديمقراطي في حده الأدنى. كون الممارسة السياسية تشكل في النهاية تراكما من شأنه التأثير في السلوك السياسي باتجاه تبني نمط يحقق قدرا من التسوية بين السلطة والمجتمع.

---

(3) - Addi Lhouari, **L'armée, la nation et l'état en Algérie, débat ouvert sur l'armée Algérien** , page internet: **visité le/ 23/12/2009, à 13:05H- sur: www.Algeria-watch.de/farticle/débatarmée.html/**

(1) - Addi Lhouari, Ibid.

كما يمكن التأكيد على جملة من الإشكاليات المتصلة بإصلاح الحكم والدمقرطة، وقد سبق الإشارة إلى بعضها في المبحثين السابقين على النحو التالي:

- غياب مؤشرات إيجابية بخصوص التنمية البشرية في الجزائر.
- فساد الحكم واستمرار العنف السياسي، وعدم فعالية المؤسسات.
- فشل الإصلاحات الاقتصادية.
- تزايد حدة الاضطرابات الاجتماعية والثقافية.
- ضعف منظومة حقوق الإنسان؛ بفعل تضافر عدة عوامل سياسية وأمنية واقتصادية وقضائية.

- **المطلب الثاني: مؤشرات جهود الدمقرطة والحكم الراشد في الجزائر (1999-2004):**

تتعلق مؤشرات إصلاح الحكم في الجزائر بمختلف الجهود التي تتصل بعملية دمقرطة الحكم ومعالجة مختلف مظاهر أزمة الحكم في الجزائر. إذ تهدف هذه الجهود إلى تحقيق جودة الحكم من خلال الاستجابة للمتطلبات الداخلية والخارجية التي تقتضيها مرحلة مابعد الحرب الباردة ومتطلبات العولمة بأبعادها المختلفة. من حيث كون عملية إصلاح الحكم تعبر عن التوجه نحو تكريس ممارسة سياسية ديمقراطية وفق منطلقات الديمقراطية، حقوق الإنسان والحكم الراشد.

كما تجدر الإشارة في بداية هذا المطلب إلى أن العديد من الدارسين يضعون جمة من المؤشرات الدالة على حدوث تحول ديمقراطي في أي من الأنظمة السياسية المعنية به؛ على اعتبار أنها الحدود الدنيا لنظام حكم يوصف بأنه ديمقراطي، يمكن إجمالها في العناصر التالية:[1]

- وجود أحزاب سياسية تشارك في انتخابات حرة نزيهة ودورية، تضمن الرقابة الشعبية على أداء الحكومة من خلال سلطة تشريعية تساهم بشكل فعلى في صنع السياسات على جميع مستويات الدولة...
- نظام قضاء مستقل وفعال.
- استقلالية المجتمع المدني.

---

[1] ـ عمر فرحاتي، **مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**، مقال في: **كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر.** نفس المرجع، ص ص 38، 39.

– تكريس الحقوق الفردية وصيانة الحريات، وفق منظومة قانونية ودستورية.

في هذا الجانب يشير **عمر فرحاتي** إلى أن **على هلال** في دعمه لهذا التصور، على اعتبار أن نجاح أو فشل أي تحول ديمقراطي مرهون بجملة من العناصر؛ تأتي في مقدمتها مسألة التداول السلمي على السلطة، قبول منطق التعددية السياسية، وحق المعارضة، والحق في الاجتماع والتعبير والتنظيم، ناهيك عن قضايا تكريس توازن السلطات، واستقلالية القضاء، وحكم القانون والمحاسبة.[2]

مؤكداً في نفس الوقت على أنه لا بد من التأكد من صدقية توفر هذه الأسس في أي عملية التحول الديمقراطي من حيث مدى فعالية أدائها وممارستها، إذ كثيرا ما لا يحدث تداول حقيقي للسلطة رغم وجود معارضة، أو أن تكون البرلمانات مقيدة وغير فعالة لسبب أو لآخر، أو بسبب العمل بقوانين الطوارئ التي تحد من الممارسة الديمقراطية...[1]

وفق المنطلقات السالفة تقترح هذه الدراسة في سياق تناول حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1999 إلى غاية 2009**، أربع مؤشرات أساسية في سياق اختبار فعالية التحول الديمقراطية والإجابة عمَّا إذا كان هناك نظام ديمقراطي قد تم إرساء أركانه في الجزائر. بداية بالمؤشر **السياسي الدستوري** من حيث التأكد من مدى نضج العملية السياسية وإرساء مبادئ ديمقراطية الحكم، أما المؤشر الثاني؛ **الانتخابات** من حيث فحص مدى تجسيد المبادئ الدستورية، وواقع المشاركة السياسية والتداول على السلطة، من حيث إتاحة الفرصة لبروز نخب جديدة في الحكم أم لا. فيما يتناول المؤشر الثالث؛ **دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني**، في تنمية الثقافة السياسية الديمقراطية وتنظيم المشاركة السياسية والتعبير عن التطلعات المجتمعية. بينما يختص المؤشر الرابع بالتأكد من مدى **استقلالية القضاء وإعمال حكم القانون ومكافحة الفساد**، من حيث اعتباره المدخل المناسب لتجسيد الحكم الراشد، في سياق تفعيل الممارسة الديمقراطية. على اعتبار أنها مجموع آليات عقلانية ورشيدة، ومن حيث أن الحكم الراشد يترجم تطابق جملة من المعايير الديمقراطية الرشيدة في ممارسة الحكم، وفي علاقته مع المحكومين.

01- المؤشر الدستوري والسياسي:

سبقت الإشارة في المبحثين السابقين؛ الأول والثاني إلى أهم التعديلات الدستورية التي تمخضت عن **أحداث 05 أكتوبر1988**، من خلال **دستور 1989**. والتي عرفت بدوها تغييرات أخرى على فترتين؛ في **سنة 1996**، ثم **سنة 2008**.

---

[2] ـ نفس المرجع، ص 39.

[1] ـ نفس المرجع، ص 39.

على الرغم من كون التعديلات التي عرفتها المنظومة الدستورية الجزائرية تعد مشجعة في اتجاه تكريس الديمقراطية ومن ثم الحكم الراشد لتبنيها عدة مبادئ ديمقراطية تشكل اللابنات الأساسية لبناء ديمقراطية حقيقة في إطار دولة الحق والقانون والحكم الراشد فإن العديد من الدارسين للنظام الدستوري يطرحون عدة تحفظات في الواقع الفعلي، من حيث ترجمة هذه المبادئ في الممارسة السياسية للحكم. إذ يشير **عمر فرحاتي،** إلى أن حالة الجزائر لم تساير تجارب أخرى كالتي عرفتها أوربا الشرقية في إقامة قطيعة حقيقية مع أساليب الحكم التسلطي؛ ففي حالة الجزائر استمر العمل بآليات التعبئة السياسية من خلال مؤسسات ما يسمى بالمنظمات الجماهيرية وحتى مؤسسات المجتمع المدني، كما لم يتخل النظام السياسي عن أدواته غير الرسمية، إن صح التعبير، والمتمثلة في تقييد آليات الرقابة والمساءلة، تقييد الحريات العامة من خلال إعمال قانون حالة الطوارئ، هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات التشريعية والقضائية. وهي كلها ممارسات تقلل من شأن جهود التحول نحو الديمقراطية وتجسيد الحكم الراشد.[1]

كما يشير أيضا أحد الباحثين إلى أن تغليب الطابع الرئاسي في الدستور عبر إعطاء رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تتجاوز صلاحيات رئيس الوزراء والسلطة التشريعية وتشرع بالأوامر. ناهيك عن تقييد السلطة البرلمان عبر إخضاع المجلس المنتخب بشكل مباشر **(المجلس الشعبي الوطني)** إلى غرفة ثانية **(مجلس الأمة)** يتم انتخاب أعضائها بطريقة غير مباشرة كما يتم تعيين ثلث أعضائها من قبل رئيس الجمهورية، ما يعني إمكانية الالتفاف على الإرادة الشعبية في استصدار مراسيم وقرارات تخدم إرادة السلطة المهيمنة **(التنفيذية والرئاسية بالتحديد)،** في مقابل الإرادة الشعبية.[2]

وبالتالي تسجيل الأثر غير الايجابي على علاقة الديمقراطية بالحكم؛ حيث أن الممارسة السياسية هنا لا تفرّخ آليات تكريس نظام حكم ديمقراطي وفق معايير الحكم الراشد. بل تنتج آليات تقييد الحراك الديمقراطي وحصره في الجانب الاستعراضي (الاحتفالي) السطحي لا غير.

02- مؤشر الانتخابات (1999- 2004):

تجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر خلال هذه الفترة قد عرفت إجراء عدة انتخابات توصف بأنها تعددية (رئاسيات **أفريل 1999، محليات وتشريعيات 2002، رئاسيات 2004**)، حيث سيتم التأكد من مدى مصداقية تجسيد المبادئ الدستورية، وواقع المشاركة السياسية والتداول على السلطة، ومدى التمثيل

---

[1]- عمر فرحاتي، **مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**، نفس المرجع، ص ص 44، 45.

[2] - عبد الجليل مفتاح،**الإصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في الجزائر**، في: مجموعة من المؤلفين، **كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**. نفس المرجع السابق، ص 74.

السياسي. وتأثير كل ذلك في واقع العلاقة بين الديمقراطية والحكم، من خلال **الانتخابات التشريعية في جوان 2002، والانتخابات الرئاسية في أفريل 2004.**

لعل محاولة اختبار هذا المؤشر من حيث فعاليته في تكريس المبادئ الدستورية الديمقراطية، يستدعي عدة خطوات أبرزها تحديد طبيعة العملية الانتخابية المراد فحصها، أي ضبط شروط الانتخابات الديمقراطية كما هو متعارف عليه في أدبيات التحليل السياسي المعاصر، ومن ثمة محالة إسقاطها على التجربة الجزائرية. وبهذا الصدد يقترح الباحث **عبد الفتاح ماضي** في ورقة مقدمة لمركز **دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية**، بعنوان: **مفهوم الانتخابات الديمقراطية** مجموعة من المعايير المحددة لذلك. حيث أشار إلى أن هذا المفهوم يحتل صدارة اهتمام الباحثين المعاصرين منذ أن عرّف **جوزيف شومبيتر** الديمقراطية على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة. فالانتخابات الديمقراطية حسبه لا بد أن تستند إلى جملة من الشروط، في مقدمة كل ذلك:[1]

حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين دون تمييز، في انتخابات دورية ومنتظمة. مع تكريس حرية التنظيم وعدم إقصاء أي جماعة في تشكيل حزب سياسي، أو في الترشح للمناصب السياسية، وحق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية. حرية إدارة الحملات الانتخابية للمرشحين في عرض آرائهم وقدراتهم، أو للناخبين في مناقشة تلك الآراء. وتمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في جو من الحرية، والسرية. وفرز الأصوات وإعلانها بكل شفافية. وتمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية إلى نهاية العهدة المحددة لموعد الانتخابات التالية.

في ظل توفر إطار دستوري لنظام ديمقراطي كمطلب أساسي لانتخابات ديمقراطية. يجدر بالباحث التأكد من مدى **فعّالية الانتخابات** الديمقراطية، على اعتبار أن لهذه الانتخابات غايات ووظائف وتترتب عنها مجموعة من النتائج الفعلية على نظام الحكم، وليست هدفاً في حد ذاتها. مرورا بمعيار **الحرية؛** المتمثل في كون هذه الانتخابات تُجرى في ظل حكم القانون، وتتسم بالتنافسية، وتحترم الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. وانتهاء عند **نزاهة الانتخابات** الديمقراطية، من حيث كونها تعقد دوريا وبشكل منتظم، وتتم إدارتها والإعلان عن نتائجها بالاستناد إلى قيم الحياد السياسي والعدالة والشفافية.

---

[1]- عبد الفتاح ماضي، **مفهوم "الانتخابات الديمقراطية"**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، **2007/07/22. الساعة: 17:00**. الموقع: **http://www.dctcrs.org/s2575.htm**

فالمتطلبات الدستورية للانتخابات الديمقراطية، حسب **عبد الفتاح ماضي**، تشكل الأرضية المناسبة لإجراء انتخابات ديمقــراطية، أما المعايير الثلاثة فــهي البنيان العملية الانتخابية، كما يوضـــح ذلك **الشكل رقم (02):**

الشكل رقم (02): متطلبات الانتخابات الديمقراطية ومعاييرها

الانتخابات الديمقراطية			
معايير الانتخابات الديمقراطية	**فعالية الانتخابات**	**حرية الانتخابات**	**نزاهة الانتخابات**
متطلبات الانتخابات الديمقراطية: 01- تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم 02- تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية 03- تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالمواطنين			

المصدر: عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية:

http://www.dctcrs.org/s2575.htm

وفي سياق التأكد من فعالية العملية الانتخابية فوظيفة الانتخابات الديمقراطية تكمن في النقاط الخمس التالية:

- التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة.
- اختيار الحكام.
- تسوية الصراعات السياسية بطرق سلمية.
- توفير الشرعية السياسية أو تجديدها.
- محاسبة الحكام، و التجنيد السياسي.[1]

[1]- عبد الفتاح ماضي، نفس المرجع، صفحة انترنات.

إذا انطلق هذا المؤشر من أن الجزائر تتوفر على الإطار الدستوري للحكم الديمقراطي ولو في حده الأدنى، فهل تم تحقيق بعض هذه المقاصد أو جلها في حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من: **1999 إلى غاية 2004**، أم أن هناك متغيرات أخرى ميزت العمليات الانتخابية الجزائرية؟

لعل جانبا من هذه الإجابة تقدمت به هذه الدراسة المتواضعة في سياق الحديث عن تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر، لكن الملفت للانتباه هو التساؤل حول مدى فعالية الانتخابات الجزائرية المتتالية خلال هذه الفترة **(1999- 2004)**.

فإذا تمت الإشارة إلى **الانتخابات الرئاسية في أفريل 1999**، يمكن ملاحظة أن العملية الانتخابية كانت تعبر عن عملية شكلية، أو ترتيبات لاحقة لإضفاء الشرعية على من تقرر أن يحكم **(عبد العزيز بوتفليقة: مرشح الجيش/ الإجماع؟)**؛ وذلك ما استوقف عددا كبيرا من المحللين والدارسين للنظام السياسي الجزائري. حيث يشير أحد المحللين إلى أنه "**مع تراجع الجماعات الإسلامية المسلحة تدريجيا...** [الذين فرضت]... **عليهم خطة الاستسلام، التي لخصها مشروع المصالحة الوطنية لاحقاً، مما مهد الطريق لمرحلة سياسية جديدة، كانت بمثابة مساحة كبيرة للأمل. هذا الوضع استدعى نفسًا جديداً ووجهًا من خارج المرحلة المتعفنة، لإعادة تجميع الإرادة الشعبية حول اختيارات مسبقةُ الانتقاء.**"[2]

فهذا السلوك في اختيار من يحكم والذي يجعل رأي الإرادة الشعبية غير مركزي في انتقاء الحكام، وفي الانتخابات وسيلة لإضفاء الشرعية السياسية والدستورية على خيارات مسبقة. يستبعد صفة الديمقراطية عن العملية الانتخابية، ويفرغ الممارسة السياسية من كل مضمون ديمقراطي، باستثناء ما هو شكلي تبريري بدعوى احترام قوانين الجمهورية ورأي القاعدة الشعبية.

أما بالنسبة لثاني محطة انتخابية لتجديد المؤسسات السياسية التمثيلية والتشريعية، من خلال **الانتخابات التشريعية لسنة 2002 (يُنظر إلى الملحق رقم: 05)**، على سبيل المثال لا الحصر. حيث يلاحظ أحد الباحثين السياسيين والدارسين للنظم السياسية العربية عموما والجزائر بالخصوص، أن الانتخابات التشريعية في الجزائر منذ **التعديل الدستوري لعام 1996**، لا تشكل أهمية كبيرة برلمانياً نظراً للقيود المفروضة على السلطة التشريعية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية، إذ إن التعديل **الدستوري لسنة 1996**، يخوّل لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة على حساب البرلمان. ويبدو واضحاً أن **صدمة عام 1991** كانت وراء تركيز المشرِّع الجزائري معظم الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية بطريقة تمنع أي

---

[2] - سمير ناصر، <u>الجزائر بين الحجر السياسي واستحقاقات المستقبل</u>، موقع مجلة الشهاب الالكترونية، **التاريخ:2009/11/13 - الساعة: 02:30 صباحا.**

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2136

أغلبية سياسية غير مرغوب فيها في الوصول إلى البرلمان، والحفاظ على الطبيعة الجمهورية لمؤسسات الدولة. كما أن الدستور المعدَّل يسمح للرئيس بالتحكم في البرلمان من خلال مجلس الأمة (**الغرفة الأولى**)، ما يعني سيطرته على السلطتين التنفيذية والتشريعية...[1]

هذه الرؤية تبرز حجم العراقيل القانونية والتنظيمية والسياسية في حدوث أي تداول على السلطة، وذلك ما يدفع إلى التساؤل حول جدوى التعددية ومبادئ التناوب والتداول التي كرسها الدستور بين طياته، أو بعبارة أخرى؛ طالما أن القطيعة تكاد تكون مطلقة بين ما هو مدستر وبين ما يتم ممارسته في أرض الواقع، والذي يتعارض مع معايير انتخابات ديمقراطية حقة، فلماذا تصر السلطة السياسية على استخدام المضامين السابقة المتعلقة بالتعددية والتناوب؟

يشير **عبد النور بن عنتر**، بهذا الصدد، إلى أن **تشريعيات 2002** ما هي إلا تزكية للرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، وتكريسا لشرعيته. خاصة أن هذه الشرعية مطعون فيها من قبل أحزاب المعارضة بعد انسحاب بقية المرشحين للانتخابات في **رئاسيات عام 1999**...؛ أي يمكن اعتبار هذه الانتخابات محطة أولى بالنسبة لـــ: **رئاسيات 2004**.[2]

فالرئيس **بوتفليقة** هنا على ما يبدو بحاجة إلى عهدة ثانية. عبر برلمان جديد [منتخب ديمقراطياً] لتمرير مشاريعه السياسية والإنمائية، انطلاقا من ضمان عهدة رئاسية ثانية. غير أن صاحب هذه الرؤية ينوه بأنه: "**إذا كان نجاح الانتخابات لا يؤدي حتماً إلى تحسين الأوضاع بسرعة، فإن فشلها سيقود إلى أزمة سياسية، البلاد في غنى عنها في هذا الظرف العسير من تاريخها.**"[1]

بهذا الصدد يمكن للباحث التنبيه إلى أن هذه الانتخابات يمكن أن تحقق في حدها الأدنى قدرا من الاستقرار السياسي، في ظل استمرار حالة العنف والتدهور الأداء الاقتصادي والاجتماعي. إذ يمكن اندراجها ولو ظاهريا في سياق التحول الديمقراطي والخروج من مرحلة شلل المؤسسات المنتَخبة. ومحاولة تطوير آليات الحكم في علاقته بالديمقراطية، من حيث هي مطلب أكثر من ضروري لتحقيق تنمية حقيقية، وانفتاح على المجتمع والمعارضة بالقدر الذي يسمح للسلطة الاستمرار في الحكم. وذلك على الرغم من أن بعض الفواعل السياسية من أحزاب سياسية ومترشحين أحرار قد لا تتطابق غاياتهم مع غايات السلطة من حيث المطالبة بإقرار تداول سياسي حقيقي، وقد يهدف البعض إلى المطالبة بتغيير

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **الانتخابات التشريعية بين الحدث واللاحدث**، موقع الجزيرة، **التاريخ : 2002/05/18، الساعة: 16:00**
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ABF42B69-3778-4EC0-BABD-8A376125FD5E.htm

[2]- بن عنتر، نفس المرجع، صفحة انترنات.

[1] - بن عنتر، نفس المرجع، ص انترنات.

النظام في حد ذاته وليس السلطة الحاكمة فحسب. كما يذهب إلى ذلك أحد الدارسين، غير أن الرؤية التي قد يلتقي حولها جل المحللين هي أن السلطة السياسية في الجزائر تبدو أكثر ديمقراطية من المعارضة بكل اتجاهاتها، فهي الأقرب إلى تقبل التعددية من بعض الأحزاب السياسية، من حيث محاولة إيجاد أرضية توافق بين الإسلاميين والديمقراطيين العلمانيين والوطنيين، في حين أن هذه الأقطاب الثلاثة لا يبدو أنها تقتنع بفكرة تقبل الآخر. لعل ذلك ما جعل السلطة تلعب دور الحكم بين مختلف التيارات السياسية وتتلاعب في بعض الأحيان بها، بل ونجحت في تشكيل ائتلاف حكومي يجمع أحزابا إسلامية وديمقراطية كما كانت عليه الحال مع الائتلاف الحاكم، قبل أن ينسحب منه في **العام 2001 حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** احتجاجاً على **أزمة القبائل.**[2]

لعل مثل هذه الأدوات التي يستخدمها النظام السياسي الجزائري ليست جديدة بل تجد امتدادات لها في ظل نظام الحزب الواحد، ومن هذا المنطلق حري بالباحث فتح نافذة نقاش حول ظاهرة ما أصبح يعرف في أدبيات التحليل السياسي بالزبائنية السياسية، من حيث إبراز فساد الممارسات السياسية وفساد العملية الانتخابية، وغياب أدنى قدر من أطروحات "**الحكم الراشد**" التي تم تبنيها في خطابات النظام السياسي الجزائري منذ وصول **بوتفليقة** إلى الحكم في **أفريل 1999.** فاستبعاد الديمقراطية عن هذه الانتخابات من جهة ومحاولة تجميل العملية السياسية، جعل النظام السياسي الجزائري يراهن على عامل الزبائنية السياسية وتوزيع الريع، كما يذهب إلى ذلك أحد الباحثين [1]، من حيث أن تحويل البرلمان إلى مجرد هيئة تسجيلية، وحرمانه من صلاحياته الدستورية، جعل منه أداة لاستقطاب الطامحين، وزاد من حدة أزمة التمثيل. بسبب رفض إيجاد نظام حزبي فعال من حيث التمثيل السياسي، ما دفع بالناخب إلى الامتناع عن التصويت والمشاركة في العملية السياسية، وهي الصفة التي لازمت النظام السياسي منذ انهيار الشرعية الثورية في **أكتوبر 1988.**

كما يمكن ملاحظة أن هذه الانتخابات جاءت لإعادة بعث حزب جبهة التحرير الوطني المدعوم من طرف الإدارة على اعتبار أن أمينه العام **علي بن فليس** كان رئيسا الحكومة آنذاك، وقد أعاد إنتاج ما كان عليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي في **عهد اليامين زروال.** فقد حصل على أغلبية أصوات المقترعين. وذلك ما سمح له بانتزاع أغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني. وعلى الرغم من كل ذلك فقد

---

[2] - بن عنتر، نفس المرجع، ص انترنات.

[1] - محمد حشماوي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة أو أزمة التمثيل السياسي**، ورقة مقدمة إلى: مبادرة الاصلاح العربي، أوراق المتابعة السياسية، لبنان. في: 16 حزيران/ يونيو 2007. نقلا عن موقع الانترنات بتاريخ: 2007/11/13- على الساعة: 10:33

http://www.arab-reform.net/IMG/pdf/ARB_16_Algeria_Hachemaoui_ARB.pdf

ظل النظام السياسي الجزائري منزوع الشرعية، كما أنه قد يكون قد حقق قدر من النجاح في كف المعارضة الحزبية بإغلاق الحقل السياسي، فإنه على الرغم من ذلك لا يستطيع في مقابل ذلك منع اتساع دائرة العزوف عن المشاركة السياسية والامتناع عن التصويت.[2]

مثل هذه المعطيات تجعل الحكومة، على اعتبار أنها السلطة المنفذة للقوانين، من خلال الإدارة كجهاز لتنفيذ سياسة البقاء في الحكم المنتهجة، تلجأ إلى اعتماد ترتيبات غير شفافة. من حيث أن عمليات تأطير العملية الانتخابية تعبر عن سطوة الإدارة في هذا المجال، والتي تعتمد على خلفيات غير رشيدة وعقلانية(الزبائنية، المحسوبية،...)، ما يؤكد ضعفها وعدم فعاليتها. من حيث ضعف آليات التحكيم والرقابة والإحصاء، وهو ما يعبر عن عدم مصداقية عمل هذه الأجهزة. وعند الحديث عن العملية الانتخابية فإنها تقع ضحية هذه الاختلالات، دون إهمال العامل القصدي في التلاعب بالنتائج قصد توفير هامش للمناورة والوصاية على العملية في توزيع الأصوات، ضمن مخطط قد يتم إعداده مسبقا، وفي خطوطه العريضة على الأقل. ففي ظل غياب طبقة سياسية قادرة على المتابعة الدقيقة لتفاصيل العملية الانتخابية، يمكن للإدارة القيام بعمليات التلاعب بالأصوات أو تضخيم نسبة المشاركة...[1]

لعل أهم ملاحظة يمكن أن يتوقف عندها الباحث بخصوص هذه الانتخابات، هو أنها تعكس مظاهر أزمات التنمية السياسية في الجزائر، بحكم أنها عملية انتخابية بدون ديمقراطية وبعيدة على أن تكون منسجمة مع متطلبات الديمقراطية السياسية والحكم الراشد.

وإذا كانت حال الانتخابات التشريعية كذلك، فإن حال **الانتخابات الرئاسية في أفريل 2004**، لا تختلف كثيرا عنها، على الرغم من بعض المظاهر الانفتاحية، والمطمئنة والتي يمكن إجمالها في الآتي:

أ- الاستعدادات السياسية والقانونية للانتخابات: والتي تميزت الاستعدادات السياسية والقانونية للانتخابات بطابعين أساسيين: **الأول**؛ يتعلق بالممارسة السياسية ودور وسائل الإعلام، خاصة المكتوبة منها، في فتح منابر إعلامية لشخصيات حزبية في السلطة، والمعارضة أو شخصيات وطنية، تاريخية وسياسية معروفة. حيث تم رفع جملة من المطالب باتجاه السلطة الحاكمة حول التأكيد على ضرورة ضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها، مع ضمان حياد الإدارة والجيش ووسائل الدولة الأخرى كجهاز الإعلام الثقيل. **أما الثاني:** فقد تميزت بطابعها المؤسساتي. وهو ما يعطي الانطباع بوجود شبه مؤسساتية. كفيلة بتجميع المطالب والاستجابة لها وفق ما تقتضيه الضرورة، في إطار الديمقراطية و الشرعية القانونية في دولة القانون.

---

[2] - محمد حشماوي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة أو أزمة التمثيل السياسي**، ورقة مقدمة إلى: مبادرة الاصلاح العربي، أوراق المتابعة السياسية، نفس المرجع، صفحة الانترنات

[1] - نفس المرجع. صفحة الانترنات

ويمكن التأكد من ذلك عبر الإشارة إلى نقطتين بارزتين. **الأولى؛** التصريحات المتتالية **(**ثلاث تصريحات**)** في وسائل الإعلام **للفريق محمد العماري قائد أركان الجيش الوطني الشعبي،** والذي أكد على حياد المؤسسة العسكرية، في العملية الانتخابية، حيث شكل ذلك نقلة نوعية تأتي في شكل الاستجابة للتطلعات الشعبية والنخبوية في تكريس حرية الاختيار. ومن ثمة ضمان التداول السلمي على السلطة شكليا، حيث تم اعتبار هذا الموقف:" **نقطة تحول نوعية وسريعة في تاريخ المؤسسة العسكرية، التي فضلت لأول مرة عدم التدخل مباشرة في اختيار الرؤساء**..."[2]

وقد أرجع ذلك حسب المعارضة لأسباب موضوعية تتعلق بالمحيط الداخلي. أما **النقطة الثانية:** الضمانات القانونية لتعديل قانون الانتخابات التي تأتي لتعزيز النقطة الأولى، من خلال: تكريس ضمانات ملموسة، في استجابة النظام السياسي في الجزائر عبر البرلمان، لاقتراح تعديل قانون الانتخابات المقدم من طرف الكتلة البرلمانية لحركة الإصلاح، داخل المجلس الشعبي الوطني، حيث أوضح بيان اللجنة القانونية بعد المصادقة على تعديل قانون الانتخابات بأن اللجنة المذكورة كرست بشكل ملموس ضمانات هامة، سياسية، قضائية، وتقنية. مع التركيز على أن هذه الضمانات تشمل كل أطوار العملية الانتخابية، من التحضير لها، إلى الترشيحات، وصولا إلى النتائج. مع الإشارة إلى أخذ التجارب الانتخابية السابقة كدروس والعمل على تجاوز النقائص المسجلة في التجارب السابقة. بإلغاء الصناديق الخاصة، حيث يصوت أسلاك الأمن، في المراكز الانتخابية، كمواطنين عاديين، وتقليص عدد الصناديق المتنقلة. مع إلزام الإدارة الممثلة في المجلس الدستوري بتقديم المبررات الكافية والقانونية، بخصوص الحالات التي يرفض فيها الترشيح، والتأكيد على تفادي التعليلات العامة والمبهمة، وذات البعد التي يصعب مراقبتها قضائيا. ثم التأكيد على ضمان الحياد الإداري، بتحديد اختصاصات الجهات الإدارية والقضائية، وإحلال الرقابة القضائية بدل الإدارية، على لجنة مراقبة الانتخابات. وقد حظيت كل هذه الاستعدادات بتأييد عام، والذي من شأنه أن يتفاعل إيجابيا باتجاه دولة القانون، بتوفير الأدوات المؤسساتية، والسياسية، والقانونية، لضمان احترام الإرادة الشعبية، وللتفاعل الإيجابي مع الأحزاب والجمعيات في طريق بناء شرعية دستورية.[1]

---

[2] ـ سعاد.ع، **الجيش يمارس دور الحكم**، في جريدة الخبر. العدد: 3987. السبت 17 جانفي 2004. الجزائر ص 03.

[1] ـ فقد شددت اللجنة القانونية على حياد الإدارة ، وعلى ضرورة تمكين الأحزاب والمترشحين ولجان المراقبة المحلية والولائية لمراقبة القوائم الانتخابية قبل موعد الاقتراع. قصد الإسهام في ضبطها وتطهيرها . مع الإلحاح على فصل مهام الإدارة عن مهام القضاء " بإعطاء الأولى صلاحيات تحضير الانتخابات وتأطيرها، أما العدالة فتقوم بمراقبة عمل الأولى، وذلك بإخضاع الانتخابات لمراقبة قضاة وليس إداريين، ويتم الفصل في المنازعات الانتخابية عبر القضاء الإداري بدل المحاكم العادية، بقصد ضمان قدر من الفعالية والنجاعة." **للمزيد من المعلومات ينظر إلى:** حميد يسين **تغييرات جوهرية لقطع الطريق أمام المزورين** . في جريدة الخبر، العدد: 3961، يوم: **16 ديسمبر 2003**، الجزائر، ص 02. **ينظر أيضا إلى:** سعاد ع، المرجع السابق، ص 02.

ب- انتخابات 8 أبريل 2004، من منظور الشرعية الدستورية، والإرادة الشعبية:

دون الخوض في مراحل هذه العملية، يجدر بالباحث التركيز فقط بالأرقام على دور هذه الآلية في إضفاء الشرعية الدستورية على نتائج العملية الانتخابية، وبالتي على من يحكم؟. وذلك ما يكشف عن علاقة جديدة في تركيبة السلطة السياسية لا يكون الجيش طرفا فيها، من الناحية الشكلية على الأقل. غير أن التساؤل المطروح هنا حول سبب غياب شخصيات سياسية ثقيلة، فهل العملية هنا اكتفت باعتماد أرانب سياسية لتمويه الانتخابات وإيهام الرأي العام أن هناك انتخابات رئاسية تعددية؟ في الواقع أن البحث في فعالية هذه الانتخابات يبرز حقيقة مؤداها أن بوتفليقة ضمن العهدة الثانية من منطق الترتيبات التي سبق الإشارة إليها، وأن الاستعدادات القانونية والسياسية التي تمت، بما في ذلك إشراك الإسلاميين الممثلين برئيس **حزب الاصلاح**، كانت بهدف ترك انطباع ايجابي عن العملية وليس من أجل التغيير.[1] ويكفي للباحث إلقاء نظرة فاحصة على نتائج هذه الانتخابات حتى يستنتج أن ثمة عملية ترقيع سياسي، أو تجميل خارجي لصورة باطنية غير مقنعة **(ينظر إلى الملحق رقم: 06).**

لعل ذلك ما يجهض أي عملية سياسية في الجزائر باتجاه الديمقراطية والحكم الراشد، ويطيل من عمر أزمة الحكم والديمقراطية.

03- مؤشر دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني:

لعل النقطة الأساسية التي يمكن أن ينطلق منها هذا المؤشر في عملية الفحص هي التأكد من مدى فعالية هذه المؤسسات في التعاطي مع أزمات التنمية السياسية في الجزائر، والتي سبق التوقف عندها في الفصل النظري، ومن ثمة مدى مساهمة هذه التكوينات من أحزاب وجمعيات في عمليات الدمقرطة إصلاح الحكم، من حيث اعتبار الديمقراطية آلية لتجسيد الحكم الراشد.

لا غرو، في أن ينطق الباحث هنا من الإشارة إلى أن جل الأحزاب السياسية الجزائرية وحتى الجمعيات تعاني من نفس مظاهر الوهن والمرض اللذين يلازمان النظام السياسي الجزائري، وعلى رأس ذلك مسألة من يحكم؟، والمشاركة في صنع سياسات الحزب والانتشار الجماهيري، إذ تتفق العـــديد من الدراسات، التي أجريت حـــول واقـــع النـــظام الســـياسي الجـــزائـــري في **مرحلة التعددية (1989-**

---

[1] - دحمان النوري، **الانتخابات الرئاسية في الجزائر: أوراق التيار الإسلامي في المشهد السياسي**، تحاليل، موقع ضفاف : **بتاريخ: 2008/11/28 على الساعة: 02:00 صباحا، الموقع:**

www.chihab.net/modules.php?name=Newsfile=article&sid=378 http://

2004)، على ضعف المعارضة الحزبية المنضوية تحت لواء تيارات مختلفة؛ وطنية، إسلامية، أو ديمقراطية. مرجعين ذلك إلى دور السلطة في تفتيت أو تشتيت المعارضة، أو حتى احتوائها، منذ بداية الأزمة أي ابتداء من **توقيف المسار الانتخابي جانفي 1992**، حيث عرفت هذه الفترة تكتل قوى سياسية حزبية كبيرة، فيما عرف بالجبهات الثلاث: **جبهة التحرير الوطني، الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، جبهة القوى الاشتراكية**، والتي تم استبدالها فيما بعد بمعارضة أخرى شكلية من خلال إشراك بعض الأحزاب الصغيرة المؤسسة عقب توقيف المسار الانتخابي أو بعض تنظيمات المجتمع المدني، التي زكت توقيف المسار الانتخابي. وذلك ما أدى إلى أزمة داخل المعارضة، تمثلت في حيرة المعارضة الحقيقية، والتي تعرضت لممارسات معينة من طرف النظام، مع بروز صراعات داخلية حول الزعامة ... الخ.* ولا غرو أيضا إن تمت الإشارة أن العديد من هذه الأحزاب، وتلك الجمعيات. بهدف الحصول على بعض الامتيازات، أو ريع المناصب والحقائب الوزارية، قبلت الانخراط في استراتيجيات السلطة الحاكمة، من حيث اعتماد أسلوب الموالاة، عبر ما أصبح يعرف بـــ: خلايا أو لجان... لمساندة برنامج السلطة، حتى وإن تعارضت إيديولوجياتها وأهدافها مع أهداف النظام. حيث أشار أحد الدارسين بهذا الصدد إلى أن الأحزاب في الجزائر كانت إحدى أدوات شل المعارضة الحقيقية،... فالكثير منها اندمج في مشروع السلطة مقابل امتيازات معينة كالحقائب الوزارية. كما أن اعتماد حزب ما من عدمه يخضع لأسس مصلحية بحتة، ويتم معاملة هذه الأحزاب على أساس تلك الغاية. أما بالنسبة للجمعيات فهي بدورها كانت الأداة المثلى في مراقبة المجتمع بدل من أن تكون أداة في يد المجتمع لمراقبة السلطة والتي يصفها البعض بعبارة الجسور المتحركة نحو الثراء، بفعل التسهيلات الإدارية والدعم المالي الذي تحظى به هذه التنظيمات، والتي لا تجد حرجا في مبايعة مشاريع السلطة، وفي تبني خياراتها، والعمل على تعبئة المجتمع حول هذه الخيارات[1].

لعل ذلك ما جعل **سليم قلالة**؛ أحد دارسي النظام السياسي الجزائري يذهب إلى القول في تعليقه على واقع المعارضة في الجزائر من خلال الدلالات السياسية لنتائج **الانتخابات الرئاسية** ليوم **08 أفريل**

*- ففي ظل غياب الديمقراطية داخل بعض الأحزاب مع استفحال دور النظام السياسي الجزائري: الهادف إلى تقزيم المعارضة الحقيقية، خاصة إذا علمنا أن رؤساء الأحزاب إما شخصيات تاريخية أو أعضاء مؤسسين، يشبه مسارهم القيادي داخل الحزب مسار من يصل إلى السلطة في دول العالم الثالث، فلا يتنحى من الزعامة أو القيادة إلا عبر استقالة قسرية أو انقلاب داخلي أو اغتيال، وأمثلة ذلك ما حصل مع جبهة التحرير الوطني التي تم تفجيرها من الداخل من طرف السلطة في عهد أحمد مهدي حيث لا تتم عملية التداول على السلطة عن طريق انتخابات نزيهة، مع عدم إشراك القاعدة في اتخاذ القرارات الحاسمة، المتعلقة بمصائر الأحزاب أو الأمة، في ظل الأزمات. **ينظر إلى**: قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 126.

(1)- فوضيل دليو، **الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية**، نفس المرجع السابق، ص ص 175، 176.

2004، عن حدوث انتكاسة حقيقية للمعارضة الحزبية في الجزائر، وذلك ما يمكن اعتباره نتيجة منطقية لنقائص هذه الأخيرة التي بدت عاجزة عن استقطاب القاعدة الشعبية إليها...[1]

وذلك لا يخدم التحول نحو الديمقراطية والتنمية السياسية لأن ضعف المعارضة أو انهيارها يحدث انعكاسات سلبية على الديمقراطية والنظام السياسي ككل، فذلك من شأنه تتفيه المشاركة السياسية، تشتيت الرأي العام والقاعدة الشعبية، الحد من ممارسات المساءلة والمحاسبة... وعموما يمكن حصر هذه الانعكاسات حسب **سليم قلالة** في ثلاث نقاط أساسية:[2]

- أن الديمقراطية لا تتكرس إلا بوجود معارضة حقيقية.

- أن تنفيذ برنامج السلطة سيتم دون خضوعه لرقابة أو اعتراض.

- أنه في حالة بروز مستجدات محلية أو دولية تتطلب التغيير، لا يجد النظام السياسي القائم بديلا من المعارضة، يمكنه من إحداث التغيير المناسب، مما سيجعله مهددا بالانهيار، خاصة في ظل منظومة دولية ديناميكية ومتجددة، تفرض على النظام تحديات معينة. فالحكم عندئذ لا يمكنه تحقيق درجة من الانسجام داخل المجتمع، لغياب العين الفاحصة التي ينظر بها كل من الحكم والمجتمع إلى الآخر، وإلى نفسه.

فإن كان وضع هذه التنظيمات على هذه الحال أحزابا وجمعيات، فكيف يمكن افتراض قيامها بدور فعلي وفعال باتجاه المساهمة الفعلية في النهوض بتحديات أزمات التنمية السياسية بأبعادها المختلفة؟

ومن ثمة فدور هذه التنظيمات في تفعيل المشاركة وتكريس الشرعية، وغيرها من المتغيرات التي تجسد اكتمال البناء الديمقراطي التعددي للنظام السياسي، ومعالجة قضايا أزمات التنمية السياسية، يبدو سلبيا من حيث غياب الفعالية بغياب معارضة حقيقية تتبنى الثقافة الديمقراطية كآلية للتغيير.

04- مؤشر إعمال حكم القانون واستقلالية القضاء ومكافحة الفساد:

يتعلق هذا المؤشر بمحاولة فحص مدى فعالية سياسات إصلاح العدالة، ومكافحة الفساد وإعمال حكم القانون من خلال إصلاح هياكل الدولة، في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1999 إلى غاية 2004.**

---

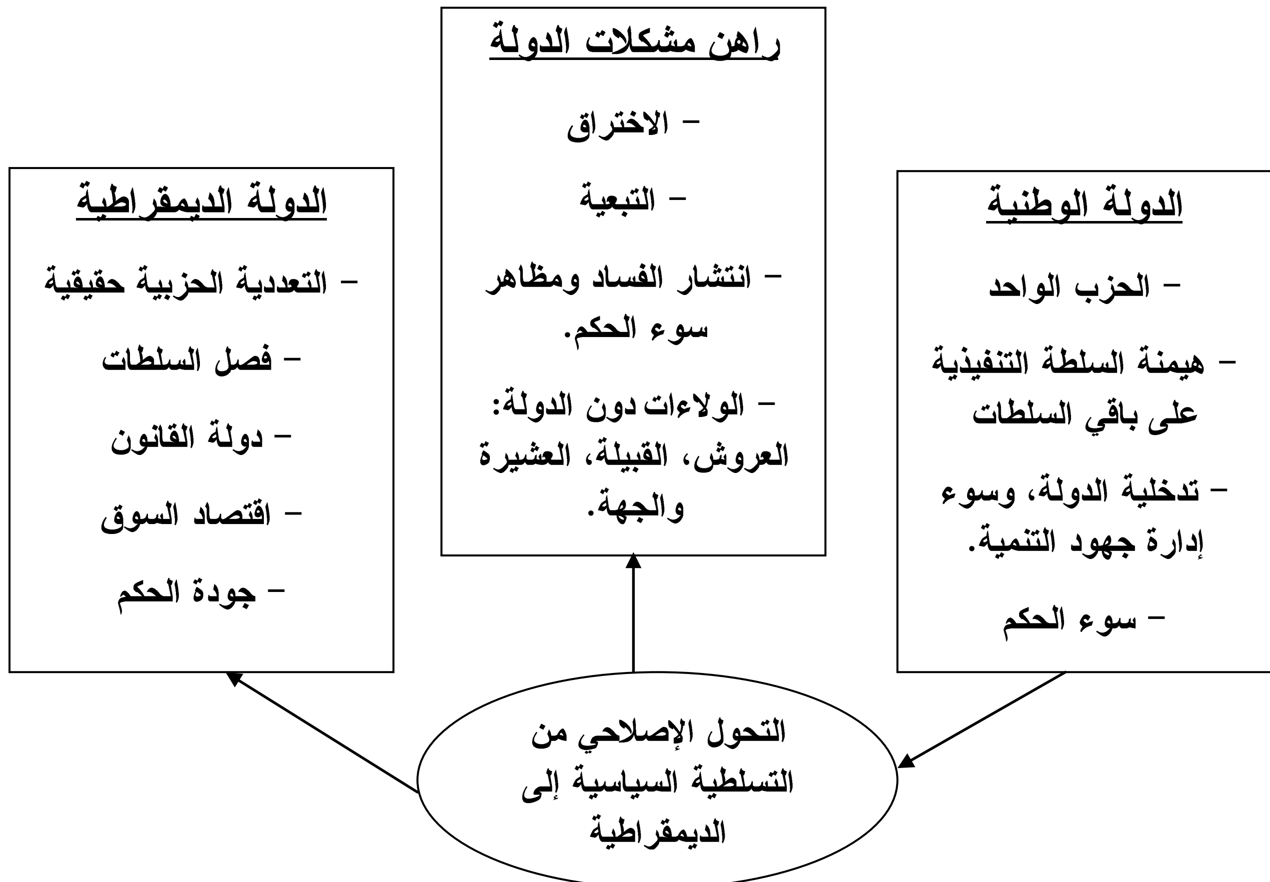
(1) ـ سليم قلالة، **بدائل سلطة من غير معارضة.** في أسبوعية السفير، العدد : 203، من 10 إلى 16 أفريل 2004. الجزائر، ص 10.

(2) ـ قلالة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

على اعتبار أن المتغيرات الثلاث المشار إليها ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية سياسات الدمقرطة وإصلاح الحكم لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر.

لعل محاولة ولوج حيثيات هذا المؤشر الثلاثي والمرتبط بمدى قوة الدولة من حيث فصل السلطات وحكم القانون ومحاربة الفساد تقود إلى ضرورة إبراز راهن الدولة الجزائرية من حيث كونها تتحول من نموذج الدولـة الوطنية ذات البنية الشمولية التسـلطية إلـى دولـة المـؤسسات الديمقـراطية **(ينظر إلى الشكل رقم 03).**

الشكل رقم 03: راهن مشكلات الدولة في الجزائر في ظل عملية التحول عن التسلطية السياسية



إذ أن التحدي الأساسي الذي يواجه راهن الدولة في الجزائر يتمثل في الكيفيات المثلى لتجاوز جملة العوائق والمشكلات التي تواجه هذه الدولة في ظل عملية التحول، من هذا المنطق يجدر بالباحث محاولة الإحاطة بجملة هذه المشكلات ومن ثمة إبراز جملة الجهود المراد القيام بها لتجاوز مأزق راهن الدولة. حيث يقدم الباحث **صالح زياني** تصور عام حول مشكلات الدولة في العالم العربي بما في ذلك الجزائر موضوع هذه الدراسة، مفاده أن العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع

الجزائري تتركز حول الدولة، لذلك ففهم مشكلات راهن هذه الدولة يشكل مقدمة أساسية في تحليل أزمة الحكم في الجزائر بشكل عام.[1]

لعل أهم ملاحظة في هذا السياق تلك التي ساقها الباحث **حسن النقيب** حول واقع الدولة في العالم العربي، واصفا هذه الدولة بأنها مخترقة (**Penetrated**)؛ من حيث عدم توفرها على وسائل المناعة تجاه القوى الساعية للهيمنة والنفوذ عليها. ويأخذ هذا الاختراق في حالة الجزائر سياقات عدة فهي مخترقة سياسيا بفعل حالة التبعية السياسية إبان الاستعمار والنخب السياسية لمرحلة ما بعد الاستعمار، على غرار باقي دول العالم الثالث. ومخترقة اقتصاديا على اعتبار عدة مؤشرات سبق التوقف عندها في المباحث السالفة. وهو ما يجعل الدولة في حالة استنفار بفعل حالة الاختراق، التي تهدد "**... حريتها في اتخاذ العديد من القرارات. فكثيرا ما تجد هذه الدولة نفسها عبارة عن لعبة... يتفنن في إدارتها الأقوياء.**"[2] وقد أفضت هذه الحالة إلى تضخيم وظائف محددة للدولة على حساب أدوار أخرى، ومن أهم الوظائف المضخمة هنا؛ الوظيفة الأمنية قصد حماية نظام الحكم. والتي لا تعبر عن قوة هذه الأنظمة. بقدر ما تدل على هشاشتها وضعفها بالنسبة للأدوار الأخرى كالأداء الاقتصادي من حيث سوء توزيع الثروة أو الأداء السياسي من حيث خنق الحريات، وغياب العدالة الاجتماعية، ناهيك عن تفشي ظاهرة الدولة الرخوة؛[3] أي دولة الفساد السياسي والاقتصادي والمالي حيث شراء المناصب وانتشار الرشوة والمحسوبية والولاءات دون الدولة كالولاء للقبيلة أو العشيرة والعائلة أو الجهة... الخ. في سياق ما يعرف بــ: **الزبونية الاجتماعية** وفق ما تذهب إليه العديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة.[4]

ففي ظل حالتي الاختراق بأبعاده المختلفة، والتبعية للخارج، تجعل الدولة هنا تسعى دوما كما يقول أحد الدارسين إلى "**... إحكام قبضتها على مواطنيها. فالأنظمة التابعة لا يمكنها أن تنتج حريات... لأنها لم تتبوأ السلطة بالأساليب الديمقراطية.**" ومن بين المشاكل الأخرى أزمة شرعية الحكم المرتبطة بالنخبة بعد نفاذ الشرعية الثورية وعجز الدولة عن الانفتاح أمام تشكل نخب جديدة، بل وبحكم ظروف معينة سبق وأن تم التطرق إلى جلها (العنف السياسي، توقيف المسار الانتخابي، أزمة التداول السلمي للسلطة... الخ) استولت نخب معينة قد لا ترى في الديمقراطية خدمة لمصالحها والاحتكام إلى الإرادة الشعبية، والتي

---

[1]- صالح زياني، **واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**، نفس المرجع السابق، ص 75.

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة. نقلا عن: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة**. لبنان- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 46.

[3] - نفس المرجع، ص 76.

[4] - فضيل دليو، نفس المرجع السابق، ص ص 173، 174.

استولت على أجهزة الدولة وجعلت منها أدوات مسخرة خدمة لمصالح ضيقة، وهي الحالة التي تجعل القانون أداة في خدمة هذه النخبة وليس وسيلة فوق الجميع كما يراد للقانون أن يكون في ظل دولة الحقوق والقانون، وهي الحالة التي تبرز سبب تعطيل العمل بالدستور وتمديد عمر حالة الطوارئ والعمل بالقوانين الاستثنائية، من باب التصدي للتهديدات الناجمة عن تحرك الإرادة الشعبية من أجل التغيير أو التعبير عن رفض ممارسات معية، وتقدم الحالة الجزائرية أمثلة كثيرة في ذلك كما سبقت الإشارة إليه في المؤشر السابق، ما يرسخ من قيم الاستبداد وكبت الحريات ومحاصرة الإرادة في التغيير بتقييد المعارضة وتحييدها في حقل سياسي مغلق لصالح النخبة المنتفذة.[1]

من هذه الزاوية يمكن استخلاص جملة من النقاط حول مشاكل الدولة الراهنة في الجزائر. والتي يمكن إجمالها في؛ غياب فصل السلطات وهيمنة نخبة نافذة على الحكم وعلى أجهزة الدولة ومن ثم الاستبعاد العمل بالقانون وجعله طيعا في خدمة مصالحها. وذلك ما يبرز فساد الحكم، في حين أن جودة الحكم وفق المبادئ الديمقراطية ومعايير الحكم الراشد، التي تشكل مؤشرات جودة الحكم تظل مغيبة عن الممارسة الفعلية.

غير أن الملاحظة التي يمكن الانطلاق منها في محاولة فهم الاتجاه إلى إصلاح الحكم في الجزائر، عبر إصلاح هياكل الدولة. قصد مواجهة التحديات التي تعتري بنية وطبيعة الدولة في الجزائر من خلال بعض السياسات التي تسعى لمراجعة السلوك السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. والتي تأتي في مقدمتها مسألة مكافحة الفساد، حيث أصدرت الدولة بذلك عدة قوانين، يأتي في مقدمتها سعي السلطة السياسية في الجزائر لإضفاء نوع من الشرعية على سياساتها عبر تبني سياسات ذات الصلة بإصلاح العدالة، والإصلاح الإداري والتربوي وترقية حقوق المرأة، وفوق كل هذا السعي للتشريع باتجاه مكافحة الفساد على اعتبار أنه أحد المعيقات الأساسية لتنمية حقيقية بأبعادها المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية: الحد من ظاهرة البطالة والفقر، والبشرية).

وذلك ما جعل الجزائر وكغيرها من الدول تعمل على محاربة هذه الجريمة، منذ **سنة 1966**، بصدور **الأمر رقم: 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 الخاص بقانون العقوبات**، وصولا إلى **القانون رقم: 01-09 المؤرخ في 26 جوان 2001**، وانتهاء عند تخصيص قانون خاص بـــ: **الوقاية من الفساد ومكافحته الصادر في 20 فيفري 2006.** والذي سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي عند التطرق إلى مؤشر إعمال حكم القانون واستقلالية القضاء ومكافحة الفساد للفترة الممتدة **من 2004 إلى غاية 2009.** من هذه الدراسة.

---

[1] - زياني، مرجع سابق، ص ص 76، 77.

تجدر الإشارة في ختام هذا المطلب إلى أن حالة الديمقراطية والحكم الراشد خلال هذه الفترة **(1999- 2004)**، تعبر عن فتح عدة ورشات إصلاحية سواء تحت ضغط الخارج المتمثل في الاتحاد الأوروبي (اتفاق الشراكة، المؤسسات المالية الدولية، القوى الدولية المهيمنة)، أو تحت ضغط الداخل بفعل هامش الحرية الإعلامية والذي سمح بكشف عدة تجاوزات في قضايا سياسية وأخلاقية ومالية، قد لا يتسع المجال هنا لسرد تفاصيلها. في حين يمكن تسجيل نقطة إيجابية واحدة في هذه الفترة تتمثل في الاستقرار النسبي للحالة الأمنية، وبداية التعاطي السياسي والأكاديمي والإعلامي مع قضايا الديمقراطية الحقة ومكافحة الفساد والحكم الراشد والتنمية بأبعادها المختلفة.

- **<u>المطلب الثالث: مؤشرات جهود الدمقرطة والحكم الراشد في الجزائر (2004-2009):</u>**

يسعى هذا المطلب في سياق تحليل مؤشرات الدمقرطة وإصلاح الحكم في الجزائر خلال الفترة الثانية من دراسة حالة الجزائر **(2004-2009)**، حول العلاقة بين الديمقراطية والحكم، إلى مواصلة فحص المؤشرات السابقة وإبراز مدى فعاليتها خلال هذه الفترة.

01- المؤشر الدستوري والسياسي:

لعل أهم ملاحظة بالنسبة لهذا المؤشر خلال **الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2009**، هي تلك المتعلقة بالتعديل الدستوري لسنة **2008**، والمنطلقات الجديدة الواردة فيه، من حيث مدى فعاليته بالنسبة لتعزيز التوجه الديمقراطي وجودة الحكم. والتي يمكن فحصها في سياق إبراز عدة إشكاليات بالنسبة للتجربة الجزائرية الراهنة؛ أي تلك المتعلقة بمسألة التداول على السلطة، فعالية المؤسسات، والتنشئة السياسية، والثقافة الديمقراطية.

لقد تم التعديل الدستوري المراد الإحاطة به هنا، دون المرور إلى استفتاء شعبي، أو حدوث نقاش سياسي موسع بشأنه سواء من حيث إشراك المعارضة في العملية أو وسائل الإعلام في التبليغ والتوعية، في حين أصدر المجلس الدستوري رأيا بذلك **(رأي رقم: 08-19 ر. ت. د/ م. د مؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1429 هـ الموافق لـ: 07 نوفمبر 2008، المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري)**. الذي جاء في سياق تبريري بهدف إضفاء الشرعية الدستورية على عملية يبدو أنها لا تستند إلى قواعد اللعبة الديمقراطية؛ القائمة على الحوار المؤسسي المرتكز إلى مبادئ التمثيل السياسي والتعبير عن الإرادة الشعبية. من حيث إشراك الطبقة السياسية في عملية إثراء هذا التعديل، وإيجاد قاعدة شعبية مساندة لعملية التعديل **(يُنظر إلى الملحق رقم:07)**. إذ ظل الغموض يكتنف العملية، إلى غاية نشر **نص**

القانون المعدل للدستور (قانون رقم: 08-19) في الجريدة الرسمية بعد التصويت عليه في برلمان يعاني أزمة تمثيل للأسباب السالف ذكرها في المطلب السابق.[1]

فقد أبدى **المجلس الدستوري** رأيه بالاستناد إلى تخويل الدستور"**رئيس الجمهورية حق المبادرة بمشروع تعديل دستوري دون عرضه على الاستفتاء الشعبي، وفق المادة 176 من الدستور... متى أحرز على ثلاثة أرباع (4/3) أصوات أعضاء غرفتي البرلمان.**"[2]

أما بخصوص المواد والفقرات والبنود التي مسها التعديل، فقد أشار رأي المجلس الدستوري إليها. لعل أهمها: **المادة الخامسة** من الدستور ذات الصلة برموز الدولة كالعَلم، والنشيد. أما بخصوص البند السابع من **المادة 178**، والذي يحدد معايير أي تعديل دستوري من خلال منع أي تعديل يمس الطابع الجمهوري للدولة والنظام الديمقراطي، والإسلام باعتباره دين الدولة، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وسلامة التراب الوطني ووحدته، ... وذلك بهدف إقرار مميزات رموز الجمهورية والثورة التحريرية **(أول نوفمبر 1954)**. كما تم إضافة **المادة 31 مكرر؛** والتي تنص على أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. مع الإشارة إلى إيجاد قانون عضوي يحدد كيفيات تطبيق هذه المادة... وتأكيد المجلس الدستوري على إن هذه المادة لا تمس المبادئ العامة للمجتمع الجزائري. تم أيضا بموجب هذا التعديل إضافة فقرة أخيرة **للمادة 62** من الدستور، والتي تلزم المواطن بأداء واجباته تجاه المجموعة الوطنية بكل إخلاص، واحترام رموز الثورة وأرواح الشهداء وكرامة ذويهم والمجاهدين مضمون من طرف الدولة، التي تعمل أيضا على ترقية عمليات كتابة التاريخ، وتعليمه للأجيال الناشئة. أما فيما يخص **المادة 74 الفقرة الثانية** من الدستور، والتي تحدد مهمة الرئاسة بخمس سنوات، "**يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية، بهدف تأسيس مبدأ قابلية انتخاب رئيس الجمهورية بغرض منح السيادة الشعبية مدلولها الكامل، وتمكين التعبير عنها بكل حرية،**" على اعتبار أن الشعب هو مصدر كل سلطة بحسب **المادة السادسة** من الدستور. أما بخصوص إعادة تنظيم السلطة التنفيذية، فقد عبر المجلس الدستوري عن رأيه الداعم والمعلل لتعديل "**البند الخامس من المادة 77، والمادة 79 الفقرة الأولى، والبنود 2 و4 و5 من المادة 85 والمادتين 87 و90**، وإضافة بندين **6 و7**

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 08- 19 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429ه الموافق لـ: 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، العدد: 63. يوم: 18 ذي القعدة 1429هـ، الموافق لـ: 16 نوفمبر 2008. ص ص 8، 10.

[2] - ج، ج ،د ، ش، **رأي رقم: 08-19 ر. ت. د/ م. د مؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1429 هـ الموافق لـ: 07 نوفمبر 2008، المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، نفس المرجع، ص 04.

للمادة 77..." [1] من الدستور. والذي يلغي منصب رئيس الحكومة، ويضع مكانه منصب الوزير الأول ويحدد صلاحياته.

من خلال هذه الإحاطة السريعة لأهم التعديلات الدستورية المكرسة، يجوز لهذه الدراسة التساؤل حول أثر هذا الإجراء الدستوري على علاقة الديمقراطية بالحكم في الجزائر. من حيث دعم جهود الدمقرطة وإصلاح الحكم باتجاه تجسيد الحكم الراشد، في كنف نظام حكم ديمقراطي، ودولة الحق والقانون. أم أن الغاية من ذلك لا تعدو أن تكون محاولة إضفاء الشرعية الدستورية على سلوك محدد مسبقا؛ ألا وهو المزيد الدعم لصلاحيات رئيس الجمهورية وتركيز السلطات في يد مؤسسة الرئاسة على حساب باقي المؤسسات الأخرى، هذا أولا. وثانيا التحضير لعهدات رئاسية قادمة بما يشكل ذلك شلا لأي تطلع باتجاه حصول تداول أو تناوب سلمي ديمقراطي انتخابي لمنصب رئيس الجمهورية؟

لعل الملاحظة الأساسية هنا تتجلى في كون الإجراء ككل **(التعديل الدستوري)**، لا يخرج عن كونه تدخل جراحي استعجالي من أجل إحداث ترتيبات قانونية للبقاء في الحكم، كتلك التي تعرفها بعض الأنظمة العربية فيما أصبح يعرف بالجمهوريات الوراثية، إن تأصل الطابع الاستبدادي التسلطي في هذه الأنظمة كثقافة موازية لثقافة أخرى؛ أي الثقافة الديمقراطية. التي لا تزال تبحث عن مكان لها في مجتمعات العالم العربي تشكل الحد الفاصل بين الديمقراطية واللاديمقراطية، وحالة الجزائر اليوم لا تخرج عن هذا السياق؛ من حيث استعصاء التداول السلمي على السلطة، وسعي النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم حتى وإن كان ذلك على حساب الخيار الديمقراطي.[1]

في هذا السياق يمكن تأكيد تراجع المؤشر الدستوري السياسي عن مساعي تكريس الديمقراطية من خلال تقليص حظوظ حدوث عملية تداول حقيقي وسلمي على السلطة.

02- مؤشر الانتخابات (2004- 2009):

على الضوء المعايير والمتطلبات السابقة للانتخابات الديمقراطية، لهذا المؤشر سيتم فحص أهم المحطات الانتخابية خلال هذه الفترة **(2004-2009)**، وبخاصة منها **الانتخابات التشريعية ليوم: 17 ماي من سنة 2007.**

---

[1] - نفس المرجع، ص ص 05، 06.

[1] - عبد النور بن عنتر، **الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي**، نفس المرجع السابق، ص ص 12، 13.

لمحاولة تحليل أداء أو فعالية هذه الانتخابات، جدير بالباحث الإشارة إلى فرضية الاستمرار الخطي في تدخل الإدارة في العملية الانتخابية وذلك من منطق ما تقترحه مقاربتين أساسيتين حاولت كل منهما تقديم رؤية تفسيرية لهذه العملية؛ تتعلق الأولى بمقاربة تحليل السلوك الانتخابي والتي تقدم بها الباحث **ناجي عبد النور**، في ورقة له بعنوان: **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: "دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007"**. أما الثانية فتتمثل في المقاربة السوسيو–سياسية التي اقترحها الباحث **محمد حشماوي** في مقالة له بعنوان: **الانتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة أو أزمة التمثيل السياسي.**

أ– تحليل السلوك الانتخابي للانتخابات التشريعية 2007:

في سياق ذلك، تطرح المقاربة الأولى جملة من التساؤلات المهمة على ضوء أهمية العملية الانتخابية من منطلق أنها؛ "**إحدى آليات عمليات الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ومؤشر لتجديد العلاقة بين الدولة والمجتمع...**"، من حيث إضفاء الشرعية الدستورية والسياسية على المؤسسات السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وتجديد النخب الحاكمة. تتمحور هذه التساؤلات حول شكلية الحملة الانتخابية، أن صح التعبير، دوافع العزوف السياسي عن التصويت والمشاركة في التجمعات الحزبية، ناهيك عن مدى فعالية العملية الانتخابية من حيث تغيير الخارطة السياسية، وتجديد النخبة الحاكمة، ومدى إتاحتها الفرصة للجيل الجديد في تولي المناصب السياسية والمشاركة الحقيقية في صنع القرارات ورسم السياسات العامة؟ ومن جملة المظاهر المميزة للسلوك السياسي الانتخابي هنا حسب ناجي عبد النور:[1]

– ضعف الالتزام الحزبي وإخفاق الأحزاب في التوغل داخل المجتمع، ناهيك عن غياب الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب.

– تدخل المال في العملية الانتخابية، ومظاهر الفساد كالرشاوي والمحسوبية والعروشية...، غير أن التساؤل المطروح هنا حسب المحلل: "**لماذا يفكر المقاولون أو رجال الأعمال في الترشح كنائب مشرع،...**". فهل لمثل هؤلاء مشاريع سياسية وأفكار تسعى لتقديم حلول ناجعة لمشاكل المجتمع الجزائري وعلى رأسها أزمة البطالة والفقر، والفساد...؟ في حين أن الحقيقة تؤكد أن هدف هؤلاء هو الحصول على الحصانة البرلمانية، من حيث توظيفها "**كمشروع استثماري يدر على صاحبه الكثير من المكاسب.**"

– البرودة الشعبية للحملة الانتخابية وعدم التجاوب الجماهيري معها والتي يمكن إرجاع ذلك إلى عجز الأحزاب السياسية في الاستجابة لرغبة التغيير لدى المجتمع، في حين انخرطت هذه الأحزاب جلها في تبني مشروع رئيس الجمهورية.

---

(1)- ناجي عبد النور، نفس المرجع السابق، ص انترنات

والذي إن تم الأخذ بالمؤشرات السابقة فهو فاقد للشرعية السياسية من حيث عدم فعالية سياساته في تغيير راهن مشكلات المجتمع الجزائري.

– مسألة أخرى مهمة في هذا السياق تتعلق بعزوف شرائح واسعة من المجتمع عن المشاركة في الانتخابات، بحيث أن النسبة العامة للمشاركة لم تتجاوز **35.65%**. فمن مجموع **ثمانية عشر مليون ناخب وسبعمائة وستين ألف وأربعمائة (18.760.400) ناخب**، قاطع الانتخابات ما يزيد عن اثنا عشر مليون ناخب (**ينظر إلى الملحق رقم:08)**. فقد تم تسجيل نسبة مشاركة تحت مستوى المعدل الوطني في ثلاثة عشر ولاية جزائرية من مجموع 48 ولاية.*

فإذا كان التصويت أداة في يد المواطن للرقابة والمشاركة والتأثير، فإن الامتناع عن التصويت يعبر بدوره عن موقف سياسي تجاه النظام السياسي عموما والعملية السياسية. المتمثلة في تجديد المؤسسات السياسية التمثيلية، وقد يكون هذا الموقف متأتيا من عدم الثقة في العملية الانتخابية؛ من حيث أنها تبقي على الوضع الراهن كما هو. وليست أداة للتغيير أو تجديد النخبة الحاكمة. فضلا عن الصورة الباهتة لنواب هذه المؤسسات لدى الرأي العام. فكثيرا ما تطالع الصحف الجزائرية المواطن تورط هؤلاء النواب في قضايا الفساد، والانخراط في توجهات السلطة، دون أدنى نقد مهما اختلفت الاتجاهات والإيديولوجيات لهؤلاء النواب المنضوين تحت أحزاب. هاته الأخيرة التي لم تعد لها القدرة في التأثير ولا في استقطاب الأفراد لها، أو في تقديم بدائل من شأنها أن تساهم في تغيير راهن مشكلات الدولة والمجتمع في الجزائر. ناهيك عن تزايد حدة هذه المشكلات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وعدم كفاية الأداء الحكومي في مواجهة التحديات المنوطة به.[1]

على الرغم من محاولة هذه المقاربة تقديم رؤية تفسيرية لعدم فعالية الانتخابات التشريعية الجزائرية، غير أن الخلفيات الحقيقية الكامنة وراء سلبية السلوك الانتخابي تتجاوز بعض مظاهر هذا السلوك، وتتصل أكثر بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية الواقعة بين علاقة الدولة بالمجتمع من خلال بعض التكوينات، والامتياز التي تتيحها الأساليب غير الرسمية **(التعبوية)** للنظام الجزائري.

---

*- أدت حالة الامتناع عن التصويت في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 إلى تسجيل أدنى نسبة مشاركة منذ الاستقلال، كما سجلت 13 ولاية جزائرية نسب مشاركة أقل من المعدل الوطني، وهي: **تيزي وزو: 16.14%، بجاية: 17.77%، الجزائر العاصمة: 18.41%، بومرداس:= =23.96%، قسنطينة: 25.26 %، البليدة: 26.81%، جيجل: 27.30%، البويرة: 28.28%**، وهران: **31.40%**، **باتنة: 32.52%، سطيف: 34.24%، غيليزان: 34.92%، الشلف: 35.03%**.

[1] - ناجي عبد النور، نفس المرجع.

ب- التحليل الاجتماعي السياسي للانتخابات التشريعية 2007: تنطلق هذه المقاربة من الافتراض القائل بأن الحكومات الجزائرية المنشغلة بتكريس الانغلاق السياسي الذي فرضته المرحلة الراهنة من حكم بوتفليقة، لا تهمل مهمة حشد الدعم الكافي لخيارات السلطة باعتماد على ما تم تسميته "الجسور المتحركة" أي الحركة الجمعوية التي فقد استقلاليتها عن الدولة أو أحزاب ما يعرف بالتحالف الرئاسي والمنظمات الجماهيرية والحرفية والنقابية وبعض الجمعيات الأهلية كـ: الزوايا ومشايخ الطرقية الصوفية. بهدف تكريس قدر من الجاذبية للعملية الانتخابية... [وتشكل **الانتخابات الرئاسية الأخيرة (2009)** أصدق تعبير عن ذلك]... وترك انطباع مفاده أن هناك حركية سياسية في كنف تعددي حر. لذلك وبهدف خفض نسب مقاطعة التصويت، تقوم بتحرير اللعبة الانتخابية من الأسفل ومن الهوامش، حسب **حشماوي**، حتى تتمكن من حشد الدعم لانتخابات مفرغة من أي مضمون؛ حيث يراهن النظام السياسي الجزائري هنا على منطق الزبائنية السياسية.[1]

فالتمويل الذي تقدمه وزارة الداخلية في إطار الحملة الانتخابية، المرتبط بعدد القوائم لكل حزب، يشكل معطى استقطابي للمشاركة في اللعبة من منطق الحصول على بعض المال. ناهيك عن الأجر المقدم للأشخاص الذين تتعاقد معهم الإدارة مؤقتا من أعضاء اللجان المراقبة للانتخابات، والمقدرة بـ: **60.000 دينار جزائري**. أو أجرة ممثلي أحزاب المقدرة بـ: **2.500 دينار جزائري**. ناهيك عن أجرة رؤساء مراكز الاقتراع التي لا تقل عن **4.000** ليوم واحد. علاوة على الفرصة الهامة لعموم ملاك الفيلات والشقق وحتى المآرب لتأجير هذه الممتلكات لصالح ممثلي الأحزاب المشاركين في الحملة. أو أصحاب المطابع والمطاعم والفنادق... كما هي فرصة سانحة أيضا لطامحي الحصانة البرلمانية من رجال المال... إذ أن هذا التدفق الهائل في الموارد أثناء الحملة الانتخابية يلعب دورا حاسما في حشد كل متطلع إلى مزية ما. قد تكون في حدود الحصول على عمل أو ترقية في وظيفة، أو حماية. وإذا أراد زبائن الحملة الانتخابية (فئات مجتمعية: شباب كهول، نساء رجال، طلبة،...)، ما عليهم سوى إتباع حزب أو مرشح يعد بها أو يقوم بتوزيعها فعلا، وقد يتم ذلك وفق منطق مخزون انتخابي خاص بكل مرشح قد يكون جهوي، أو قبلي، أو جمعوي، أو مهني.[2]

غير أن التساؤل الكامن هنا يتمثل في الدوافع التي جعلت من الانتخابات في الجزائر تأخذ هذا المسار، يوضح الكاتب محمد حشماوي، من أن العملية تعاني من صيغة انتخابات من دون ديمقراطية بسبب الالتفاف المسبق عليها، ثم تجويف البرلمان أي إفراغه من دوره الحقيقي في علاقة الحكم بالمجتمع

---

[1] - محمد حشماوي، نفس المرجع السابق، ص 4.

[2] - حشماوي، نفس المرجع، ص 5.

وبالديمقراطية. إذ أن هناك جملة من أسباب لعل أهمها يعود إلى نمط حكم بوتفليقة الراهن، والذي لم يكتف بتضخيم صلاحياته الرئاسية، ولكنه أصبح يشرع بالمراسيم، مما أدى استخدامه التعسفي لهذا الإجراء حول البرلمان إلى مجرد هيئة تسجيلية. وذلك ما جرد البرلمان من أي مصداقية أمام المواطن/ الناخب. ناهيك عن رفض النظام القائم لمنطق إقامة نظام حزبي قادر على التمثيل السياسي الحقيقي ما أوقع الأحزاب السياسية في مأزق نضوب الوعاء انتخابي، كماشة العنف السياسي، المضمون التسلطي الإقصائي للنظام السياسي...[1]

لعل مثل هذه المعطيات في كلا المقاربتين تقدم رؤية عامة عن تجريد العملية الانتخابية الجزائرية من أي وظيفة أي تلك الوظيفة المرتبطة بالانتخابات الديمقراطية، من حيث تجديد الشرعية، تداول سلمي للسلطة...، كما سبق الإشارة إليها.

03- مؤشر دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني:

يشير أحد الدارسين إلى دور الأحزاب من الناحية التاريخية في إحداث التحولات السياسية، سواء تعلق الأمر بقضايا التحرر، أو مواجهة الحكومات التسلطية. أو اقتراح سياسات معينة ومناقشتها،ى أو نقد السياسات الحكومية والتنموية. وهي المنطلقات التي جعلت العديد من دارسي التنمية السياسية أمثال **جوزيف لابالومبارا (J. Lapalombara)** يصرون على دور الأحزاب التعبوي في التنمية السياسية، هذه العملية التي يصفها **صموئيل هينغتون (S. Huntington)**. بأنها عملية معقدة وراديكالية وطويلة الأمد وغير قابلة للرجوع إلى الوراء. ولكن لعوامل معينة حسب أحد الدارسين، تغدو هذه الأحزاب عائقا أمام التغيير، الإبقاء على الوضع الراهن، كما هي عليه حالة الجزائر، من منطق الحفاظ على الامتيازات الحزبية أو مصلحية معينة.[2]

من هذا المنطلق يمكن القول أن الأحزاب السياسية كانت تشكل أهمية مركزية في حياة المواطنين، غير أن الراهن يكشف عن تراجع دور الأحزاب حتى في الديمقراطيات الراسخة وامتد ذلك يشمل باقي الديمقراطيات والمجتمعات الأخرى، وهو ما جعل الأحزاب السياسية تتحول إلى تنظيمات لاقطة أو ما يعرف بأحزاب الكارتل، أو الأحزاب البيروقراطية والتي هي بمثابة امتداد لسطوة الدولية في الأنظمة

---

(1) - نفس المرجع، ص 6.

(2) - عبد القادر عبد العالي، في: **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات**. يومي: 16-17 ديسمبر 2008، قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف، الجزائر. ص 01.

التسلطية... وذلك ما يسر لبروز فواعل جديد بفعل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية كوسائل الإعلام.[1]

من هذه الزاوية يمكن تقديم تفسير أولي حول سبب تراجع الأداء السياسي والحزبي لمثل هذه التنظيمات، بالنسبة لحالة الجزائر وبخاصة خلال الفترة الأخيرة التي تغطيها هذه الدراسة المتواضعة **(2004-2009)**. غير أن محاولة الفحص الدقيق لواقع الأحزاب السياسية الجزائرية يبرز جملة من العوامل التي ساهمت في هشاشة هذه التنظيمات وعدم فعاليتها، بما يؤشر الى راهن أزمة حركة حزبية أو أزمة معارضة فعالة.

بهذا الصدد يشير الباحث **عبد القادر عبد العالي** في ورقته **(الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر)**، إلى أن الأحزاب السياسية الجزائرية "**لا تعرف دوران سلس ومرن للنخبة، فبقاء القيادات واستمرارها، غياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة...**". وذلك ما يجعل توجه بنية الحزب في الجزائر تتسم بالاحتكارية، لافتقارها للمرونة والتغيير ومراجعة خطاباتها السياسية في تحليلها للوضع الراهن في الجزائر. وذلك ما يؤشر على حكم الأقلية أو الزمرة داخل الحزب في ظل طموح ديمقراطي، فعلى الرغم من الطموحات القواعد الحزبية في تغييرات فعلية في نمط الحكم، فإن الفجوة الحاصلة بين القاعدة والقيادات الحزبية أدت في الغالب إلى وقوع أزمات داخلية لهذه الأحزاب كما هو شأن حزب جبهة التحرير الوطني وحركة النهضة وحركة الاصلاح وحمس في السنوات الأخيرة. وقد أرجع نفس الباحث السبب الرئيس في ذلك إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية الجزائرية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة. والنشأة الحديثة للأحزاب، من حيث أن شعبية الحزب تتمحور حول شخص الزعيم المؤسس كما هو شأن حركة النهضة وحركة الاصلاح بالنسبة لشخص عبد الله سعد جاب الله. وأخيرا، "**... الطبيعة الأوتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية، فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي.**"[2]

فإذا كان راهن البنى الحزبية الداخلية في الجزائر يميل إلى الأوتوقراطية، فإن واقع البرامج الحزبية في الجزائر يدل على قصور متعدد أوجه من حيث إشارة الدراسة السابقة إلى أن[1]:

- عمومية وعدم وضوح البرامج الحزبية.

---

[1] - عبد العالي، نفس المرجع، ص 03.

[2] - عبد العالي، نفس المرجع، ص 04.

[1] - عبد العالي، **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**. نفس المرجع، ص ص 04، 05.

– قصور الرؤى السياسية للأحزاب في تحديد الكيفيات المناسب لمعالجة الإشكالات المطروحة في الدولة والمجتمع.

– خفوت النقاش الإيديولوجي والسياسي باتجاه تقديم حلول بديلة عن حلول السلطة، ناهيك عن تراجع الحماس للعمل الحزبي، بفعل متغيرات شتى تتعلق بنمط الحكم في الجزائر، وبخاصة خلال فترة حكم بوتفليقة الحالية.

ناهيك عن قصور النظام الحزبي والذي يفترض أن يحتكم للصندوق، فراهن النظام الحزبي في الجزائر يكشف عن حالة عدم استقرار، والميل إلى منطق الحزب المهيمن ذو النزعة التسلطية (جبهة التحرير الوطني أو/ حزب التجمع الوطني الديمقراطي)؛ ما يعني إفراغ التعددية الحزبية في الجزائر من مضمونها كونها وقعت مجددا في فخ الأحادية الحزبية غير المباشرة.[2]

من هذه الزاوية يمكن ملاحظة نقطة أساسية ألا وهي تراجع الانتشار الجماهيري لهذه الأحزاب على خلفية أزمة ثقة لم تعد تجاه الحكم فقط ولكنها تشمل أيضا التنظيمات الحزبية. ولم يعد نتيجة ذلك الانخراط في الأحزاب رغبة نضالية بقدر ما هو وسيلة لتحقيق مصالح ضيقة في ظل الزبائنية السياسية والخلفيات الجهوية والعشائرية.

04- مؤشر إعمال حكم القانون واستقلالية القضاء ومكافحة الفساد:

تشير العديد من الدراسات إلى تفشي الفساد في أجهزة الدولة وفي المجتمع على حد سواء، بفعل ضعف الوازع الأخلاقي والقانوني والثقافي، ونتيجة غياب الشفافية من حيث اعتبارها آلية مناسبة للتخفيف من مثل هذه الممارسات والقضاء على مظاهرها. حيث أن ... "المناصب والمسؤوليات والخدمات الخاصة والتنافسية (الإدارية، التعليمية، الاقتصادية، الثقافية، الاستشفائية...) **تخضع في مجملها لسلطات هذه الزبائنية، والتي تشمل من جهة أخرى الفساد الإداري المتفشي في الإدارة العمومية وعلى رأسها رؤساء البلديات والولاة،...**[إذ أن هؤلاء الموظفون العموميون حصلوا على]... **استفادات متعددة، شقق، وقطع أرضية بالدينار الرمزي، تحويل أموال... مما أدى بوزارة الداخلية إلى عزل حوالي ثلاثين واليا و671 رئيس بلدية من مناصبهم ومتابعة خمسة ولاة منهم و 378 رئيس بلدية (قضائيا) منذ عام 1999 بسبب تحويل الأموال أو سوء التسيير، كما شرعت منذ...** [العام 2005]... **بـــ" حملة**

---

[2] - نفس المرجع، ص 06.

الأيادي النظيفة" في قطاع الأمن الوطني الذي ارتفع فيه هو أيضا عدد التجاوزات فيما يخص تعاطي الرشوة".[1]

لعل أهم ملاحظة يمكن الانطلاق منها بالنسبة لهذا المؤشر تتعلق بإصدار **القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427ه الموافق لــ: 20 فبراير 2006. المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.** والذي يعبر عن إرادة النظام السياسي في تكييف قوانينه مع سياقات **الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،** المعتمدة من طرف **الجمعية العامة بتاريخ: 31 أكتوبر 2003**، والمصادق عليها بتحفظ **بالمرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لــ 19 أفريل سنة 2004، (يُنظر إلى الملحق رقم:09).**

عموما يشكل هذا القانون محاولة من النظام السياسي الجزائري التكيف مع متطلبات المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ومنظمات الشفافية والمؤسسات المالية الدولية، في ظل استخدام السلطة لخطاب سياسي طموح في سياق تجسيد الحكم الراشد ومكافحة الفساد.

فــ: **القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،** تناول في هذا السياق عدة جوانب لعل أهمها:

- **تحديد صفة مرتكبي جرائم الفساد،** حيث نص في المادة الثانية **الفقرة 2** على صفة الموظف العمومي وهي الصفة التي تشمل الأشخاص الذين يشغلون مناصب تنفيذية أو إدارية أو قضائية، سواء كانوا منتخبين أو معينين، دائمين أو مؤقتين. البرلمانيون والقضاة. فيما أشارة **الفقرة 4** من نفس المادة **(المادة 02)** إلى صفة الموظفين بالمنظمات الدولية العمومية ومن في حكمهم.[1]

من جهة ثانية فقد جاء هذا القانون بعدة تدابير وقائية من الفساد وهي تشمل القطاعين العام والخاص في الباب الثاني من **المادة 03 إلى غاية المادة 16.** وقد شمل هذا الباب عدة جوانب تخص التدابير الوقائية يمكن إجمالها في المحاول التالية:[2]

---

[1] ــ فضيل دليو، نفس المرجع السابق، ص 178.

[1]- ج ج د ش. **قانون رقم: 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**، الجريدة الرسمية العدد: 14 الصادرة في 8 مارس 2006. الجزائر، ص 05. - **للمزيد من المعلومات ينظر إلى**: بودليو سليم، **الوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للقانون الجزائري**، مقال في : مجموعة من المؤلفين، **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، نفس المرجع السابق، ص ص 34، 35، 36.

[2]- ج ج د ش. ق /06-01. الجريدة الرسمية، نفس المرجع، ص ص 05، 07.

- **الوقاية من فساد في إجراءات التوظيف؛** من حيث اعتماد مبادئ النجاعة والشفافية، والمعايير الموضوعية، كالجدارة والكفاءة والإنصاف. اعتماد أجور مناسبة للوظائف مع نظام تعويضات كاف. وإجراء دورات تكوينية وتعليمية للموظفين من اجل القيام بمهامهم بالشكل الصحيح والسليم والنزيه بما يزيد من وعيهم بمخاطر الفساد.

- **التصريح بالممتلكات:** سواء في بداية تأدية المهام أو نهايتها من أجل ضمان الشفافية والنزاهة على عمل الموظف العمومي، وينطق ذلك أيضا على باقي الأصناف الأخرى المحددة في **المادة 02.**

- **الصفقات العمومية،** من حيث شفافية منح الصفقات والاعتماد على المنافسة الشريفة والمعايير الموضوعية...

- **تسيير الأموال العمومية؛** من حيث اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية والمسؤولية والعقلانية في تسيير الأموال العمومية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،...

- ويضاف إلى ذلك التدابير الخاصة بالشفافية في التعامل مع الجمهور، والتدابير الخاصة بسلك القضاة، والخاصة أيضا بالقطاع الخاص من خلال ضبط معايير المحاسبة وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بالفساد ومخاطره وضرورة الوقاية منه ومكافحته. فيما خصصت **المادة 16** للتدابير الخاصة بمنع تبييض الأموال وفقا للتنظيم والتشريع المعمول بهما في هذا الجانب.

لعل أهم ملاحظة بشأن هذا القانون تكمن في محاولة السلطة السياسية صنع سياسات عامة تكيفية مع اتجاهات الخطاب الدولي الداعي إلى مكافحة الفساد، وتكريس آليات الشفافية والمساءلة، سواء وفق منطق فلسفة الحكم الراشد أو في سياق خطاب الدمقرطة وإصلاح الحكم ، هذا من باب الضغط الخارجي للمنظمات الدولية باختلافها. أما من باب الحاجة الداخلية إلى مثل هذه الإجراءات، فقد جاءت من منطلق محاولة النظام السياسي الجزائري تبني سياسات تهدف إلى صيانة شرعية نظام الحكم المهتزة وإضفاء بعض المصداقية على عمل أجهزة الدولة بمختلف مستوياتها المركزية واللا مركزية من أجل مجابهة الفضائح المالية المتصلة بالفساد المالي والإداري. لذلك جاء هذا القانون في بابه الثاني بإعادة تنظيم إجراءات محددة وتحديد الشروط الكفيلة للقيام بالمهمات الملقاة على عاتق الإدارات الرسمية في ظل قدر من النزاهة والشفافية.

فيما جاء الباب الثالث من ذات القانون من أجل إيجاء هيئة توكل إليها مهمة السهر على الوقاية من الفساد ومكافحته كما يدل على ذلك اسمها. والتي أوكلت لها جملة من المهمات لعل أهمها [1]:

– اقتراح سياسات شاملة للوقاية من الفساد ومكافحته وتجسيد دولة القانون في كنف الشفافية والمسؤولية والنزاهة.

– تقديم توجيهات بذلك لكل من يطلبها

– إيجاد الصيغ المناسبة لجمع ومركزة المعلومات والبيانات التي تسمح بالكشف والوقاية، تشريعيا وتنظيميا.

– المراجعة المستمرة للآليات والأدوات القانونية والإدارية، والتأكد من مدى فعاليتها.

– تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة للموظفين وفق السياقات المحددة لذلك بناء على نفس القانون.

تشكل مثل هذه المبادئ الأرضية التوافقية بين متطلبات الداخل ومقتضيات التحولات الدولية والإقليمية. في هذا السياق يمكن إبراز إحدى أهم الجهود الإقليمية باتجاه مواجهة تحديات الراهن سواء من حيث الحد من الفساد أو تكريس الحكم الراشد، الذي تشكل قضايا مكافحة الفساد مدخلا أساسيا له، وفق العديد من الدراسات التي سبق وان توقفت عندها هذه الدراسة في الفصل الأول. ألا وهي جهود **الشراكة من أجل تنمية الافريقيا.**

– ماذا نعني بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا؟

لعل أهم نقطة يمكن الانطلاق منها بخصوص هذا التجمع الإفريقي الهادف إلى تحقيق جملة من التطلعات الاقتصادية بالأساس، لا يعبر عن كونه وصفة جاهزة ولا هو "قائمة مطالب" للخارج بقدر ما يعبر عن كونه مسعى لتكفل الأفارقة بأنفسهم، من خلال إعادة الاعتبار لقيم التعاون القاري المشترك في سياق تنمية القارة، عبر تجنيد كل الوسائل المتاحة لإرساء السلم والأمن في القارة، وبعث مضمون مقاربة تنموية تنطلق من مبادئ واقعية؛ من حيث تصنيف الشروط الأساسية الضرورية وتحدد أولويات منسجمة ومندمجة وكيفيات وآليات تنفيذ ملائمة. لذلك فهي**(الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا)** تعبر عن كونها استراتيجية قارية تقوم "**... على التعبئة الكاملة العضوية في معادلة العلاقات الاقتصادية الدولية**". من

---

[1]– ج ج د ش، ق/ 06-01، نفس المرجع، ص ص 07، 08.

أجل التخلص من أشكال التبعية للمساعدات الخارجية ووضع حد لتدخلية الدولة، من حيث تكريس هذه الاخيرة لذهنية الاتكال في ظل اقتصاديات الريع التابعة التي تزيد من حدة اللاعدالة اجتماعية. وقد تم إعلانها بعد سلسلة من اللقاءات بدأت **بقمة لوزاكا** في **جوان 2001**، تحت مسميات مختلفة حتى تم الإعلان عن الصيغة النهائية في **اجتماع أبوجا، في أكتوبر2001** باسم: **(الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا).**[1]

وعلى الرغم من أن قضايا مكافحة الفساد لم تكن ضمن أهداف النيباد غير أنها في تحديد الشروط الرئيسية لتحقيق أهداف المنظمة من حيث التأكيد على توفير السلم والأمن في القارة، الديمقراطية والحكم الراشد، الإدارة الاقتصادية السليمة.

وإذا كان الشرط الأول لا ينطبق على كل الدول الإفريقية بما فيها الجزائر من حيث غياب السلم والأمن كما هو حال بعض الدول الأخرى. في ظل تراجع أعمال العنف، أو ما يعرف بالعنف السياسي في أدبيات التحليل السياسي والاجتماعي. بعد تبني **مبادرة المصالحة الوطنية سنة 2005.** فإن الشرط الثاني تشترك فيه جميع الدول الإفريقية من حيث حداثة التجارب الديمقراطية أو تعثرها ناهيك عن حالات الفساد السياسي والإداري والمالي كظاهرة تعرف انتشارا واسعا. لذلك فالجزائر وكغيرها من الدول الإفريقية وبمقتضى هذه الشراكة ملزمة بإيجاد الصيغ المناسبة لتعزيز الإطار السياسي والإداري. و تشير بهذا الصدد الباحثة **نسيمة عكا** إلى أن الفساد في القارة أصبح يشكل موضوع اهتمام مناقشات واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد العالمي وحتى تقارير التنمية الدولية والإقليمية.[1]

فالفساد ووفقا للراهن السياسي والمؤسساتي الجزائري وحتى الدستوري، استطاع أن ينمو وينتشر، بفعل الزبائنية حينا وضعف المنافسة السياسية حينا آخر، ضعف الحركة الجمعوية ومؤسسات المجتمع المدني وغياب آليات مؤسساتية للتعامل مع الظاهرة بكل استقلالية.

غير أن الواقع السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي والثقافي للقارة يبرز حقيقة أن هذه التوجهات تفتقر إلى الكثير من المصداقية على أساس أنها تعبر عن كونها خيارات فوقية أكثر منها خيارات شعبية، ناهيك عن غياب الإمكانيات المالية والمعرفية في تفعيل مثل هذه التوجهات.[2]

---

[1]- نسيمة عكا، **دور الحكم الرشيد في التنمية**، مقال في : مجموعة من المؤلفين، **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، نفس المرجع السابق، ص ص 58، 59.

[1]- نسيمة عكا، نفس المرجع، ص 65.

[2]- نفس المرجع، ص 69.

على ضوء ما سبق في هذا المبحث يمكن التوصل إلى نتيجة أساسية هي أن تعثر الحركة الديمقراطية في الجزائر بفعل ممارسات تغيب من قيم المشاركة السياسية والتداول علة السلطة وحكم القانون على الرغم من توفر البنية الدستورية باتجاه الإصلاح في حدود معينة. وذلك ما يعني استحالة الحديث عن الحكم الراشد في ظل عدم تعزيز الممارسة الديمقراطية للحكم. لان حل أزمة الحكم تشكل المقدمة الأساسية للديمقراطية والحكم الراشد.

المبحث الثاني: معيقات وممكنات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر

يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم معيقات وممكنات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر، من خلال مطلب أول يتوقف عند أهم المؤشرات الدستورية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية. ومطلب ثان يناقش أهم ممكنات وآفاق تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد منطلقا من نفس المؤشرات السابقة.

- **المطلب الأول: معيقات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد**

بعد فحص مؤشرات جهود الدمقرطة وإصلاح الحكم في الحالة الجزائرية **خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009**، وتبيان الحدود الموضوعية للدراسة. يتم التطرق في هذا المبحث إلى معيقات هذه الجهود وفق مجموعة من المؤشرات الموضوعية؛ القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفق التصور الذي تنطلق منه فلسفة الحكم الراشد في تفاعل ثلاث مكونات داخل الدولة وهي: الدولة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وهذا من منطلق يمكن التساؤل حول طبيعة العوامل التي جعلت جهود الدمقراطة وإصلاح الحكم في الجزائر تتعثر؟

01- المعيقات السياسية والقانونية:

في سياق الحديث عن المعيقات السياسية والدستورية ومن باب الإحاطة بهذه المعيقات، يجدر بالباحث الإشارة إلى أن هذه الدراسة ومن باب تفادي الإصنباب والتكرار، تكتفي في هذا المطلب بالانطلاق من سالف المعطيات المشار إليها في دراسة حالة الجزائر بخصوص المؤشرات الخاصة بجهود الدمقرطة وإصلاح الحكم.

يذهب **بوزيد بومدين** بخصوص معيقات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر إلى أن التجربة الديمقراطية في الجزائر محكومة بعدة عوامل تشكل جملة من المعيقات. يمكن إجمالها في الآتي:

أولا: من حيث طبيعة وبنية الدولة والمحكومة بنخب سياسية أوليجارشية أو عسكارتية أو زعامة روحية وحالة الجزائر التي تتراوح بين حكم الأقلية والنخبة العسكرية تعبر عن بقاء الطابع الكولينيالي للدولة من خلال سعي السلطة السياسية للبقاء في الحكم والاستمرار في تحقيق الثراء وفق منطق الشعبية المستمرة للمستعمر إذ أن الإرث التاريخي لا زال يشكل عائقا في بناء دولة مدنية عصرية ديمقراطية وتجاوز دولة الجماعات كما أن الإرث التاريخي من حيث كونه ديني سياسي يشكل جزء من كينونة الدولة وبنيتها كرمز وقيم تلعب الدور الحاسم في تشكيل شخصية الدولة لكنه في الجزائر يشكل شرعية الدولة ويحول دون إنجاح العملية الإصلاحية باتجاه الديمقراطية (تراوح السلطة بين الشرعية الثورية والدستورية)[1].

ثانيا: ارتباط طبيعة الدولة بالخطابات الشعبية في ظن الدولة الوطنية القائمة على العسكر والقبيلة وعلى الرغم من أن منطق القبيلة كان من المفترض أن تبقي لفترة زمنية كحاجة تاريخية ثم تزول لكنها استمرت مما خلق الدولة الهجينة وتآكلت من داخل وأفرزت نقائضها التي تفكر بنفس الآليات فبقيت الرجعيات والمحددات التاريخية والعشائر المسيطرة والاحتكام إلى المقدس في حل الشارع التقاتل وفي مظاهر ذلك الاحتفالات المرتبطة بالموتي والتي يفترض أن تقوم بوظيفة نفسي والروحية واجتماعية غير أن إقحام الغائب في ما هو راهن وات فعمليات الإقحام هذه للمقومات التاريخي والدينية والعشائرية تنتج عملية استبعاد التفكير المدني الحاضر القائم على التمايز في أنظمة فكرية تتسم بالعملية والتمايز والوضوح كالمواطنة الديمقراطية الحرية الفردية والكفاءة كمقومات مدنية...[2]

فعجز الفكر العربي المعاصر في إنتاج فكر مدني نتيجة الاستغراق في التنظير للماضوى (ليس بالمدلول الزمني ولكن بالمولول الحضاري) وفق منطلقات الإبداع والتجديد والقدرة في تبيئة المفاهيم والمناهج.

ثالثا: ضعف وهشاشة الدولة الحديثة وعدم توفر تقاليد ديمقراطية ما جعل الاستبداد يحول كتفاقم محل الثقافة الديمقراطية في ظن انعدام الرقابة والشفافية. فضلا عن الفساد الإداري والمالي لأجهزة الدولة وانعدام دساتير أو برلمانات أو مجالس منتخبة تقوم على أسس المشاركة التمثيلية الحقة والهوة الحكام والمحكومين. [3] كما تجدر الإشارة في باب المعيقات السياسية باتجاه الديمقراطية وإصلاح الحكم

---

[1]– بومدين، "**التجربة الجزائرية وعوائق الانتقال**"، في: مجموعة من المؤلفين، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، نفس المرجع، ص ص 232، 233.

[2]– نفس المرجع، ص 233.

[3] – عبد الحسين شعبان، "**معيقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة... الديمقراطية المفقودة**"، في: مجموعة من المؤلفين، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، نفس المرجع، ص 246.

إلى أن الطفرة النفطية لعبت دورا كبيرا في تأجيل المشروع الديمقراطي سواء في فترات سابقة عن هذه الفترة أو خلال الفترة الأخيرة بالنسبة للجزائر وذلك من زواية تقوية أركان الدولة الريعية والاقتصاد الريعي. إذ أن ارتفاع أسعار النفط يسمح للسلطة بتدعيم شرعيتها السياسية، عبر إشباع حاجات الشعب أو الموالين لها الماديا. وهو ما يجعل المجتمع لا يهتم بالحقوق السياسية، وبشأن تقييد السلطة. وبالتالي تراجع المطالبة بالمشاركة السياسية بحيث لا تصبح المشاركة السياسية من بين مطالب الجمهور طالما ان هناك إشباع مادي، ففي الدولة الريعية تحول الزبائنية السياسية محل المساءلة وتغدو المشاركة مجرد الحصول على امتيازات معينة. [1]

رابعا: استمرار مرحلة العنف والإرهاب والاستقرار السياسي ما يبقي على بعض الترتيبات التي تعتمد ها السلطة وفي مقدمتها قانوني الطوارئ ومكافحة الإرهاب ما يرهن عمليات إصلاح الحكم والديمقراطية ويحد من بعض المتطلبات الخاصة بالحريات الأساسية كالتجمع والتنظيم الخ... يضاف إلى ذلك الاحتجاجات العشوائية للمواطنين نتيجة الظروف الاجتماعية المزرية أو بفعل ممارسات الفساد البيروقراطية... ناهيك حالة الفقر والتدهور الاجتماعي رغم التطور المالي بالنسبة للجزائر وبخاصة خلال السنوات من هذه العشرية **(1999-2009)**.[2]

خامسا: الإدراك السلبي للديمقراطية من حيث ربطها بالانقسامات والفتن وتصاعد التيارات المتطرفة الإسلامية منها أو العروشية القبلية الإثنية ناهيك عن كون الخطاب الديمقراطية سواء من قبل المعارض أو السلطة لا يعبر عن وجود قناعات حقيقية باتجاه إحداث إصلاح حقيقي من اجل دمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية. بقدر ما هو شأن التعديل الدستوري الأخير في **نوفمبر 2008**. من خلال تقليص حظوظ التداول على السلطة باسم تمكين الإرادة الشعبية من الاختيار الحر لمن يحكمها ولو مدى الحياة...[3]

لذلك يذهب العديد من الدارسين إلى أن المنفذ الوحيد من حالة الانسداد السياسي وتجاوز مرحلة الدوائر التسليط بولوج مرحلة التحول نحو الدولة الديمقراطية دولة الحقوق والقانون لا يخرج عن نطاق تبني منظور الدولة الديمقراطية علما أن الدولة الديمقراطية المراد الولوج إليها ليست ولبدة مراسيم سياسية

---

[1] - بن عنتر، **<u>الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي</u>**، نفس المرجع، ص ص 10، 11.

[2] - بومدين، نفس المرجع، ص 234.

[3] – بن عنتر، نفس المرجع السابق، ص 11.

أو قرارات فوقية بقدر ما هي ثقافية سياسية ومدنية وسلوك فهي الدولة التي تستند على منطق التنشئة السياسية الديمقراطية في سياق تطور سياسي واجتماعي تراكمي لا يحدث "**بين عشية وضحاها**".[1]

ولئن تم التطرق في هذا المبحث إلى المعيقات السياسية والدستورية لإصلاح الحكم دمقرطة السلطة. فتأكيد الأساسي الذي يراود الباحث هو أن الديمقراطية كمطلب في حالة الجزائر أصبح يعبر عن إرادة شعبية حقيقية بفعل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري؛ من حيث تعبير المجتمع في أكثر من مناسبة انتخابية عن رفضه لمنطق الترقيع السياسي والزبائنية الانتخابية. والعزوف عن المشاركة في الانتخابات، ما يطرح مسألة أزمة التمثيل السياسي، في ظل عدم توفر نظام انتخابي وحزبي يستجيب لمقتضيات التطلعات الشعبية سياسيا اجتماعيا اقتصاديا وثقافيا. فعدم شعور المواطن بأنه ممثل، أو أنه غير معنى بالعملية السياسية من حيث ضعف المشاركة السياسية، وضعف الشعور بالمواطنة نتيجة عدم استقلالية القضاء وعدم التمتع المتساوي بالحقوق المتاحة دستوريا. يزيد من حدة التمسك بالمطلب الديمقراطية ورفض الراهن السياسي من حيث رفض الرداءة الأداء السياسي والقضائي والاقتصادي الناتج عن غياب تنمية سياسية حقيقية.[2]

فأزمة الديمقراطية والحريات في الجزائر وعلى غرار الدول العربية الأخرى، وأزمة التنمية السياسية ستظل مستعصية. ما لم يتم تجسير الفجوة الحاصلة بين التطور الدولي باتجاه الإصلاح، وبين راهن الأداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي، عبر تكييف العملية السياسية مع مقتضيات الراهن. ولكن بشكل جدي وفعال وليس من منطق الخلفية التبريرية لما هو مخطط سلفا.[3]

غير أن الحديث عن مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وعلاقة ذلك بجملة المعيقات الداخلية في التجربة الجزائرية لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار علاقة الدافع الخارجي بالتجربة من حيث دعم أو عدم دعم جهود هذا التحول، وان تم التأكيد منذ بداية هذه الدراسة عن دعم الخارج تجاه تغيير الداخل. بدافع امبريالي عولمي. كون الدفاع عن الديمقراطية محليا لا يمكن أن يغيب عنه الاستغلال الخارجي لذلك، من حيث الرغبة في تغريب المجتمعات غير الغربية حسب أحد الدارسين وفرض نموذج للديمقراطية الغربية قد لا ينسجم جزئيا أو كليا مع راهن خصوصيات المجتمع الجزائري. من حيث سعي القوى العولمية أو قوى النظام الدولي الجديد لتأمين مصالح وفرض النمط الليبرالي على صعيد كوني. وإن كانت دول العالم

---

[1] – بن عنتر عبد النور، **التسلطية السياسية العربية**. مجلة فكر ونقد، السنة: الخامسة. العدد: 45. يناير 2002. المغرب الأقصى. ص 36.

[2] – عبد الحسين شعبان، **معيقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة... الديمقراطية المفقودة**، نفس المرجع، ص 247.

[3] – نفس المرجع، ص 249.

الثالث، بما فيها الجزائر. قد سعت منذ بداية المد الليبرالي في السبعينيات إلى تبني خطابات من قبيل حقوق الشعوب في مقابل حقوق الانسان... بما فيها حق هذه الشعوب في اختيار نمط حكمها.[1]

فهي اليوم مطالبة بإيجاد نماذج كفيلة بتبيئة عمليات الدمقرطة وإصلاح الحكم بما يتناسب مع خصوصياتها وتطلعاتها. طالما أن النموذج الغربي في ذلك بما في ذلك وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، لا تأخذ وصفاتها طابع مقارن بل هي تنطلق من غاية واحدة وهي خدمة المصالح الغربية وطموحاتها في عالم الجنوب بما فيه الجزائر.

في نهاية هذا المطلب يمكن التأكيد أن المعيقات السياسية والدستورية باتجاه تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد تتلخص في إعادة صياغة طبيعة وبينة الدولة من دولة الشرعية الثورية إلى دولة الحقوق والقانون/ الدولة الديمقراطية.

02- المعيقات الاجتماعية والاقتصادية.

لعل التطرق للمعيقات الاجتماعية والاقتصادية في حالة الجزائر، يتصل بالحديث عن مجموع المؤسسات السياسية والاجتماعية، وحتى الاقتصادية الممثل في القطاع الخاص، والتي تسند إلى بعضها أو جلها مهمات التنشئة السياسية واجتماعية باتجاه دعم جهود الدمقرطة وإصلاح الحكم.

في هذا السياق، يتم التوقف عند الأداء السياسي والاجتماعي للأحزاب السياسية الجزائرية، ليس من زاوية المشاركة في العملية الانتخابية، ولكن من حيث دعم التوجه الديمقراطي والحكم الراشد. فإذا كان دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية يبرز في التغيير السياسي الإصلاحي السلمي، من خلال نظام حزبي وانتخابي يتسم بالمرونة وتمثيل عالي للهيئة الناخبة. وهو ما تفتقد إليه الحالة الجزائرية بفعل انخراط معظم الأحزاب في خطاب السلطة أو في تجميد نشاطها، بفعل الانسداد الناجم عن راهن العملية السياسية الجزائرية والانغلاق السياسي والقيود القانونية...[1]

فالبيئة لا تشجع على التعبير السياسي والعمل الحزبي، ومن أهم مظاهر هذه البيئة حسب أحد الدارسين:[2]

---

[1] – الطاهر لبيب، "**علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي**"، في: مجموعة من المؤلفين، **الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان. ص ص 221، 222.

[1] – عبد العالي عبد القادر، **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**، نفس المرجع، ص 06.

[2] – هناء عبيد، "**أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**"، في: مجموعة من المؤلفين، **التحول الديمقراطي في المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2006، ص 151.

- واقع الثقافة السياسية والسلوكية لدى فئات كبيرة من المجتمع الجزائري ونظرتهم إلى الأحزاب من خلا نفور المواطنين من العمل الحزبي، على اعتبار أن هذه الأحزاب حسب توجههم مجرد أبواق للنظام، وعلى أنها فضاء الانتهازيين والوصوليين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الجماعة أو المجتمع.

- ناهيك عن ممارسات السلطة السياسية تجاه العمل الحزبي، وهي الممارسات التي تمس بمصداقية التعددية السياسية والحزبية من حيث تقليص صلاحيات الهيئات المنتخبة، والتضييق على تشكيل الأحزاب السياسية...

فيما يطرح التساؤل حول خلفية امتلاك وزارة الداخلية صلاحية الحسم في الملفات الحزبية من حيث اعتماد أو رفض الملفات الحزبية، في حين يذهب أحد الدارسين إلى ضرورة إيكال هذه الصلاحية إلى جهة قضائية إدارية محايدة كما هو شأن الديمقراطيات الراسخة، من جهة.[3]

ومن جهة أخرى، تعبر الأزمات الداخلية التي عرفتها العديد من الأحزاب السياسية لم تكن السلطة السياسية فيها طرفا محايدا بقدر ما ساهمت في إضعاف وتطويع النظام الحزبي في مقابل تقوية النظام الحكمي الذي جعل من الأول تابعا له وخاضعا لتوجيهاته. فالأحزاب الجزائرية ليست في موضعها الوظيفي الصحيح، حسب تحليل **عبد العالي عبد القادر**، بفعل بنية الدولة كما سبق التوقف عنده في الفصل السابق، القائم على الممازجة بين السلطة الفعلية المتمثلة في الجيش، والسلطة الظاهرية الشكلية.[1]

يضاف إلى ذالك التشكيك في استقلالية هذه المؤسسات من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة؛ من حيث اعتبارها إما امتداد أحد أجنحة النظام، أو أنها تعمل على تأييد مشاريع السلطة وفق منطق الريع والزبائنية. دون أن تكون لها القدرة في على اتخاذ قرارات مستقلة أو معارضة. فبقاؤها مرهون بانصياعها لإرادة السلطوية. وذلك ما يرهن مستقبل المشروع الديمقراطي في الجزائر في كنف الديمقراطية والحكم الراشد.[2]

---

[3] – عبد العالي، نفس المرجع، ص 07.

[1] – نفس المرجع، ص07.

[2] – نور الدين ثنيو، **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية.** المحور: الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي. في موقع : الحوار المتمدن – العدد: 575 –2003/08/29. تاريخ الاطلاع: 2010/01/30. على الساعة 19:00:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9562

وإذا كان هذا حال الأحزاب السياسية في الجزائر، فإن حال الحركة الجمعوية لا يختلف كثيرا؛ من حيث بعض القواسم المشتركة من النواحي القانونية والبنيوية والتنظيمية والتمويلية.

فعلى الرغم من مركزية العمل الجمعوي في دعم مساعي التنمية والتنشئة السياسية، غير ان العديد من الدرسين يتوقفون عند حقيقة تعثر دور هذه التكوينات بفعل عوامل عدة تأتي في مقدمتها؛ عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافه، من حيث سعي السلطة والأحزاب على حد سواء لاحتواء وتوجيه النشاط الجمعوي لإغراض تخدم غايات سياسية أو حزبية وانتخابية أو زبائنية من حيث دعم مشروعات السلطة وتوجيه المجتمع. وهي التوجهات بعيدة عن حقيقة دور الجمعيات والنقابات وباقي المؤسسات المرتبطة بالتنمية البشرية، كالمعاهد العليا ومراكز البحث... حيث تحولت هذه الجمعيات إلى "... **مكاتب خدمات ودعاية**." ناهيك عن وجود العديد من الاكراهات والعوائق القانونية والإدارية، وغياب الاحترافية في العمل الجمعوي، وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر. وانحصار تواجد هذه التنظيمات في المناطق الحضرية ومن خلال فئات اجتماعية محددة، ومحدودية انتشارها في المناطق الريفية...[3]

مثل هذه المعطيات جعلت من هذه التكوينات تنحرف عن غاياتها الحقيقية في دعم التنشئة السياسية ولعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمجتمع، لتتحول إلى العين التي تراقب بها الدولة المجتمع. بدلا من أن تكون العين الفاحصة لحاجيات المجتمع والمراقبة لعمل السلطة والحكومة وباقي المؤسسات الرسمية؛ في الدفاع عن مصالح المواطنين والأفراد المنضوين تحتها طواعية. والداعمة للحراك الاجتماعي باتجاه الديمقراطية وإصلاح الحكم وتفعيل قدر من المشاركة الفعالة في انتقاء السياسيات ومراقبتها ومساءلة المسؤولين عن تنفيذها كما هو شأن هذه التكوينات في الديمقراطيات الراسخة.[1]

يضاف إلى كل ما سبق غياب الممارسة الديمقراطية داخل هذه التنظيمات وهي الحالة أيضا التي تم التوقف عندها بشأن الأحزاب السياسية، ناهيك عن انتشار الفساد في عمل هذه التكوينات، والتي يشير بشان كل ذلك أحد الدارسين (**د. فضيل دليو**)، إلى أنها (الجمعيات والنقابات) تكون متمحورة حول شخص أو مسمى ديني أو جهوي ...، تسعى لتحقيق مكاسب تدور حول الانتفاع الضيق أو بالأحرى المصلحة الخاصة. وكثيرا ما تكون ميدان لصراعات وتوترات داخلية ناجمة عن التلاعب بالمال العام أو العقار

---

[3] – صالح زياني، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر**. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات**. يومي: 16–17 ديسمبر 2008، قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلى – الشلف، الجزائر. ص 04.

[1] – صالح زياني، **واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**، نفس المرجع السابق، ص ص 78، 79. **يُنظر أيضا إلى:** أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، نفس المرجع السابق، ص26.

الممنوح لها في إطار الدعم المقدم من طرف الدولة.. أو الهبات المتاحة من طرف بعض روادها من القطاع الخاص (رجال الأعمال)...[2]

لعل الملاحظة الأساسية بشأن الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني هنا تبرز من خلال جملة العوائق التي تعاني منها هذه الأخيرة باتجاه تكريس حياة سياسية واجتماعية ديمقراطية رشيدة تتبدى في معطيين أساسيين. **الأول:** أنها تعاني من مجموعة من "الاكراهات" القانونية والإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى عدم استقلاليتها تجاه السلطة. **الثاني:** مشاكل داخلية واختلالات هيكلية سلوكية ومنهجية وثقافية. بالإضافة إلى حالات الفساد والزبائنية وهي كلها مؤشرات تمس شرعية ومشروعية هذه التكوينات. كما تمس أيضا شرعية الحكومات الجزائرية المتعاقبة، والتي يبدو جليا حسب أحد الدارسين أن هذه الحكومات تسعى لتقويتها من خلال تجزئة المجتمع إلى عصبيات تقليدية أو حداثية موالية لخطابات السلطة، وهو ما يضمن لها قدرا من الاستقرار الظرفي والمشروعية الشكلية، غير أن ذلك ينبئ على المديين المتوسط والطويل بالانفجار من الداخل سياسيا واجتماعيا، نظرا لكون المشاركة السياسية في ظل المعطيات السابقة مبعثا لخيبة الأمل، تعبر عنه أزمات التمثيل والمشاركة، وفساد الحكم وغياب حكم القانون.[1] والتي تشكل بدورها عوائق موضوعية باتجاه ترشيد الحكم. وتجعل من مضمون الحكم الراشد في الخطاب السياسي الجزائري مجرد خطاب موجه للاستهلاك الإعلامي والجماهيري الاحتفالي أكثر من كونه تعبيرا عن سياسات إصلاحية للدمقرطة الحياة السياسية.

ومن وجهة اقتصادية وبشكل من الإيجاز والاختصار؛ من حيث إبرار أهم المعيقات الاقتصادية في دعم المشروع الديمقراطي الجزائري. إذ يمكن تسجيل استمرار تردي أو ركود "... **مؤشرات الاقتصاد الجزئي، وتضخم مجتمع التهميش والفقر،... التدهور المستمر في أوضاع الطبقة الوسطى...**"، والذي من شأنه أن يشكل تهديدا مستمرا للاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثمة لتفعيل جهود الدمقرطة وإصلاح الحكم. على اعتبار أن كل من الاستقرار السياسي والاجتماعي يشكلان ضرورة ملحة لنجاح مشروع التحول الديمقراطي. ناهيك عن الطابع الريعي للاقتصاد الوطنين واستغلال ذلك من طرف السلطة "**في امتصاص الغضب الشعبي... و كسب أو قمع المعارضة أحيانا أخرى، الأمر الذي شجع على الفساد الإداري والزبونية السياسية والاجتماعية.**"[2]

---

[2] – فضيل دليو، **الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية**، نفس المرجع السابق، ص 176.

[1] – فضيل دليو، نفس المرجع السابق، ص 178.

[2] – قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ص ص 318، 319.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر وعلى غرار العديد من الدول العربية عرفت انفتاحا اقتصاديا منذ اعتماد **دستور 1989**، تمثل أساسا في جملة إصلاحات التي تم اعتمادها تحت مسميا مختلفة كالإصلاح الهيكلي والخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص وأوجدت لذلك الوسائل القانونية الممكنة، في فترة التسعينيات وبداية هذه العشرية. أو ما أُطلق عليه في **برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة: الحكامة والتسيير الاقتصادي.**[3] وهو التقرير الذي تضمن في أبوابه الأربع عدة مؤشرات مهمة وبخاصة الباب الثاني والثالث والرابع بخصوص التسيير الاقتصادي. والمؤسسات (القطاعات الإنتاجية والخدماتية). والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن الملاحظة الأساسية هنا تكمن في تزايد دور الدولة الأمني في المقابل تراجع دورها الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث انتقلت حسب بعض الدارسين من الاحتواء الاقتصادي الاجتماعي، إلى الاحتواء الأمني. من منطلق المعالجة الأمنية لقضايا الحكم والسلطة في ظل أزمة الحكم والشرعية والديمقراطية... وهو الأمر الذي شجع على منطق التعامل مع القضايا السياسية بعقلية المراحل الانتقالية، والتي أصبحت الوسيلة المثلى في البقاء في الحكم وتأجيل التعاطي الجدي مع مقتضيات الديمقراطية الحقيقية والحكم الراشد. فحالة الجزائر تبرز مقاربة النظام السياسي في التعاطي مع مقتضيات الراهن وفق أولوية التنمية ومكافحة الارهاب على تكريس أطر سليمة للمشاركة السياسية والتنظيم وحرية التعبير، وذلك ما ترفضه العديد من الدراسات الإستراتيجية، والأكاديمية بخصوص معيقات التحول الديمقراطي من وجهة تنموية اقتصادية واجتماعية، من حيث التأكيد على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية بدون تنمية سياسية، أو ليبرالية اقتصادية من دون ديمقراطية سياسية واجتماعية. إذ لا يمكن أن "**... يستقيم الاقتصاد... في ظل عدم الاستقرار السياسي وغياب العدالة التوزيعية، بناء دولة القانون هو السبيل الوحيد لتفادي فشل الاصلاح الاقتصادي. فمن دون احترام القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء، لن تسير الإصلاحات في الطريق السليم وقد تجهض بقوة بسبب بعض الآفات كالرشوة...، والمحسوبية والفساد...**[1]

من هذه الزاوية وبشيء من الإجمال يمكن القول أن من بين العوائق الأساسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تلك المتعلق بعدم تزامن الاصلاح الاقتصادي مع السياسي على الرغم من أن

---

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة**. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: نقطة الارتكاز الوطنية– الجزائر، نوفمبر 2008، ص ص 120، 174، 271.

[1]– عبد النور بن عنتر، **الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي**، ص 20. **ينظر أيضا إلى:**

Thibault Le Texier. **Quand la Banque mondiale entre en politique : Outils et incidences d'une action politique déguisée**. op cit (page internet).

التجربة الجزائرية في بدايات الاصلاح السياسي تبنت خيار المزامنة بين المجالات الثلاث السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، غير أنها وبفعل عوامل سبق التطرق إليها عملت على تسريع وتيرة الاقتصادي بالمقارنة مع السياسي وهو ما دفع إلى تزايد حدة الفساد من جهة واستمرار أزمات التنمية السياسية من جهة ثانية.

03- المعيقات الثقافية أو أزمات التنشئة السياسية.

على الرغـم من أهمية العوائـق السياسـية والاقـتـصـادية والاجـتـماعية في تعـطيل جهود الدمقرطة وترشـيد الحـكـم، فأن للمعـيقـات الثـقـافـية؛ أي تلك المتعـلقة بطبيعة الثقـافة السياسـية دورا بـارزا في ذلك. فبشأن الحالة الجزائرية تجمع العديد من الدراسات على أن لغياب الثقافة المدنية والحس المدني وانتشار الأمية لدى شرائح واسعة من المجتمع، وانتشار ثقـافة شعـبية شـفاهية ذات الصلة بالطـرقيات، والشعـوذة. ناهيك عن محدودية مستوى الأداء التعليمي، وصراعات جهوية وعروشية ذات الخلفية الثقافية والهوياتية. [1] وأخرى فكرية بين المعربين والمفرنسين وبين سكان الريف والحضر... الخ. واستخدام مثل هذه التناقضات من قبل السلطة بهدف تحقيق أغراض سياسية بحتة. يشكل إحدى العوائق الأساسية باتجاه تبني المشروع الديمقراطي وتعزيزه، تعزيزا للديمقراطية والحكم الراشد.

فالتجربة الجزائرية الراهنة في علاقة الديمقراطية والحكم، تعاني من غياب ثقافة سياسية قائمة على مبادئ الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان. على اعتبار أن الثقافة السياسية الديمقراطية تشكل الوعاء الذي يصون التجربة الديمقراطية ويضبط حركيتها ويساهم في تطويرها. من حيث أن الثقافة الديمقراطية تقوم التكامل والتعاون والتسامح والاعتراف بالآخر وحق الاختلاف والتعدد الثقافي والسياسي، في حين ان ثقافة الاستبداد تقوم على القطيعة والقمع وادعاء الأفضليات والاستئثار والاستعلاء السلطوي وإقصاء الآخر وتحريمه وتأثيمه.[2]

لذلك فأزمة التنشئة السياسية في الجزائر تعبر عن عجز المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والحزبية في القيام بالدور المنوط بها يضاف إلى ذلك تحديات النظام الدولي الجديد بأبعاده المختلفة وخاصة منها ما يتعلق بالعولمة. ما جعل العديد من الدارسين ينبهون إلى ضرورة الاهتمام بمكونات الهندسة الاجتماعية،

---

[1] – قيرة [وآخرون]، نفس المرجع، ص 317. **ينظر أيضا إلى**: رابح لونيسي، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، نفس المرجع السابق، ص ص 138، 144.

[2] – عبد الحسين شعبان، نفس المرجع السابق، ص249.

على اعتبار أنها أحد المقاربات الاجتماعية والسياسية التي تسعى لبناء ثقافة سياسية تواكب التحولات الكونية الراهنة، وبخاصة تلك المتعلقة بموضوعات الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الراشد. وذلك عبر تفعيل عمليات التنشئة السياسية التي تضطلع بمهمات صياغة قيم وروابط الانتماء والهوية والسلوك والاهتمام بآليات انتقالها وتوريثها للأجيال القادمة ضمن المشروع الديمقراطي الرشيد داخل المجموعة القومية الواحدة. إذ لا يمكن إهمال دور التنشئة السياسية، "...**في تشكيل خزان الدوافع المعيارية التي تشكل الفعل ورد الفعل، السلوك والسلوك المقابل،**..." من حيث الاهتمام بالنظم التربوية والتعليمية وتكوين الرأي العام واتجاهاته، ودور وسائل الإعلام والدعاية والاتصال والتمثيل السياسي والنظم الحزبية والانتخابية بالتنمية الشاملة والتنمية السياسية بالأخص. وارتباط ذلك بمشكلات بناء الهوية السياسية والمشاركة السياسية الديمقراطية والتوزيع في كنف العدالة والمساواة الاجتماعية، على اعتبار ألا "... **ديمقراطية سياسية بلا ديمقراطية اجتماعية.**" بلا حرية اقتصادية.[1]

وحالة الجزائر من حيث كونها موضوع هذه الدراسة بحاجة إلى صياغة رؤية شاملة باتجاه بعث ثقافة سياسية قائمة على الولاء للدولة والمشاركة الفعالة للفرد في الحياة السياسية والاجتماعية. في ظل تبني قيم المساءلة والكفاءة والفعالية والسلوك السليم سواء في سياق عمل الفرد داخل المؤسسات الاجتماعية والمهنية المختلفة أو بداخل أجهزة الدولة على اختلافها وتعددها. إذ يمكن حصر جملة المعيقات في هذا الباب في النقاط الآتي ذكرها:

أولا: إذا كان منطق الهندسة الاجتماعية والثقافة السياسية في ظل العولمة يقتضي نشر ثقافة حقوق الانسان ومفاهيم المواطنة والقيم الديمقراطية والتعددية السياسية، والمطالبة المجتمعية بالمزيد من الشفافية والشرعية والإدارة الديمقراطية للحكم والشؤون العامة، من حيث إرساء أركان فعالية الدولة اقتصاديا. الأخذ بمبدأ النسبية الثقافية والتعددية الثقافية في بنية الجماعة الوطنية، من أجل تفادي الانقسامات المجتمعية وتعبئة جميع الموارد البشرية في خدمة التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة.[2] من حيث إعادة توزيع الثروة إقرارا للعدالة الاجتماعية. فحالة الجزائر تعرف تعثر عدة متغيرات في هذا السياق بفعل عطالة الأجهزة الاجتماعية والتعليمية والسياسية المسؤولة عن ذلك. كما أن التجربة السلطوية الجزائرية أثبتت إتباع سياسات ونماذج التمييزية والجهوية والعشائرية التنميطية للهوية الوطنية. وهي المتغيرات التي من شأنها المساس بالسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

---

[1] – قاسم حجاج، **التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة: بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج**. في: مجلة الباحث. العدد: 02. السنة: 2003. نفس المرجع السابق، ص 80.

[2] – قاسم حجاج، نفس المرجع، ص 83.

ثانيا: ضعف المنظومة الحقوقية في ظل أزمة التنمية، وأزمة المشاركة، وأزمة التنشئة السياسية؛ على اعتبار أن قصور الحريات وغياب الحكم الراشد (الديمقراطي) يحد من أداء التنمية الإنسانية، ويمثل أحد مظاهر تخلف التنمية السياسية. ومحدودية انتشار المعرفة من حيث الاكتساب والتعليم والنشر والاستيعاب والإبداع في ظل الفجوة المعلوماتية والرقمية، وغياب البنى التحتية لمجتمع المعلومات...[1]

ثالثا: تفشي ثقافة وسلوك الصراع والتطرف والإقصاء والتعصب (جهوي، سياسي، فكري، لغوي، جنسي، عرقي، إيديولوجي). استمرار الفكر الأحادي وغياب ثقافة الحوار والنقاش الهادئ والتفكير الحر المفتوح والوعي الفردي المستقل. ناهيك عن انتشار منطق صناعة الأتباع والموالاة. التبرم من الاختلاف والتنوع... على خلفية تهديدهما للذات والجماعة والمؤسسات والموطن... وذلك ما يهدد قيام تنشئة سياسية حقيقية في كنف ثقافة سياسية ديمقراطية جادة.[2]

في نهاية هذا المطلب يمكن القول أن هذه المعيقات وأخرى تشكل أهم العقبات لإنجاح جهود الدمقرطة وإصلاح الحكم. إذا استثنت الدراسة البحث في مدى جدية الجهود التي تقوم بها السلطة في هذا الاتجاه، حيث يبرز التناقض الواضح بين اتجاهات الخطاب السياسي الرسمي والممارسات الفعلية لهذا الخطاب.

- **المطلب الثاني: ممكنات تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر**

بعد التطرق إلى جملة المعيقات التي تحول دون الانتقال إلى الدولة الديمقراطية في ظل نظام حكم راشد. يتم في هذا المطلب سبر احتمالات الممكن السياسي الدستوري، والاقتصادي الاجتماعي، ثم الثقافي في دعم جهود الدمقرطة وإصلاح الحكم في الجزائر. على اعتبار سبر إمكانات وآفاق تعزيز الديمقراطية تجسيدا للحكم الراشد في آفاق الحالة الجزائرية، يمر حتما عبر تفعيل جملة من الشروط الموضوعية والمؤسساتية التي من شأنها أن تخلق المناخ المناسب لإقامة دولة الشرعية الديمقراطية الدستورية المشاركتية.

---

[1] – نفس المرجع، 86.

[2] – قاسم حجاج، **التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة: بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج.** نفس المرجع، ص87.

01- الممكن السياسي والدستوري.

لعل المتتبع **للحالة الجزائرية منذ 1999 إلى غاية نهاية 2009** يتوقف عند ملاحظتين أساسيتين؛ تتعلق الأولى بالعودة للحياة السياسية القائمة على تنظيم انتخابات دورية محلية ونيابية ورئاسية، تتوفر على الحد الأدنى من الشفافية والاستمرارية والمشاركة. على الرغم من عدم فعاليتها في إيصال نخب جديدة إلى الحكم والحسم الفعلي في مسألة الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية أو الديمقراطية، على اعتبار استمرار نفس النخبة التي لا تزال تحكم بأفضليتها من حيث أنها التي حققت الاستقلال. أما الثانية فتكمن في تقييد المشاركة السياسية والتضييق على التنظيم والتعبير بفعل تبني عدة قوانين في هذا السياق لعل أبرزها التعديلات المتتالية في قانون العقوبات، ناهيك عن آخر تعديل دستوري **لسنة 2008**. وهو ما يوحي بتراوح التجربة الديمقراطية الجزائرية حسب مقتضيات معينة بين التقدم إلى الأمام والتراجع إلى الخلف. غير أن العديد من الدارسين، ربما من منطلق تفاؤلي جد متقدم، يقدمون عدة مؤشرات حول إمكانية نجاح فرص الدمقرطة وإصلاح الحكم من حيث تكريس المزيد من المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة ورفض العنف والتطرف. يمكن إجمال هذه المؤشرات في الآتي:[1]

– إمكانية نقل الممارسة السياسية إلى المستوى المؤسساتي في ظل بنية ديمقراطية واعدة، على الرغم من غموض وتناقض بعض الممارسات السلطوية والحزبية على حد سواء.

– تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية المختلفة حول سلطة صنع القرارات السياسية، وفق أطر مؤسساتية وسياسية.

– التبلور التدريجي والسعي لتعميق الثقافة المدنية...، واعتماد التعددية السياسية والفكرية، والسعي لتكريس مبدأ المساواة المتجسد في دولة القانون المأمول إقامتها... (ولو من الناحية الأكاديمية من خلال العديد من الدراسات التي تحاول الولوج إلى الحالة الجزائرية ودراستها).

– الاتجاه نحو تقييد سلطة الدولة تجاه المجتمع، من حيث سعي مؤسسات المجتمع المدني [اللا موالاتية]، للتمتع بهامش ولو بسيط من حرية النشاط بعيدا عن التدخل السافر من طرف الدولة.(ويعد نموذج نقابات الأطباء، والشبه الطبي، والمعلمين من النقابات المستقلة الضغط على الدولة لتحسين ظروفهم المعيشية. وهو ما يشجع على تحدي تسلطية الحكومية وتعسفيتها في إصدار قرارات قد لا تستجيب لتطلعات الجماهير في ظل محدودية دور البرلمان).

– الميل العام وبخاصة عبر وسائل الإعلام المختلفة (الصحافة المكتوبة غير الحكومية)، نحو جعل العملية السياسية تعبيرا عن مناقشة اجتماعية سلمية ونقل انشغالات فئات واسعة، والتي تعاني من

---

[1] - قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، المرجع السابق، ص ص 313، 314.

مضاعفات تسلط الإدارات المحلية... ناهيك عن اعتماد مبادئ التراضي والتوافق كقاعدة للتنافس بين الفواعل السياسية.

– الانتشار الواسع للصحافة المكتوبة والتي تحاول استغلال هامش الحرية المتاح للقيام بدور سلطة رابعة تراقب وتتبع عمل الحكومة والأجهزة الإدارية المختلفة، ناهيك عن فضح العديد من قضايا الفساد، بما فيها فساد الإدارات المحلية، والعيوب التنموية المحلية ومعاناة الجزائريين الاجتماعية والاقتصادية.

مثل هذه المؤشرات على محدوديتها تشكل أرضية الانطلاق باتجاه بلورة تصور أكثر انسجاما وتوافقا مع الحالة الجزائرية بخصوصياتها وتماثلاتها المجتمعية.

غير أن التوقف عند دور العامل الداخلي في تحفيز جهود تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد، لا يقدم صورة شافية حول ما يمكن أن يتكرس في الممكن السياسي والدستوري الجزائري مستقبلا، دون محاولة تناول العامل الخارجي في ظل العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية وما تفرضه من تحولات كونية تستهدف الدول النامية بما فيها الجزائر.

إذ تذهب بهذا الصدد العديد من الدراسات المعاصرة إلى أن ثمة مجموعة من الفرص يمكن أن تستفيد منها الحالة الجزائرية بخصوص تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد. فإذا كانت العولمة السياسية هنا تكرس استمرار الدولة الأمة فإنها تفرض على هذه الدولة إحداث مجموعة من التحولات اخل هذه الدولة. يمكن إجمال ذلك في الآتي:[1]

– الانتقال من الديمقراطية النيابية التمثيلية المركزية إلى ديمقراطية مشاركاتية لامركزية؛ من خلال تعزيز عرى التنشئة السياسية الديمقراطية تأكيد العلاقة التلازمية بين أساليب الحكم الديمقراطي موضوعة الديمقراطية. تعزيز منطلقات إصلاح الحكم والانتقال من الأساليب المركزية في الحكم داخل الدولة إلى الأساليب اللامركزية، الانتقال من النمط الهرمي للحكم إلى النمط الشبكي التفاعلي. والتحول من الاهتمام بالعلاقات الإنسانية في التنظيم إلى ثنائية الانسان – الآلة الرقمية. وانتشار الثقافة الحقوقية المرتبطة حقوق الانسان ومفاهيم المواطنة الديمقراطية السياسية والتعددية والمطالبة بالمزيد من الشفافية والمساءلة وديمقراطية الحكم.

– الانتقال من العلاقات الثنائية دوليا إلى العلاقات المتعددة الأطراف، مع إعادة صياغة تعاريف المفاهيم الكلاسيكية للدولة القومية ذات الصلة بالسيادة، الهوية الوطنية، الحدود... الخ.

– الأخذ بمبدأ الحكم الصالح والشفافية والرشاة السياسية.

على ضوء ذلك يمكن القول أن دور الداخل والخارج في تشكيل الممكن السياسي يقدم رؤية أولية حول جملة الممكنات السياسية والدستورية بالنسبة للحالة الجزائرية من حيث إيجاد الصيغ المناسبة في

---

[1] – قاسم حجاج، نفس المرجع السابق، ص 83.

تكييف طبيعة وبنية الدولة والحكم مع متطلبات الداخل والخارج خاصة إذا تم التنبيه إلى أن للدولة الجزائرية عدة التزامات تجاه المجموعة الدولية تتلخص في مجموعة الاتفاقيات المبرمة في هذا الاتجاه جهويا إقليميا ودوليا خاصة تلك المتعلق بطموح الانضمام للمنظمة العالية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي... الخ.

ويمكن تحديد ذلك من خلال:[1]

– تثمين دور التكتلات الإقليمية والقارية: إذ يشكل هذا التوجه منحى ذو أهمية بالغة. لما يتيحه من فرص مواتية يؤدي إلى زيادة تبادل المنافع والمكاسب فيما بين الجزائر ومجالها الإقليمي (المغاربي) والقاري والعربي... لذلك أن الجزائر مطالبة بالدفاع عن حقها في استفادة من منافع الشراكات في إطار اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الإقليمية الأخرى، كتفعيل الاتحاد المغاربي، وتعميق مسار العمل القاري المشترك من خلال الاتحاد الإفريقي.

– تشكيل تحالفات سياسية وأمنية : على اعتبار أن صيانة الأمن الوطني على الأصعدة المحلية الإقليمية والجهوية عاملا هاما في تحقيق أي تنمية حقيقية دائمة، ولا يتحقق ذلك ما لم تتوفر الإرادة السياسية للنخب الحاكمة، ويمكن بهذا الصدد سرد جملة من التحديات التي تواجه الجزائر وباقي شركائها الإقليميين والجهويين كالإرهاب والجريمة والهجرة غير الشرعية والنزاعات السياسية وفي مقدمتها قضية الصحراء الغربية...

– اعتماد الحكم الراشد وزيادة الشفافية ودمقرطة الحياة السياسية ومحاربة الفساد الإداري والسياسي.

على ضوء الممكنات السابقة يحاول أحد الدارسين تقديم رؤية حول إمكانية إصلاح الحكم من منطلق تفعيل الحراك الاجتماعي الجمعوي في إطار الديمقراطية المشاركاتية. حيث يرجع القصور الملازم لعملية التنمية السياسية، في التجربة الجزائرية، إلى طبيعة النموذج الديمقراطي المتبع؛ على اعتبار أن الديمقراطية التمثيلية المعتمد في تسيير الشأن العام في الجزائر، لا يتناسب وحاجيات المجتمع والدولة. إذ أن هذا النموذج أنسب إلى المجتمعات التي استوفت الشروط القانونية والسياسية المبنية على التنافس والتداول السلمي على السلطة في كنف المساواة والعدالة. في حين أن المجتمع الجزائري وعلى غرار العديد من المجتمعات النامية، لا تزال تعاني من الانقسامات المجتمعية ومشكلات الهوية والانصهار في قومية موحدة، من حيث تأكيد الانتماء والولاء للدولة وليس لمكونات سابقة عن الدولة. ناهيك عن الاختلافات الأثنية والعرقية والسياسية، والاضطرابات المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي، واستمرار حالات

---

[1] – قويدري محمد، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث. العدد: 01. السنة: 2002. نفس المرجع السابق ، ص ص 23، 24.

العنف، واللاسلم الاجتماعي. ما يحفز على ضرورة التفكير في نموذج بديل للديمقراطية التمثيلية يمكن أن يطلق عليه "**الديمقراطية المشاركاتية**". حيث تؤكد معظم الأدبيات السياسية على محورية المقاربة المشاركاتية كأسلوب في دعم وإصلاح نمط الحكم. فهي أحد منهجيات العمل المرتبط بتدبير شأن الحكم المحلي والوطني ضمن سلسلة تواصلية تمكن الأفراد والجماعات من ضبط احتياجاتهم والتعبير عن مصالحهم داخل نظام سياسي يتسم وبالفعالية في الأداء وقدر من الشفافية. [1]

هذا فيما يتعلق بالممكن السياسي الدستوري، غير أن تبني المقاربة المشاركاتية يقتضي بالأساس توفر مؤسسات المجتمع المدني على مجموعة من القيم تكون هي نفسها القيم التي تحملها أجهزة الدولة المختلفة سواء على المستوى المحلي اللامركزي أو المستوى المركزي لذلك سيتم التطرف في المطلب الموالي لمجموع قيم المقاربة المشاركاتية لدى الحركة الجمعوية والقطاع القطاع الخاص. في إطار الإحاطة بمكونات نظام الحكم الراشد الدولة– المجتمع المدني – القطاع الخاص.

02– الممكن الاقتصادي والاجتماعي.

إذا كان للمقاربة المشاركاتية عدة مزايا في ترقية وتنشيط العمل الجمعوي باتجاه تكريس تنمية سياسية ناهيك عن توفر المناخ اللازم لإرساء أركان تنمية محلية ووطنية واعدة في ظل تبني مجموعة من القيم القائمة على المشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون ومكافحة الفساد... الخ. فحسب أحد الدارسين فإن العمل الجمعوي يمكن أن يحقق العديد من الطموحات في ظل فشل العمل الحزبي في ذلك؛ أي في النهوض بمهمات التنشئة السياسية.

غير أن ذلك يتوقف على مجموعة من الشروط، سيأتي تحديدها بالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني عموما والحركة الجمعوية بالخصوص في المساهمة الفعالة باتجاه مكافحة الفساد وإحلال الديمقراطية المشاركاتية في أساليب إدارة شؤون البلاد والعباد. من حيث كون هذه التكوينات تشكل تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية، فهي الأكثر الالتصاقا بهموم المواطنين وانشغالاتهم وبخاصة، في النطاقات أو الفضاءات التي يغيب عنها تأطير الدولة أو الأحزاب السياسية. كما تساهم في تنمية الخبرات المجتمعية والثقافية والفنية والتوعوية، وخلق فرص سانحة للاندماج الوطني من حيث دعم ثقافة المشاركة والحوار. ونقل انشغالات الفئات الهشة والمقصاة أو المهمشة من عمليات التنمية بمختلف أوجهها. وهي قضايا في

---

[1] - صالح زياني، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر**. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات**، نفس المرجع السابق، ص 04.

معظمها تخدم غايات التنمية السياسية، والاندماج القومي، والاستقرار السياسي، والسلم الاجتماعي. بالإضافة إلى دعم غايات التنمية البشرية. [1]

تتطلب مسألة تفعيل الحركة الجمعوية والمجتمع المدني توافر عدة شروط قانونية سياسية واقتصادية اجتماعية ناهيك عن الشروط الثقافية منها. والتي تعد بمثابة حجر الزاوية في فعالية هذه المؤسسات وفق منهجيات التنمية السياسية. يمكن إجمال هذه الشروط في:[2]

– يحتاج نشاط الحركة الجمعوية إلى بنية قانونية متماسكة تأتي في مقدمتها، توافر النظام السياسي والمجتمع الذي توجد به هذه التكوينات على دستور ديمقراطي يقر بحق التعددية وحق التنظيم والتجمع وإبداء الرأي. بالإضافة إلى منظومة قانونية خاصة بتنظيم وعمل هذه التكوينات تستند إلى الوضوح والعقلانية وحرية النشاطات مع فك القيود التشريعية التي تحد من فعالية واستقلالية الجمعيات إزاء الدولة أو باقي المؤسسات السياسية كالأحزاب السياسية.

– توفر مناخ سياسي يستند على جملة من المعايير الموضوعية كاحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة، توفر قنوات الرقابة السياسية، احترام مبادئ التعددية السياسية والفكرية وقواعد إنشاء التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

– توفر مناخ اقتصادي حر من شأنه أن يدعم نشاط هذه التكوينات ويقلص من تبعيتها تجاه دعم الدولة.

– العمل على نشر القيم الديمقراطية كالمشاركة والمساءلة والشفافية. وتعميق الولاء تجاه الدولة/ الوطن. وانصراف هذه التكوينات عن الولاءات الأخرى دون الدولة كالأسرة والعشيرة أو الجهة. في ظل مساعي إصلاح الحكم المرتبط بإصلاح الدولة وإحلال الديمقراطية محل التسلطية أو أي شكل آخر لديمقراطية الواجهة...

يضاف إلى الدور الممكن القيام به من طرف مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية، في إطار تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر. قيام المؤسسات المشار إليها هنا بدو فعال في مهمة مكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي. وذلك وفق مقاربة إحلال الديمقراطية المشاركاتية محل الديمقراطية التمثيلية في الجزائر والتي أدت إلى تزايد مظاهر الفساد بفعل الزبائنية السياسية والاجتماعية.

---

[1] - صالح زياني، نفس المرجع، ص 08.

[2] - صالح زياني، **واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**، المرجع السابق، ص 81، 82.

حيث تشير إحدى الدراسات إلى الأهمية المركزية لهذه المؤسسات حاليا في مكافحة الفساد، غلى الرغم من بطء وتيرة ذلك في الجزائر بفعل المعيقات السابق الإشارة إليها في المبحث السابق، إذ يمكن لحركة الجمعوية أن تقوم بتنظيم وهيكلة نفسها من أجل تفعيل حملات توعوية وتحسيسية للوقاية من الظاهرة، والإفلات من كل تبعاتها عبر:[1]

– تعزيز وظائف الرقابة: من خلال تفعيل مؤسسات مراجعة الحسابات بشكل مستقل، مع ضمان حرية الوصول إلى المعلومات والبيانات المساعدة على كشف وتتبع الآفة وبخاصة حرية وسائل الإعلام، في ظل استقلالية القضاء وفعاليته، وحكم القانون.

– تغيير منظومة الحوافز: من حيث إحلال مقومات الاستحقاق والجدارة في الاستحقاق محل الزبائنية والمحاباة والمحسوبية وغيرها من القيم التي ثبت فسادها.

– تعزيز المنظومة القيمية: من خلال أخلقة الحياة العامة عبر وضع قوانين ومدونات سلوك للنشاط سواء بالنسبة للموظفين العموميين، أو غيرهم من الحرفيين والصناع، والاطباء أو المحامين... الخ

غير أن تأكيد فعالية مؤسسات المجتمع المدني باتجاه تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد لا يتأتى ما لم يتم تعزيز دور القطاع الخاص في الجزائر. باعتباره شريكا حيويا في عملية التنمية السياسية والحكم الراشد. وذلك على ضوء التحديات التي يعرفها الاقتصاد الوطني في ظل تزايد تأثيرات العلاقات الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات القومية بما فيها الاقتصاد الجزائري.

تعد المطالبة بإصلاح الحكم والديمقراطية من حيث إشراك القطاع الخاص في ذلك تبدو في غاية الأهمية؛ من حيث الاعتماد على مقدرات هذا الأخير في خلق التراكم الرأسمالي المادي والبشري والتقني. غير أن دوره في حالة الجزائر يقتصر فقط في أنشطة التوزيع السلعي، العقاري وفي بعض الصناعات التحويلية. كما تم التوقف عنده في ثنايا هذه الدراسة في الفصل الثاني، مقارنة بالأنشطة الاجتماعية والتكوينية الأخرى. والتي يمكن أن يقوم بها ناهيك عن العامل الإسنادي لتكوينات المجتمع المدني... فإن إمكانية الإنعاش الاقتصادي مرهون بالتخفيف من هيمنة القطاع العام على العديد من القطاعات اقتصادية. ولا شك أن عدم ديناميكية العمل الاقتصادي، وسيطرة القطاع العام على العمل الاقتصادي ينمي حال الركود السياسي، المرتبط بحالات الفساد والزبائنية...، في حين تقتضي التحولات الممكنة في سياق العمل على تعزيز الأداء الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد، توفر مناخ الأعمال نموذجي وعقلاني، ويعتمد على قيم الإنتاج والإدارة العصرية بما يمكّن القطاع الخاص من المساهمة الفعالة في تطوير الحياة

---

[1] - صالح زياني، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 09.

الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. وهو ما يعزز الاتجاه نحو المشاركة الفعالة لتعميق الجهود نحو الدمقراطة وترشيد الحكم.[1] إذ أن تحسين مستوى أداء الاقتصاد الوطني من خلال دعم قطاع خاص قوي وفعال اقتصاديا واجتماعيا، من شأنه تحفيز الطلب الداخلي، والدفع إلى مراجعة سعر الصرف بالنسبة للدينار من أجل خفض تكاليف الاستراد للمواد الأولية ونصف المصنعة لغرض دعم الإنتاج الصناعي الوطني، في الوقت الذي تستعد فيه الجزائر لتنفيذ اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، لذلك فالجزائر اليوم بحاجة إلى تفعيل الآليات اللازمة لعم المنتجات خارج قطاع المحروقات، والتي توصف بأنها الثروة الحقيقية.[1]

كما تجدر الإشارة في نهاية هذا المطلب للدور البالغ الأهمية للحركة الجمعوية في مكافحة الفساد، من خلال بني استراتيجية متكاملة تسعى لإحلال الديمقراطية المشاركاتية والحكم الراشد عبر مكافحة الفساد. حسب ما يذهب إلى ذلك الأستاذ **صالح زياني**، في دراسته السابقة **(تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر)**، انطلاقا من توفر جملة من المؤشرات:[2]

– مساهمة الحركة الجمعوية إلى جانب مؤسسات الدولة في النهوض بمهمة مكافحة الفساد في كنف التكامل والتعاون، في سياق إصلاح العلاقة بين الطرفين. كون هذه التنظيمات تمتلك مخزونا قيميا مهما يمكن الاستعانة به في تعبئة المواطنين من أجل التصدي للفساد.

– تطوير نظرة النخبة الحاكمة للديمقراطية، من حيث كون هذه الأخيرة لا تعني فقط تنظيم انتخابات والمشاركة فيها ولكن أيضا "**تعني مشاركة فعلية ذات معنى للمجتمع المدني من خلال مساهمته في صياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة لهذه النخبة.**"

– يعد تحقيق تنمية سياسية مرهون بالانجازات الممكن تحقيقها في مكافحة الفساد، من خلال تمكين المجتمع المدني في النشاط الحر والفعال دون قيود باتجاه المساهمة الفعالة في محاصرة الفساد جماهيريا، ونبذ القيم المساعدة والمشجعة عليه كالمحسوبية والمحاباة والجهوية، عبر تأكيد الانتماء للدولة والالتزام بحكم القانون. مساهمة المجتمع المدني في دعم سياسات الاصلاح وتمرير العديد منها في إطار محاصرة الظاهرة والتي قد تعرف مقاومة أصحاب المصالح والنفوذ المستفيدين من تداعيات الفساد والوضع

---

[1] - بن حمادي عبد القادر، **دمقرطة السلطة والانتعاش الاقتصادي: الدول العربية نموذجا**، مجلة الباحث، العدد: 2 السنة: 2003، نفس المرجع، ص ص 97، 98.

[1] - بشير مصيطفي، **تصريح الوزير الأول: هل تعني الحكومة ما تقول؟**، في جريدة الشروق اليومي، الصادرة يوم: 25 مارس 2010، العدد: 2884. الجزائر، ص 17.

[2] - صالح زياني، نفس المرجع السابق، ص ص 10، 11.

الراهن. ناهيك عن إرساء آليات الإنذار المبكر؛ من خلال تفعيل دور مراكز الأبحاث والجامعات ومراكز الإحصاء والمراصد الحقوقية. عبر بناء قاعدة معلومات وبيانات خاصة بتطور الظاهرة والكيفيات المناسبة للتصدي لها. وضمان المزيد من الشفافية والمساءلة للمكونات الثلاث للحكم الراشد المجتمع المدني الدولة والقطاع الخاص.

03- الممكن الثقافي أو الحاجة إلى التنشئة السياسية الديمقراطية في ظل العولمة.

لعل البحث في الممكنات الثقافية أو في الحاجة إلى التنشئة السياسية الديمقراطية في ظل العولمة، باتجاه تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر، يقتضي التوقف عند محطتين أساسيتين؛ تتعلق الأولى بالتطلعات القومية باتجاه تنشئة سياسية تستند إلى الخصوصية الجزائرية بأبعادها المختلفة داخليا. أما الثانية فتتصل بجملة الشروط والمؤشرات التي تنادي بها المؤسسات والمنظمات الدولية المختصة وعلى رأسها البرنامج الإنمائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة والخاص بالمنطقة العربية بما فيها الجزائر.

بهذا الصدد يقترح أحد الباحثين رؤية شاملة تتيح جملة من المنطلقات الموضوعية باتجاه بناء ثقافة سياسية تساهم في تعزيز الحراك الديمقراطي وتجسيد الحكم الراشد وذلك من خلال:[1]

– التنشئة على مبادئ تحمل المسؤولية، والاهتمام المبكر بالادراكات السياسية والمدنية للناشئة من خلا تكريس مناهج تربوية تتمحور حول قيم الديمقراطية والحوار والتسامح والأخوة والصدق والمواطنة.

– الاتجاه نحو بعث تكامل الأدوار بين الأسرة المدرسة وباقي مؤسسات التنشئة السياسية في سياق ترقية الوعي، وربط الفرد بهموم وطنه...، بناء إنسان مشارك ومبادر يخدم المصلحة العامة.

– استعادة مكانة الطبقة المتوسطة على اعتبار أنها الأقدر على رفع سقف الثقافة السياسية، وخلق الانسجام الطبقي، وتعزيز المشاركة السياسية وتفعيل دور المجتمع المدني.

– الاتجاه نحو بناء ثقافة ومجتمع الوحدة في ظل التنوع السياسي والاجتماعي والثقافي. تعزيز ثقافة التداول السلمي على السلطة والعمل الجماعي ضمن فريق واحد بعيد عن الأنانيات. وترقية ثقافة التصدي للفساد ومظاهر الرشوة والمحسوبية والمحاباة.

– إقامة منظومة تعليمية على أسس تنمي الإبداع والابتكار، وتجاوز الأساليب التقليدية التي لا تستجيب لمتطلبات عصر المعلوماتية التفاعلي **(إنسان– آلة)**

---

[1] - قاسم حجاج، **التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة**، نفس المرجع، ص 90.

وهي منطلقات يمكن أن تستفيد منها التجربة الجزائرية في تعميق التوجه نحو الديمقراطية من خلال تقوية المجتمع باتجاه السلطة وذلك ما سيدفع حتما بالنخبة السياسية إلى تفعيل توجهات الاصلاح الحقيقي الذي يخدم التطلعات المجتمعية الواعية.

ومن وجهة ثانية، تشير العديد من الدراسات التي تناولت الحالة الجزائرية بخصوص تكريس التحول الديمقراطي إلى جملة من الاستعدادات لدى المجتمع السياسي (الدولة أو الأحزاب السياسية على الرغم من مشاكل هذه الأخيرة). والمتمثلة في بوادر إيجابية باتجاه تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد، من حيث تبني خطابات سياسية تدعو إلى الرجوع إلى **بيان الأول من نوفمبر 1954**. ورفض العنف في الوصول إلى الحكم، أو الاستمرار فيها. دعم مبدأ الانتخابات النزيهة وحرية التعبير والتنظيم. دعم تفعيل المجتمع المدني مستقل عن مراكز اتخاذ القرار السياسية والعسكرية. اعتماد الحوار كوسيلة في حل المشكلات الثقافية والهوياتية (التيار الديني، والحركة الثقافية البربرية). احترام حقوق الإنسان وتكريسها، تجسيد الفعل الديمقراطي في الممارسات اليومية...[1]

إضافة إلى توفر جملة من المؤشرات سياسية وثقافية وأخلاقية أخرى، لعل أهمها:[2]

– انتشار قيم المساواة والإخاء، وتمجيد الروح الجماعية ونفي الذات، تجذر روح الانتماء الوطني والاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية باتجاه دعم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

– توفر الحالة الجزائرية على نخبة مثقفة ومن مشارب متعددة، في سياق التنوع الثقافي والمعرفي الذي من شأنه إثراء المقاربات السياسية باتجاه الديمقراطية والحكم الراشد.

– احتكاك الجزائريين بالمجتمعات الديمقراطية وبالتجارب التي عرفتها هذه المجتمعات في الغرب، سواء من خلال المهاجرين أو عبر الوسائط الإعلامية والمعلوماتية المتوفرة. معايشة جيل كامل من الجزائريين لقيم حرية التعبير والتنظيم والتنديد بالتسلطية و"الحقرة". عبر بدايات التجربة الديمقراطية الجزائرية الأولى بين سنتي **(1989–1992)**. وهو ما سيؤسس الرغبة في تكرار العمل من اجل الوصول إلى غايات تكريس الممارسة الديمقراطية.

---

[1] - قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 314.

[2] - نفس المرجع، ص 315.

– يبني خطاب الساسة ولو من الناحية الشكلية لمبادئ احترام القيم الديمقراطية والتعددية. وتوفر الجزائر ولو على حد أدنى من الأسس القانونية باتجاه تعزيز الديمقراطية ومكافحة الفساد وترشيد الحكم وتنظيم الحياة العامة.

– توفر قدر معين من حرية الاختلاف في الرأي، باتجاه تكريس ثقافة الحوار السياسي المؤسسي عبر البرلمان، وذلك ما تترجمه النقاشات السياسية بهذه المؤسسة ومساءلة الحكومة على الرغم من محدودية وظيفة هذه المؤسسة.

من خلال هذه المؤشرات يمكن القول أن الحالة الجزائرية وعلى الرغم من جملة العوائق التي سبق التطرق إليها تتوفر على ممكنات ثقافية وسلوكية يمكن أن تعزز الاتجاه نحو الديمقراطية سلوكا وثقافة. انطلاقا من الحاجة الداخلية للجزائر.

أما من الناحية الخارجية والتي يمكن إجمالها في جملة من المحاور تأخذ صيغة التوجيهات باتجاه التمكين للديمقراطية والحكم الراشد. وتتلخص في ثلاث محاور أساسية:

– **تجاوز الأمية المعيقة لقيام مجتمع المعرفة والتحديث، وتفعيل قيم التنشئة الاجتماعية:**[1] فقد عرّف **تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003**، التنشئة الاجتماعية على أنها العملية التي تكتسب بمقتضاها المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم والدوافع... بالتركيز على مرحلة الطفولة في ظل الاتجاهات الحديثة للدراسات الاجتماعية والنفسية والانتروبولوجية التي أكدت الخبرة الطفل الاجتماعية وأسلوب تعليمه واكتسابه للمعرفة في مستقبل عملية التنشئة. ويعد أسلوب الحازم في التنشئة الأنسب في خلق التكيف المناسب للفرد من حيث المستوى التعليمي وتقدير الذات. لذلك يخلص هذا التعريف إلى ضرورة التخلي عن الأساليب الأخرى التي تؤثر سلبا على نمو روح الاستقلالية والثقة والكفاءة والمشاركة لدى الفرد في كنف المسؤولية الاجتماعية.

كما ربط ذات التقرير انتشار الأمية في المجتمع في الإبقاء على الأنظمة التقليدية المعادية للتطور، فالمتعصب أو المتطرف الإسلامي في الجزائر بمقدوره أن يهيج عشرات الآلاف من الأميين ضد من يعتبرهم كفرة (المستنيرين/ العلمانيين/ الديمقراطيين).

---

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003. نحو إقامة مجتمع المعرفة**، نفس المرجع السابق . ص 51.

– **تعميق قيم ثقافة الجودة والانفتاح:**[1] على اعتبار ما توفره الثقافة والقيم من دعم لجهود التنمية بأبعادها المختلفة، يسعى **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الخاص بالمنطقة العربية**. وعلى الرغم من تمايز الثقافة الجزائرية ذات الأبعاد التقليدية مع ثقافة العالم المتعولم وقيمه. وتزايد التشابك والتبادل بين أقطار العالم وحضاراته، يتيح الانفتاح والتأصل البناء فرصة للجزائر لتساهم في العولمة والاستفادة منها. وتعد الديمقراطية أحد الوسائل التوفيقية بين القيم التقليدية المتجذرة في المجتمع الجزائري والقيم الحداثية العالمية. فمن خلال الوعاء الديمقراطي يستطيع المواطنون تقدير التغييرات الثقافية الممكن اعتمادها باتجاه تعزيز قيم الديمقراطية والحكم الراشد. في ظل التعددية والاختلاف... في ظل تزايد الحاجة المجتمعية وارتفاع الأصوات المنادية بالمزيد من الحرية والمشاركة في صناعة القرار كما تم تبيين ذلك في الحالة الجزائرية.

– **ثقافة وقيم دستور الحرية والحكم الراشد؛ نحو تعزيز ثقافة الديمقراطية والحكم الراشد:**[2] ينصح **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004** بضرورة التحرر من الطابع العقائدي والإيديولوجي لدى الحكام وترك ذلك إلى سلطة الصناديق، مع الأخذ بالتعددية الحزبية في كنف المساواة بين الأحزاب من حيث الاستفادة من الخدمات التي يمكن ان تستفيد منها هذه الأخيرة من طرف الدولة، مع الفصل بين الحزب الحاكم والدولة. الأخذ بمبدأ عدم تأبيد السلطة المنتخبة، وانتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر ولولاية محددة ومقيدة. وهو ما تم التراجع عنه في الحالة الجزائرية بعد التعديل الجزئي للدستور في **نوفمبر 2008**. حظر إعلان حالة الطوارئ إلا في أضيق الحالات وتقييدها بسلطة دستورية ولفترة محددة. تكريس استقلالية القضاء والقضاة. النص على تكريس جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأكيد عدم تقييد هذه الحقوق...

وفق هذه التوجيهات تقف الحالة الجزائرية بين السعي لتأكيد بعض البنود وعدم الاستجابة لبنود أخرى وهو ما يؤكد بعض المعيقات التي سبق التوقف عندها. فالحالة الجزائرية عموما في تكريسها لبعض التوجيهات تفسح المجال لمجال التفاؤل بخصوص ترشيد الحكم ودمقرطته.

---

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام: 2002. خلق فرص للأجيال القادمة.** نفس المرجع السابق. ص 08.

[2] - نفس المرجع، ص 160.

خلاصة عامة:

من خلال هذه الإحاطة السريعة بأهم المعيقات والممكنات في تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر، فإن ثمة جملة من المعيقات ذات الأبعاد السياسية والدستورية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية. وأن العمل على تعزيز جهود الدمقرطة والحكم الراشد تنطلق من تفعيل جملة من المتغيرات المجتمعية والثقافية باتجاه بعث هندسة اجتماعية تقوم على التنشئة السياسية الفعالة في ظل تزايد موجة العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد تم تسجيل الملاحظات التالية يمكن اعتبارها بمثابة الخلاصات العامة لهذا الفصل الثالث من هذه الدراسة المتواضعة:

– يشكل التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008 تهديدا صارخا للتوجه نحو الديمقراطية المبنية على تكريس دولة المؤسسات والتداول السلمي للسلطة، في حين فقد كرس هذا التعديل منطق حكم الفرد الكاريزمي، وقلل من فرص حصول التداول الديمقراطي كما أكد محدودية فعالية مؤسسة السلطة التشريعية. وذلك على الرغم من المنطق التبريري باسم الديمقراطية لحرية المواطنين لاختيار من يحكمهم ولفترات متتالية...

– يعد ضعف المعارضة السياسية ومحدودية أداء مؤسسات المجتمع المدني وتركز الأداء الاقتصادي حول نواتج الطاقة والريع النفطي وغياب سياسية تشجيعية لدعم الإنتاج والاستثمار في القدرات القومية والبشرية المتاحة للجزائر تهديدا آخر لتفعيل منطق المشاركة في التنمية بما في ذلك المشاركة السياسية، المساءلة والشفافية والفعالية الاقتصادية والرؤية الإستراتيجية في دفع طاقات البلد وتنميتها والمحافظة عليها، وصيانة حق الأجيال اللاحقة في الانتفاع من حقها في القدرات القومية المختلفة المتاحة؛ وفق منطق الحكم الراشد والتنمية المستدامة والتنمية الإنسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

– استمرار منطق العشيرة والقبيلة وممارسات الفساد المختلفة وضعف الولاء للدولة المدنية العصرية، تشكل معيقات حقيقية أمام تعزيز الدولة الديمقراطية المدنية القائمة على مبادئ حكم القانون، والتداول السلمي للسلطة، والمشاركة السياسية، ومكافحة الفساد، ودعم حقوق الإنسان، وتكريس العدالة التوزيعية والاجتماعية والمساواة أمام القانون في كنف ثقافة حقوق المواطنة في الدولة الديمقراطية.

– تتوفر الحالة الجزائرية على الحد الأدنى من القيم المفعلة للديمقراطية والتي يمكن أن تكون نقطة البداية باتجاه تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد.

الخاتمة:

الخـــاتـــمـــة:

من خلال ما تم التوقف عنده في هذه الدراسة المتواضعة، في سياق تحليل موضوع الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1999 إلى غاية 2009**. ومختلف المحطات التي تم تناولها بالتحليل والتفسير في سياق الإطار النظري للديمقراطية والحكم الراشد أو فيما يخص تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم ومجمل محددات أزمة الحكم والتنمية في الجزائر وصولا عند تحليل واقع العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد ومجمل العوائق الممكنات بالنسبة لآفاق هذه العلاقة. يمكن تسجيل مجموعة من النتائج الأساسية فيما يلي:

– إذا كانت الديمقراطية من حيث هي مجموع آليات في تسيير شؤون الدول والمجتمعات من المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن الحكم الراشد يعبر عن صعود الاتجاه النيوليبرالي بعد نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي ما يعني انتصار الليبرالية إيديولوجيا ثقافية واقتصادية، والديمقراطية كنمط في الحكم والحياة العامة للمجتمعات. وان الديمقراطية في سياق تطورها كمفهوم وكممارسة أسبق على فلسفة الحكم الراشد من جهة وأن الحكم الراشد من حيث هو نموذج في ترشيد عمليات اتخاذ القرار في ظل الشفافية والمساءلة والمشاركة وحكم القانون. يستند أساسا على آليات الديمقراطية الغربية في ذلك، وعليه لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد المراد هنا ما لم يستند نظام الحكم على الديمقراطية من حيث هي نمط في الحكم وثقافة سياسية واجتماعية ومشاركة مستمرة في تقديم البدائل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في علاقة الحكام بالمحكومين في الأنظمة التي تعرف تجربة ديمقراطية راسخة.

لذلك يمكن التأكيد على أن الديمقراطية من حيث هي مجموع آليات عقلانية ورشيد، تشكل النمط الأنسب في تجسيد الحكم الراشد، والذي لايمكن ان تقوم له قائمة ما لم تتم دمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد في كنف تجسيد التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرور إلى التنمية المستدامة التي تعبر عن تذافر مجموعة من الجهود الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد ومكافحة الفساد وحماية حق الأجيال اللاحقة في الاستفادة من الطاقات والموارد المتاحة.

– في ظل مغيرات تاريخية وفكرية ومقتضات راهن النظام الدولي فقد تبنت الحالة الجزائرية عدة سياسيات تصب في اتجاه دمقرطة السلطة والإصلاح الاقتصادي والسياسي والقانوني والاقتصادي، أي تلك السياسات المتأتية من صعود التيار النيوليبرالي الغربي المهين بعد سقوط المعسكر الشرقي. وقد تجلى أداء هذه الإصلاحات والسياسات في الاتجاه نحو تبني نمط الحكم الديمقراطي وفق ما تقتضيه الحالة

الجزائرية على الرغم من الإخفاقات الكثيرة التي تم تسجيلها وعلى الرغم من خصوصيات الحالة الجزائرية التي تتراوح بين الانسياق باتجاه الحداثة الغربية أو التقوقع في البنية التقليدية للمجتمع الجزائري العروبي الأمازيغي والإسلامي، ما أدى إلى تزايد حدة أزمات التنمية السياسية، وممارسة العنف السياسي.

– على الرغم من أن الحالة الجزائرية حاولت في أعقاب أحداث 05 أكتوبر 1988 إلى بعث آليات سياسية واقتصادية واجتماعية فعالة في اتجاه إصلاح العلاقة بين الديمقراطية والحكم، فإن للمعطيات المشار إليها في النتيجة أعلاه ساهمت في إجهاض أو تجربة تحول ديمقراطي بفعل عدم الاتفاق حول النموذج الأنسب للحكم والشرعية المراد العمل في نطاقها. في ظل ثنائيات تصادمية؛ (الشرعية الدينية/ الشرعية الديمقراطية)، (دولة العناية الإلهية/ دولة الديمقراطية)، (الدولة الوطنية/ الدولة الديمقراطية). يضاف إلى ذلك غياب ممارسات سياسية وسلوكات من قبيل القبول بالآخر والتعدد والتنوع والاختلاف. الاستمرار في العمل بالشرعية الثورية. واستمرار مظاهر العشائرية والجهوية والاثنية، والزبائنية والمحاباة والمحسوبية وسوء التسيير وتغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة. وهو ما أثر سلبا على فعالية مؤشرات الاصلاح السياسي والاقتصادي، على اعتبار أن القيم السابقة التي تكرسها السلوكات المذكورة تقاوم بشدة كل إصلاح من شأنه أن يؤدي إلى التغيير الذي قد لا يخدم غايات الفئات أو الجماعات منتفعة من مشكلات الراهن السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة والتنمية والمجتمع في الجزائر.

– محدودية الممارسة السياسية الديمقراطية وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية وغياب التداول السلمي للسلطة في ظل استمرار النخبة الحاكمة في الاستحواذ عليها بدعوة الشرعية الثورية تارة أو الشرعية الشعبية، واستخدام الدستور والقانون كأداة تبريرية لخدمة توجهات السلطة بدل أن يكون المعيار الذي يتم على أساسه تقدير مشروعية العمل السياسي من عدمه.

– تذبذب الإصلاحات الاقتصادية في ظل الثقافة الريعوية وغياب ثقافة الكفاءة والفعالية والمبادرة والإبداع التي من شأنها ان تدفع بعجلة التنمية بمختلف أبعادها باتجاه دولة الحق والقانون والحركية الاقتصادية الفعالة، التي تستجيب لتطلعات فئات واسعة في المجتمع من خلال تجاوز راهن مشكلات المجتمع والدولة كالفقر والبطالة والفساد بمختلف أوجهه.

– على الرغم من كل ذلك فالحالة الجزائرية تتيح بعض الممكنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية باتجاه بعث تنمية شاملة متكاملة في ظل الحرية السياسية الديمقراطية واقتصاد السوق، من خلال توفر الرغبة لدى فئات واسعة من المجتمع باتجاه التغيير، والتدرج المجتمعي في اكتساب والتعاطي مع الأفكار الديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، وتوفر هامش قانوني لدى مؤسسات

المجتمع المدني الحقيقي يمكن استغلالها باتجاه دعم تنشئة سياسية تقوم على أسس الديمقراطية السياسية والاجتماعية والحكم الراشد من منطلق تكريس المزيد من المشاركة الحقيقية والمساءلة والشفافية والمسؤولية والفعالية في أداء السياسات المختلفة. ناهيك عن تراجع التصادم القائم بين من يدافعون عن الثقافة التقليدية ونظيرتها الحداثية من منطلق الخبرات التي امتلكها المجتمع بعد عشرية كاملة من العنف السياسي والإرهاب واللاأمن، وتراجع مد الإسلام الراديكالي محليا وحتى دوليا بفعل تطورات عدة داخلية خاصة بالحالة الجزائرية. وأخرى عالميا بعد **أحداث 11 سبتمبر 2001** والحرب على الارهاب. واقتناع العديد من الفواعل الاجتماعيين والسياسية بعدم استخدام العنف للوصول إلى السلطة.

- تعرف الحالة الجزائرية وعلى غرار العديد من الدول العربية والعالم ثالثية، استخدام خطاب سياسي ينادي بالحكم الراشد لكن من زاوية تحقيق تنمية اقتصادية وعدم الخوض في علاقة مفهوم الحكم الراشد من الزاوية السياسية وذلك ما تبرزه بوضوح أهداف الشراكة من أجل تنمية أفريقيا. في حين تنادي قوى الليبرالية العالمية بالحكم الراشد من زاوية إصلاح الحكم ودمقرطته، وتكريس التداول السلمي على السلطة، ومحاربة الفساد... لذلك فخطاب الديمقراطية والحكم الراشد وبدافع تأجيل الديمقراطية الحقيقية يسعى النظام السياسي الراهن إلى تسويق خطاب سياسي انفتاحي في الحدود التي لا تمس بمكانة النخبة المسيطرة على الحكم. وذلك في الوقت الذي تسعى فيه السلطة للتضييق على الحق في التجمع والتنظيم والتعبير، وباقي القيم المتعلقة بالمشاركة والشفافية ومكافحة الفساد.

على ضوء ما سبق يمكن التأكيد أيضا على ضرورة التعمق أكثر في فهم علاقة الديمقراطية بالحكم من منطلق الخصوصيات الثقافية والعقدية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري طالما أن الديمقراطية ليست نموذجا جاهزا صالحا لكل المجتمعات. وذلك ما يمكن أن تنهض به الدراسات السياسية والاجتماعية الجزائرية المعاصرة، باتجاه إرساء علم سياسة جزائري يتوفر على مجموعة من المناهج والآليات المناسبة في الاقتراب من الحالة الجزائرية واقتراح البدائل المناسبة للمجتمع وصناع القرار.

الملاحق:

الملحق رقم 01: الخاص بنتائج الانتخابات التشريعية في دورها الأول ليوم 26 ديسمبر1991 *.

أ- أرقام عامة حول المشاركة في هذه الانتخابات:

عدد الناخبين المسجلين:	13.258.554
عدد الناخبين المصوتين:	**07.822.625**
نسبة المشاركة:	**%59**
الأصوات المعبر عنها:	**06.897.719**
الأصوات الملغاة	**924.906**

ب- النتائج المحصل عليها في هذه الانتخابات:

الأحزاب	عدد الأصوات المحصل عليها	عدد المقاعد
حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ	**3.260.222**	**188**
جبهة القوى الاشتراكية	**510.661**	**25**
جبهة التحرير الوطني	**1.612.947**	**16**
المترشحون الأحرار	/	**03**
المجموع		**232**

*- **المصدر:** بشير كاشة فرحي، الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية، نفس المرجع السابق، ص 12.

الملحق رقم 02 : الخاص بالنص الكامل لأرضية روما*

نص كامل لوثيقة روما أو ما يعرف بالعقد الوطني والذي يقر اجتماع الأحزاب السياسية الثمانية المعرضة بروما في إطار لقاء تم تنظيمه من طرف الجمعية الكاثوليكية سانت إيجديو من **08 إلى 13 جانفي 1995.**

أ – الإطار العام: قيم ومبادئ.

يلتزم المشاركون على أساس اتفاق وطني بمبادئ وبدون استثناء منها وهي:

1– إعلان أول نوفمبر 1994: "بناء الدولة الجزائرية ذات السيادة الديمقراطية والاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام".

2 – رفض العنف من أجل الوصول أو الحصول على السلطة

3 – رفض كل نوع من أنوع الديكتاتورية مهما كانتا طبيعتها أو شكلها وحق الشعب في الدفاع عن مؤسساته المنتخبة.

4 – احترام ورفع حقوق الإنسان كما أعلن عنها في الإعلان العالمي والميثاق الدولي لحقوق الإنسان الاتفاق الدولي ضد أعمال التعذيب المكرسة عن طريق النصوص الشرعية.

5 – احترام التعاقب السياسي عن طريق الاقتراع الدوري.

6 – احترام الشرعية العامة المؤسسات التي انتخبت بحرية لا يمكن أن ترفض إلا بإرادة الشعب.

7 – إعطاء الأولوية للقانون الشرعي.

8 – ضمان الحريات الأساسية والشخصية والجماعية.

9 – تكريس التعددية الحزبية

10 – عدم إدراج الجيش في القضايا السياسية، والعودة إلى مهامه الدستورية المتمثلة أساسا في حماية والحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم تقسيم التراب الوطني.

SOURCE: Le monde diplomatique, année : 42.vol.492.mars 1995 -*

ب – المقاييس أو الشروط التي تسبق المفاوضات:

1 – إطلاق صراح مناضلي حزب جبهة الإنقاذ وكل المساجين السياسيين مع تأمين كل الضمانات والمسائل الضرورية لزعمائه والتي تسمح لهم بالاجتماع وبكل حرية فيما بينهم مع كل الذين يريدون المشاركة الضرورية في اتخاذ القرارات الحاسمة.

2 – فتح المجال السياسي والإعلامي وإلغاء قرار حل جبهة الإنقاذ وعودة الأحزاب إلى نشاط السياسي

3 – رفع إجراءات منع وتعليق الجرائد كتابات وكتب منعت طبقا لإجراءات استثنائية

4 – المطالبة بإيقاف تنفيذ أحكام عقوبة الإعدام والأحكام القانونية.

6 – الإدانة والدعوة إلى إيقاف أعمال العنف والاعتداءات ضد المدنيين والأجانب وتحطيم أملاك الدولة

7 – تأسيس لجنة مستقلة للتحقيق في أعمال العنف والاختراقات الخطيرة لحقوق الإنسان

ت – إعادة السلم

– لابد من إتباع ديناميكية جديدة للسلم تفرض مسار تاريخي متتابع يحتوي على

من جهة إجراءات فعلية .غلق معسكرات الأمن. رفع حالة الطوارئ و إلغاء الإجراءات الاستثنائية.

من جهة أخرى: دعوة عاجلة إلى إيقاف الموجهات.

يتمني الجزائريون والجزائريات العودة السريعة إلى السلم المدني

6– تقرر رفع لائحة دولية من اجل طلب دعم حل سياسي سلمي للجزائر. و دعوة المجتمع الدولي إلى التضامن الفعال مع الشعب الجزائري.

7– تقرر مواصلة الاتصالات فيما بينها بغية الاستشارة و الاتفاق الدائم.

ث – العودة إلى المساواة الدستورية

تلتزم الأحزاب باحترام **دستور 23 فيفري 1989** ولا يمكن تعديله عن طريق الأصوات الدستورية.

ج – العودة إلى سيادة الشعبية

– على المشاركة في المفاوضات أن تجد مساواة مؤقتة لضمان الاتفاقات ولهذا عليها العمل من أجل ترتيب اجتماعات وطنية مؤهلة بإمكانيات فعلية مكونة من سلطات سياسية تمثيلية

– لقد حددت في :

– الهياكل المؤقتة والعمل علي تكييف المدة الانتقالية: تقليصها إن أمكن من أجل إقامة انتخابات حرة وتعددية تسمح للشعب بممارسة سيادته بصفة كاملة.

– حرية الإعلام وحرية الصحافة وتحديد الشروط الخاصة بحرية الشعب في الاختيار التي يجب أن تكون مؤمنة ولابد من أن تكون ضمانات من أجل احترام وقبول نتائج هذا الاختيار.

خ – ضمانات

الأحزاب المشاركة في المفاوضات لها الحق في ضمانات متبادلة ولها الحق في

1 – حفظ استقلالية القرارات

2 – معارضة كل تدخل في القضايا الداخلية للبلاد

3 – إعلان الوطنية وهي نتائج سياسة المواجهة التي قامت بها السلطة

4 – بسبب أن تبقى على اقتناع على أن حل الأزمة لا يمكن أن يكون إلا في عملا استثنائيا للجزائريين ويجب أن يكرس في الجزائر

5 – تلتزم القيام بحملة إعلامية لدي المجتمع الدولي من أجل التعريف بهذه الأرضية وتأمين الدعم لها.

6 – احترام العناصر المكونة للشخصية الجزائرية والمتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيعية والثقافة واللغتين تساهمان في نمو الشخصية يجب أن تجد في الإطار الوحيد مكانتهما ورقيها المؤسساتي دون إقصاء و لا تهميش.

7 – فصل السلطة التشريعية والقضائية

8 – الحرية وحرية الرأي

الموقعون:

من ممثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

جبهة التحرير الوطني

جبهة القوى الاشتراكية

الجبهة الإسلامية للإنقاذ

الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر

حزب العمال

حركة النهضة الإسلامية

حزب أصول الغد.

الملحق رقم 03 : الخاص بنتائج المشاركة في الانتخابات الرئاسية ليوم 16 نوفمبر 1995*.

أ – أرقام عامة عن المشاركة في هذه الانتخابات:

الناخبون المسجلون:	15969904
المصوتون:	12087218
نسبة المشاركة:	%68.75
الأصوات المعبر عنها:	11619532
الأغلبية المطلقة:	5809767

ب – النتائج المتحصل عليها:

المترشحون	عدد الأصوات المتحصل عليها
اليامين زروال:	7088618
محفوظ نحناح:	2971974
سعيد سعدي:	1583482
نور الدين بوكروح:	443144

*- **المصدر:** بلحيمر، المرجع السابق، ص203.

الملحق رقم 04: الخاص بنتائج الانتخابات الرئاسية ليوم 16 أفريل 1999 *.

أ- أرقام عن المشاركة العامة في هذه الانتخابات:

الناخبون المسجلون	**17488759**
المصوتون	**10652623**
نسبة المشاركة	**%60.91**
الأصوات المعبر عنها	**10093611**
الأغلبية المطلقة	**5046807**

ب- النتائج المحصل عليها:

المترشحون	**عدد الأصوات المتحصل عليها**
أحمد طالب الإبراهيمي	**1265594**
سعد عبد الله جاب الله	**400080**
عبد العزيز بوتفليقة	**7445045**
محند الحسين آيت أحمد	**321179**
مقداد سيفي	**226139**

*- **المصدر:** بشير كاشة فرحي، **الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية**، نفس المرجع، ص 20.

مولود حمروش	314160
يوسف الخطيب	121414

الملحق رقم 05: الخاص بنتائج الانتخابات التشريعية ليوم 30 ماي 2002*.

أ – أرقام عامة عن المشاركة:

نسبة المشاركة	% 46.09
عدد المسجلين	17981042
عدد الناخبين	828740
عدد الأوراق الملغاة	876342
عدد الأصوات المعبر عنها	% 89.43

ب– النتائج المتحصل عليها:

القوائم	عدد الأصوات	النسبة%	المقاعد
100/ ح.ج.ت.و	2632705	35%52	199
163/ت.و.د	630241	8.50	48
142/ ح.الإصلاح	746884	10.08	43
300/ الأحرار	573801	7.74	38
120/ ح. العمال	789492	10.65	29
166/ ج.و.ج	355405	4.80	21
131/ ح.النهضة	234530	3.16	08
107/ ح.ت.ج	265495	3.58	01
126/ح.و.و	162308	2.19	01
105/ ح.و.ت.ت	139919	1.83	01
159/ ح.و.ش.ج	135650	1.19	–
149/ت.و.ر	88343	1.04	–
138/ت.ج	77405	0.92	–
146/عهد 54	68052	0.90	–
125/ح.ش.د	66645	0.87	–
123/ح.ج.ت	64731	0.79	–
164/ح.و.أ	58349	0.71	–
122/ت.و.الدستوري	53314	0.70	–
134 / ت.و.ج	50389	0.68	–

* - **المصدر:** جريدة اليوم الجزائرية، الصادرة بتاريخ: 2002/06/01.

127/ت. الجزائري	48750	0.66	–

الملحق رقم 06: الخاص بنتائج الانتخابات الرئاسية ليوم 08 أفريل 2004*.

أ – أرقام عامة عن المشاركة:

الناخبون المسجلون:	**18097255**
المصوتون :	**10508777**
نسبة المشاركة:	**%58.07**
الأصوات المعبر عنها:	**101797002**
الأصوات الملغاة :	**328249**
الأغلبية المطلقة:	**5289852**

ب – النتائج المتحصل عليها بالنسب المئوية:

المترشح	عدد الأصوات	النسب
عبد العزيز بوتفليقة	**5651723**	**% 84.99**
على بن فليس	**653951**	**% 06.42**
عبد الله سعد جاب الله	**511526**	**% 05.02**
سعيد سعدي	**197111**	**% 01.94**
لويزة حنون	**101630**	**% 01.00**
على فوزي رباعين	**63761**	**% 0.63**

*- **المصدر:** تصريح وزير الداخلية عقب إعلان النتائج نقلا عن التلفزة الجزائرية. يوم: 09 أفريل 2004. على الساعة: 10:00.

الملحق رقم 07: الخاص برأي المجلس الدستوري حول التعديل الدستوري؛ رأي رقم: 01-08 ر.ت د/م د المؤرخ في: 07 نوفمبر 2008*. والقانون رقم: 08- 19 الخاص بالتعديل الدستوري المؤرخ في: 15 نوفمبر 2008.**

*- المصدر: ج ج د ش. رأي رقم: **01-08 ر.ت د/م د المؤرخ في: 07 نوفمبر 2008**. الجريدة الرسمية، العدد: 63. الجزائر. ص ص 4،8.

- المصدر: **القانون رقم: 08- 19 الخاص بالتعديل الدستوري المؤرخ في: 15 نوفمبر 2008. نفس المصدر، ص ص 8، 10.

الملحق رقم 08: نتائج الانتخابات التشريعية لــ: 17 ماي 2007*.

أ- نتائج الأحزاب السياسية والمرشحين الأحرار في تشريعيات 2007:

الحزب	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير	1.315.686	%22.98	136
التجمع الوطني الديمقراطي	591.310	%10.33	61
حركة مجتمع السلم	552.104	%9.64	52
المرشحون المستقلون	562.986	%9.83	33
حزب العمال	291.312	%5.09	26
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	192.490	%3.36	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	239.563	%4.18	13
الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو	114.767	%2.0	7
حركة النهضة	194.067	%3.39	5
التحالف الوطني الجمهوري	126.444	%2.21	4
حركة الوفاق الوطني	122.501	%2.14	4
حزب التجديد الجزائري	103.328	%1.80	4
حركة الإصلاح الوطني	144880	%2.53	3
حركة الانفتاح	143.936	%2.51	3
الجبهة الوطنية للأحرار من اجل الوئام	112.321	%1.96	3
عهد 54	129.300	%2.26	2
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119.353	%2.08	2
الحركة الوطنية للأمل	99.179	%1.73	2
التجمع الوطني الجمهوري	84.348	%1.47	2
التجمع الجزائري	100.079	%1.75	1
الجبهة الوطنية الديمقراطية	78.865	%1.38	1
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	51.219	%0.89	1
الحزب الجمهوري التقدمي	81.046	%1.42	0
حزب العمال الاشتراكي	42.735	%0.75	0
المجموع	5,726.087	المجموع	389

*- الندوة الصحافية للسيد وزير الدولة وزير الداخلية، التلفزة الجزائرية يوم: 18 ماي 2007 على الساعة: 12:00.

ب- أرقام عامة عن المشاركة في الانتخابات:

المجموع عدد الناخبين	18.760.400
عدد المصوتين	6.687.838
نسبة المشاركة	%35.65
عدد الأوراق الملغية	961.751
عدد الأصوات المعبر عنها	5.726.087

الملحق رقم 09: خاص بــ: القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في: 20 فبراير 2006 *.

*- **المصدر:** ج ج د ش، **القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في: 20 فبراير 2006**، الجريدة الرسمية، العدد: 14. الجزائر. ص ص 4، 15.

المراجع:

قـــائـــمـــة الـــمـــراجـــع:

➢ **المراجع باللـــغـــة العـــربية:**

➢ **المعـــاجـــم:**

- المعجم الوسيط في اللغة العربية. ج 1 ط 2 ، مصر –القاهرة: دار الفكر.

➢ **الوثائق الرسمية ومناشير:**

- **ج ج د ش، دستور1989.**

- **ج ج د ش، دستور1996.**

➢ **الجريدة الرسمية:**

- ج ج د ش ، **قانون رقم 08- 19 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429ه الموافق لـــ: 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري**، الجـــريدة الرســـمية، السنة الخامســـة والأربعـــون، العـــــدد: 63. يوم: 18 ذي القعدة 1429هــ، المـــوافـــق لـــــ: 16 نوفمبر 2008.

- ج ج د ش. **قانون رقم: 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**، الجريدة الرسمية العدد: 14 الصادرة في 8 مارس 2006. الجزائر ج، ج ،د ، ش، **رأي رقم: 08-19 ر. ت. د/ م. د مؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1429 هـــ الموافق لـــ: 07 نوفمبر 2008، المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، العـــــدد: 63. يوم: 18 ذي القعدة 1429هــ، المـــوافـــق لـــــ: 16 نوفمبر 2008.

➢ **مناشير**

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام: 2002. خلق فرص للأجيال القادمة.** المكتب الإقليمي للدول العربية **undp.**

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام: 2003. نحو إقامة مجتمع المعرفة.** المكتب الإقليمي للدول العربية **undp.**

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة.** الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: نقطة الارتكاز الوطنية– الجزائر، نوفمبر2008.

➢ **الكتب:**

– الإبراهيمي، عبد الحميد. [وآخرون]. "**حالة الجزائر**"، في:مجموعة من المؤلفين، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.** ط1، بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالإسكندرية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية.

– بلعيور، الطاهر،"**الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم**". مقال في: مجموعة من المؤلفين، **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، ج2، الجزائر: بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي: **08 و09 أفريل 2007**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس– سطيف.

– بوقارة، حسين. "**التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية**". في: مجموعة من المؤلفين. **كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر**. المنعقد يومي: 11/10 ديسمبر 2005. جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر.

– بومدين، بوزيد. "**التجربة الجزائرية وعوائق الانتقال**"، في: مجموعة من المؤلفين، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط 2، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. مارس 2005.

– البيطار، فراس. **الموسوعة السياسية والعسكرية.** ج1 : دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2003.

– بيليس، جون. وستيفن، سميث، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. **عولمة السياسة العالمية.** الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج الأبحاث. ط 1، 2004.

– حجاج، قاسم. **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين.** الجزائر: جمعية التراث– غرداية، 1424هـ/2003م.

– حربي، محمد. ترجمة: داغر، كميل قيصر. **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع** ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ش، م، م، الطبعة العربية الأولى، 1983.

– حسن، كريم. "**مفهوم الحكم الصالح**"، في: مجموعة من المؤلفين، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.** ط1، بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالإسكندرية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية.

– الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**،ط2،بيروت،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

– فرحاتي، عمر. "**مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**". في: مجموعة من المؤلفين. **كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر**. المنعقد يومي: 11/10 ديسمبر 2005. جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر.

– قيرة، إسماعيل. [وآخرون]. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1، بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير2002.

– شطي، إسماعيل. "**الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح:**. في: مجموعة من المؤلفين، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالإسكندرية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية.

– شعبان، عبد الحسين. "**معيقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة... الديمقراطية المفقودة**"، في: مجموعة من المؤلفين، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط 2، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. مارس 2005.

– الصبيحي، أحمد شكر. **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**.ط 1، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم: 37. بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول /أكتوبر 2000.

– لبيب، الطاهر. [وآخرون]. "**علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي**"، في: **الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

– لونيسي، رابح. **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**. الجزائر: دار المعرفة 2002.

– عارف، نصر محمد. **ابستمولوجيا السياسات المقارنة: النموذج المعرفي– النظرية– المنهج**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

– عبيد، هناء. "**أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**"، في: مجموعة من المؤلفين، **التحول الديمقراطي في المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2006،

– عكا، نسيمة. "**دور الحكم الرشيد في التنمية**"، في: مجموعة من المؤلفين، **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، ج2، الجزائر: بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي: **08 و09 أفريل 2007**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس– سطيف.

– عيد، عبد الرزاق. وعبد الجبار، محمد. **الديمقراطية بين العلمانية والإسلام**. ط1 ، دار الفكر المعاصر . بيروت– لبنان 1999.

– الغزالي، أسامة حرب. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. العدد 117، الكويت: سلسلة عالم المعرفة سبتمبر1987.

– المديني، توفيق. **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. سوريا: اتحاد الكتاب العرب،1999.

– مفتاح، عبد الجليل. "**الإصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في الجزائر**". في: مجموعة من المؤلفين. **كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر**. المنعقد يومي: 10 و11 ديسمبر 2005. جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر.

– المغيربي، محمد زاهي البشير. **قراءات في السياسات المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**. منشورات جامعة قار يونس بنغازي – ليبيا.

– نافعة، حسن. "**دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد**". في: مجموعة من المؤلفين، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية والمركز السويدي بالإسكندرية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية.

– النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة**. لبنان– بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

➢ الدوريات المحكمة:

– بن حمادي، عبد القادر. **دمقرطة السلطة والانتعاش الاقتصادي: الدول العربية نموذجا**، مجلة الباحث، العدد: 2 السنة: 2003، جامعة ورقلة الجزائر.

– بن عنتر، عبد النور. **الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي**. المستقبل العربي. السنة: 2001، العدد: 11. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

– بن عنتر، عبد النور. **التسلطية السياسية العربية**. مجلة فكر ونقد، السنة: الخامسة. العدد: 45. يناير 2002. المغرب الأقصى.

– بن عيشة، باديس. **في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر: أية مقاربة للتحليل؟**، مجلة الباحث، العدد: الثالث. سنة: 2004. جامعة ورقلة الجزائر.

– بوشنافة، شمسة. وقــبي، آدم. **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر**. مجلة الباحــث، العــدد: 2005/03، جامعة ورقلة الجزائر.

- حجاج، قاسم. **التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة: بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج**. في: مجلة الباحث. العدد: 02. السنة: 2003. جامعة ورقلة الجزائر.

- حسن، كريم. **مفهوم الحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي. العدد: 309 السنة نوبمبر2004. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

- دليو، فضيل. **الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 17، شتاء 2008. الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان.

- قويدري، محمد. **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث. العدد: 01. السنة: 2002. جامعة ورقلة الجزائر.

- الكواري، علي خليفة. **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**. مجلة المستقبل العربي. السنة الثالثة والعشرون. العدد:264. فبراير 2001. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان.

- الكواري، علي خليفة. **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**. مجلة المستقبل العربي، العدد 168. شباط/ ابريل 1993. لبنان مركز دراسات الوحدة العربية.

- سويقات، أحمد. **التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004**. مجلة الباحث، العدد: 2006/04. جامعة ورقلة الجزائر.

- زياني، صالح. **واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**، مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد:09، جانفي2004، الجزائر.

➢ دراسات غير منشورة:

✓ رسائل الماجيستير:

– بلحيمر، محمود. **الحوار السياسي في الجزائر:دراسة في إشكالية المشاركة السياسية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية: فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، دورة2002، الجزائر.

– جحيش، يوسف. **التحول الديمقراطي والإسلام السياسي في الجزائر(1989-2002)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية: فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، دورة 2002، الجزائر.

– قمرة، النذير. **سياسات الخصخصة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية جامعة الجزائر: أوت 2001، الجزائر.

– معوش، عبد الكريم. **معيقات التحول الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر 1989-1999**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية: جامعة باتنة، الجزائر.

✓ المداخلات:

– زياني، صالح. **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر**. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات**. يومي: 16-17 ديسمبر 2008، قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلى- الشلف، الجزائر.

– عبد القادر، عبد العالي. **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات**. يومي: 16-17 ديسمبر 2008، قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلى - الشلف، الجزائر.

– ناجي، عبد النور. **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:** دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية ماي 2007. ورقة مقدمة : إلى الملتقى الدولي الأول حول التنمية السياسية في الجزائر. قسم العلوم السياسية: كلية الحقوق. جامعة باتنة. ديسمبر2007. الجزائر.

➢ الجرائد:

– حميد، يسين. **تغييرات جوهرية لقطع الطريق أمام المزورين** . في جريدة الخبر، العدد: 3961، يوم: **16 ديسمبر 2003**، الجزائر.

– ع، سعاد. **الجيش يمارس دور الحكم**، في جريدة الخبر. العدد: 3987. السبت 17 جانفي 2004. الجزائر.

– قلالة، سليم. **بدائل سلطة من غير معارضة**. في أسبوعية السفير، العدد : 203، من 10 إلى 16 أفريل 2004. الجزائر.

- المجلس الأعلى للدولة، **أرضية الوفاق الوطني**، في جريدة المساء، عدد 2408. ليوم: 18 جويلية 1993، الجزائر.

– مصيطفي، بشير. **تصريح الوزير الأول: هل تعني الحكومة ما تقول؟**، في جريدة الشروق اليومي، الصادرة يوم: 25 مارس 2010، العدد: 2884. الجزائر.

➢ المواقع الالكترونية

– بن شهرة، مدني. **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر: برنامج وآثار**. مقال في مجلة علوم إنسانية. العدد: 18 السنة: الثانية. فبراير 2005. موقع الانترنات: يوم: 2009/03/15. الساعة 17:00 H.

http:// www.uluminsania.net/

- بن عنتر، عبد النور. **الانتخابات التشريعية بين الحدث واللاحدث**، موقع الجزيرة، **التاريخ : 2002/05/18، الساعة: 16:00**

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ABF42B69-3778-4EC0-BABD-8A376125FD5E.htm

– ثنيو، نور الدين. **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية.** المحور: الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي. في موقع : الحوار المتمدن – العدد: 575 –2003/08/29. تاريخ الاطلاع: 2010/01/30. على الساعة 19:00:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9562

- حشماوي، محمد. **الانتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة أو أزمة التمثيل السياسي**، ورقة مقدمة إلى: مبادرة الإصلاح العربي، أوراق المتابعة السياسية، لبنان: في: 16 حزيران/ يونيو 2007. نقلا عن موقع الانترنات بتاريخ: 2007/11/13- على الساعة: 10:33

http://www.arab-reform.net/IMG/pdf/ARB_16_Algeria_Hachemaoui_ARB.pdf

– القاضي، باسل عبد المحسن. **الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت.** نقلا عن:

http://www.ao-academy.org/docs/Democracy.doc

– عزي، الأخضر. وجلطي، غانم. **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**، مجلة العلوم الإنسانية، نقلا عن:

http://www.uluminsania. net/

– الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. **الحكم الصالح في الوطن العربي.. قراءة تحليلية**. مجلة علوم إنسانية السنة الرابعة: العدد 29: تموز (يوليو) 2006 نقلا عن:

http://www.ulum.nl/b44.htm

– شعبان، عبد الحسين. **الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة: الإشكاليات والتحديات**. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. 2007/01/24. نقلا عن:
http://www.mokarabat.com/s1914.htm

– ناجي، عبد النور. **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية ماي 2007.** ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي الأول حول التنمية السياسية في الجزائر. قسم العلوم السياسية: كلية الحقوق. جامعة باتنة. ديسمبر2007. الجزائر. نقلا عن:

http// :www.univ-batna.dz/droit/index_fichiers-dr.nadji.pdf/

- ناصر، سمير. **الجزائر بين الحجر السياسي واستحقاقات المستقبل**، موقع مجلة الشهاب الالكترونية، **التاريخ:2009/11/13 - الساعة: 02:30 صباحا.**

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2136

- النوري، دحمان. **الانتخابات الرئاسية في الجزائر: أوراق التيار الإسلامي في المشهد السياسي**، تحاليل، موقع ضفاف **: بتاريخ: 2008/11/28 على الساعة: 02:00 صباحا، الموقع:**

http:// www.chihab.net/modules.php?name=Newsfile=article&sid=378

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

➢ Report

UNDP**, Human Development Report, 2002**, New York, 2002

➢ Ovrages

Benachenhou, Mourad. **Réforme Economique dette et démocratie**; Alger : Algérie, Echcharifa ; 1992.

calame, pierre. **La démocratie en miettes: pour une révolution de la gouvernance**, paris: Edition Descartes & cies, 2003.

chevalier, Jacque**. L'état post- moderne**. 2 edition**. L.G.D.J**, paris: Série politique 35, 2004.

Defarge, Philippe Moreau. **La gouvernance**, 2eme édition novembre 2006. France : Presses Universitaire de France. 2003.

➢ Articles:

bouriche, riadh. **« la gouvernance ».** dans: plusieurs auteures. **la bonne gouvernance & les stratégie de réforme dans le monde en développement**, des recherches & des papiers du travail de le meeting faculté de la sociologie, université de .international on 08 & 09 Avril 2007 farhat abas- Sétif.

Youcef Bouandel **, Political parties and the transition authoritarainism: the case of Algeria**. J. of Modern African studies, Combridje University press, United Kingdom.

- **sites internet:**

Addi, Lhouari. **L'armée, la nation et l'état en Algérie, débat ouvert sur l'armée Algérien** , page internet: **visité le/ 23/12/2009, à 13:05H- www.Algeria-watch.de/farticle/débatarmée.html/**

Ait Ahmed, Hocine. **L'élection D'avril arrive enfin de parcourir une stratégie qui à échoué** :

http://www.algeria-watch.de/farticle/presid92.htm/

الفهــرس:

• ملخص الدراسة :

تعالج هذه الدراسة مراحل تطور العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر، محيطة بأهم المراحل التاريخية في بناء الدولة الوطنية في ظل العديد من التحولات التي أفرزت بدورها عدة خيارات لعل أبرزها تبني الديمقراطية والحكم الراشد خلال الفترة الممتدة من **1999– 2009** كضرورة من ضرورات تحقيق التنمية الشاملة ودمقرطة الحكم واتاحة قدر من المشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون في ممارسة الحكم وتسيير الشأن العام. وهو ما يدفع للتساؤل حول ما إذا كانت الديمقراطية آلية من آليات تجسيد الحكم الراشد وإصلاح الحكم وتحقيق التنمية في ظل تداعيات العولمة. انطلاقا من استقراء راهن الحركة الدستورية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية صوب الديمقراطية والحكم الراشد في الجزائر خلال نفس الفترة. والتوقف عند أهم محدداتها واستنباط معيقاتها وممكنات آفاقها باتجاه تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد واقتصاد السوق والتنشئة الاجتماعية والسياسية بما يمّكن الانسان الجزائري من مواكبة التحولات العالمية المتسارعة في ظل العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية.

• Abstract:

This study analysis the evolution of the relationship between Democracy and Governance in Algeria, Taking into consideration the most important historical period that build the nation state under many transformations that produced in turn several options, most notably the adoption of democracy and good governance during the period from 1999 - 2009 as a necessary requirement to achieve comprehensive development and democratization of governance and provide a degree of participation, transparency, accountability and the rule of law. Which the question about whether Democracy is mechanism to achieve good governance, governance reforms and development in view of the effects of globalization. Based on actually Movement of the Constitutional, the political, socio-economic, cultural towards democracy and good governance in Algeria. to focus on the most important determinants, and prospects towards strengthening democracy and good governance, market economy and the socialization and political rights, including the Algerian can keep up with the rapid global transformations under globalization, political, economic and cultural rights.

• Résumé:

Cette étude vise l'évolution de la relation entre la démocratie et la gouvernance en Algérie, au courant des périodes historiques les plus importants dans la construction de l' Etat en vertu de nombreuses transformations qui ont produit, à son tour plusieurs effets, notamment l'adoption de la démocratie et la bonne gouvernance au cours de la période allant de 1999 - 2009 en tant que condition nécessaire pour atteindre un développement global et de la democratization de gouvernance et de fournir un certain degré de participation, la transparence, la responsabilité et la primauté du droit dans la gouvernance et la conduite des affaires publiques.La question de savoir si la démocratie est l'une des mécanismes d'application de la bonne gouvernance, et le développement en vue de les effets de la mondialisation. Sur la base du Mouvement constitutionnel actuel d'ordre, politique, socio- économique, et culturel vers la démocratie et la bonne gouvernance en Algérie. Et l'arrêt a les déterminants les plus importants du développement global et des perspectives pour la promotion de la démocratie et de la bonne gouvernance, l'économie de marché, et de la socialisation politique, y compris l'algérien peut s'adapter avec les transformations rapides mondiale dans le cadre de la mondialisation, des droits politiques, économiques et culturels.